فائدة الكلمة [illegible]

[illegible]

اعلم

[illegible]

بدانكه چون از تعريف علم [illegible] و از غرض [illegible] علم

علم نحو [illegible]

[illegible] احوال اواخر الكلمة من حيث الاعراب [illegible]

و البناء [illegible]

عن الخطأ اللفظي في الكلام [illegible] الاسم و الفعل

الكلمة و الكلام [illegible] و الحرف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد فهذه
فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك
التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى
عن موجبات التلهيف والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه المنشى لها
والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وساير المبتدئين من اصحاب
التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله
تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه
بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى
حتى يصدره على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
حتى يكون ابتر اقطع لجواز اتيانه به لفظا من غير ان يجعله جزءا منها كتابة
وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عنهما
ومتى لم يعرفا فكيف يبحث عن احوالهما فقدم الكلمة على الكلام لكونها

جزءا من ... عليه ... من مفهومه فقال الكلمة قيل
والكلام مشتق من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثيرهما
في نفس السامع كالجرح وقد يرى تاثير بعض الكلام اشد من تاثير الجرح حيث قال
جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة يدل عليه قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على ثلث فصاعدا والكلم الطيب مأول
ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا تنافي بينهما لجواز
اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك
الواحد جنس ولم يمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المعهودة المذكورة
بالسنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا
كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل له في نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
فكان لفظا حكما لا حقيقة ولم يجعل لفظا حقيقيا لانه قد يتلفظ به الانسان في
بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
فخرج بذكر اللفظ الدوال الاربع وهي الخطوط والعقود
والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها

لفظ ولم تقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر **وضع** الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او
احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج منه وضع الحرف حيث لا يفهم
معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق
ان يستعمله اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى
قيد زايد **لمعنى** المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى مأخوذا في
معنى الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات الالفاظ
الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وخصص اصلا وبقيت الالفاظ
الموضوعة لنوعي التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها
لنوعي المركب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم
من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الكلام والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا
هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الفاظ الموضوعة بازائها مفردة وفيه جواب عن الاشكال بانه ليس
لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده
الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والكلام وغيرها ولا يخفى عليك ان

هذا الحكم منقوض بمثل الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة **مفرد** وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ويعتبر حينئذ ما لا يدل جزؤه لفظه
على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد
الوضع فينبغي ان يتركب فيه بتجوز كما يتركب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه
صفة للفظ ويعتبر حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يخرج من بيانه
الى ايراد احد الوصفين حملا على الاخر مفردا او كان السكوت في التنبيه على
الوضع على الافراد حيث انه يعني نفي الافراد وانما نصبه
لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى
مفعول بواسطة اللام ووجه صحتها ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وبهذا القدر كاف في صحة الحال
وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فخرج به من حد الكلمة مثل الرجل وقايمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ
منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظ واحد واعرب باعراب واحد
ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على
العارف بالنوش من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان اقرب واولى
صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال لفظة واحدة ويبقى مثل قايمة وبصري مما بعده

نسبة الاشتراك لفظ واحد واطلاقه على افراده بقية الافراد ولو لم
يذكره لكان انسب كما عرفت والعلم بالوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع
لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من
ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة بهذه
الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى
والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن
في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان
لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة
اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء ذلك في بيان حد الاسم
ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى
فانهما محتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى
كالبصرة او الكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم
حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل
حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفته ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه

بنفسها في فهمه عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة مقارنا له
او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الاسم ماخوذ من
السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام دون
اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة
حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلاثة وذلك لانه قد علم
اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام
كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد
منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا
الا المعرف الجامع والمانع وفيه دقة للمصنف حيث اشار الى حدودها في
ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على
تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا او فيه

اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل
واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل المجموع والمتضمن اسم المفعول كل واحد
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها فقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظ والاخرى منوية وبينهما اسناد
تفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين
حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب
ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما
مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان مجموع
زيد قائم مثلا مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام
هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب
اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف يشير الى ذلك

فانه قد اكتفى في توقف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه
مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصدق الجملة على الجملة
الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الشروح ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون الكلام عند المصنف اخص من الجملة
لا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند
والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ
او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي
الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف
وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن
البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند
ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي
الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من
تركيب الفعل والاسم الذي هو المفعول به ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في نفسه ما دل على معنى في نفسه يرجع الى
المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج

كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها و
لذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصول ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في
الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه
ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا
اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في
ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل
على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة
لتعرف حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه بخصوصه ولا ان تدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والاصل
لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه او به واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
فلا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون
قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل

الا بذكر متعلقاتها ليكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة
المعنى في نفسه استقلاليته بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى
في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاليته بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور الذي في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون منطبقا على ما سبق في
وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى صحيحا على
ارادة كما لا يخفى ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير واكثر شراح المفصل
الى المعنى لعدم سبق ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
ولهذا جزم للصدر هناك برجوعه الى المعنى وما سبق ظهر انه لا يخفى حد الاسم
جمعا ولا حد الحرف منعا [illegible] الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام
وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في
حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما
جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقاتها المخصوصة
لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى
فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فخرجت عن حد الحرف ودخلت في حد الاسم
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه

غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي غير مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في
الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الأولى خرج الحرف
عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع
الأول فتدخل فيه أسماء الأفعال لأن جميعها إما منقولة عن المصادر الأصلية
سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فإنه قد يستعمل مصدرا أيضا أو غير
صريح نحو هيهات فإنه وإن لم يستعمل فيه مصدر إلا أنه على وزن قوقاة
مصدر قوقى أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا نحو صه أو عن
الظرف والجار والمجرور نحو أمامك وعليك زيدا فليس شيء منها دالا
على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها بحسب أصل الوضع وخرج المضارع
أيضا فإنه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمان
معين من الأزمنة الثلاثة فيدل على واحد معين أيضا في ضمنهما إذ لا يقدح
في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه بل يقدح في إرادة المعين إرادة ما سواه
وأين الدلالة من الإرادة ولما فرغ من بيان حد الاسم أراد أن يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه أي بعض خواصه
جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على أن ما ذكره بعض منها
والخاصة للشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي إما شاملة لجميع أفراد
ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان أو غير شاملة كالكاتب بالفعل له
فمن خواص الاسم دخول اللام أي اللام المعرفة ولو قال دخول

حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من
امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام
إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن خلافا للخليل فإنه ذهب
إلى أنها أل كهل والمبرد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لأنه للتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل
يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم فإن
حرف التعريف لا يدخل في الضمائر وأسماء الإشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وإنما اختص دخول الجر
بالاسم لأنه أثر حرف الجر في المجرور به لفظا أو تقديرا كما في الإضافة المعنوية
ودخول حرف الجر لفظا أو تقديرا مختص بالاسم لأنه لإفضاء معنى الفعل إلى
الاسم فمعنى أن يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل إليه وأما الإضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي أن لا يخالف الأصل بأن يختص بما يخالف الأصل
الأصل أعني الفعل أثره عليه بأن لم يقسم الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين بأقسامه إلا تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى
تنوعه وبيان أقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم
ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الإسناد إليه هو بالرفع عطف
على دخول لا على مدخوله لأن الإسناد ليس مما يدخل الذكره الأول أو اللاحق

بالاخرة وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد بكون
الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان
يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها
الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما قيد
الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله
يوم ينفع الصادقين صدقهم في قوله تعالى هذا يوم ينفع بتاويل المصدر اي يوم نفع
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيد بالتقدير لان بتقدير
حرف الجر ملفوظا لا يختص تقول مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما
ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا
فهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب
والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب
اي الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فدخل فيه زيد في قام
وهولاء في هولاء في قام هولاء بخلاف ما ليس مركبا اصلا من
الاسماء المعدودة كالف با تا وزيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره
لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع
الاعراب مبني الاصل اي الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية

وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هولاء في مثل
قام هولاء لكونه مشابها بمبني الاصل كما في شرح بابه ان شاء الله تعالى اعلم
ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة
معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان
ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبرت العلامة بمجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر
من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق
بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون
الاسم معربا فلم يعتبره احد لانه لا يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما
عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تمهيد علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم
في التركيب من كم يتنوع انواع المعرب ولم يعرف احكامها باسمائها فان العارف
باحكامها كذلك مستغني عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره
مختلفا قطعا في كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان
معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوقف عليه وجب ان يعرف اولا
ما ان يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه من جملة احكامه
كما فعله المصنف رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث

هو موجب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف
او صفة بان يتبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها
خلاف ما يعمل بعض الآخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه في العمل ليخرج نحو
بمثل قولنا ان زيدا منطلق واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان
العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره
او تقديره او على المصدر اي يختلف اختلاف لفظا او تقديرا والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا
كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا
وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي
والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه ليخرج
بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد او قولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في
آخر احمد حقيقة بل هو حكما فان فتحة احمد بعد ان كان علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
الا في المعرب والحال في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة المشابهة

لمعنى الاصل مع عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك
حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة
لم يذكر بعضها فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل فايدة الاعراب في الكلم
لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره
اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف
وحينئذ يراد بالموصول الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي للاعراب وان اطلقت
على كل منهما فوجانا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب القريب
والعامل ومقتضي للمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو
غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر الكلمة
ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم
حد الاعراب حجاجا ومعنى لكن المص اراد ان ينبه على فايدة اختلاف وضع الاعراب
فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه فكانه اراد بهذا المعنى حيث قال
ليس في هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج
عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم
غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره بسبب
الاختلاف او مابه الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي المعرب على تضمين معنى الورود
او الاستيلاء يقال اعتور الشي وتعاوره اذا تداولوه اي اخذه جماعة

واحد بعد واحد على سبيل التعاقب لا على سبيل الاجتماع فاذا اتحدت
المعاني المقتضية للاعراب المتواردة متعاقبة متنافية غير مجتمعة تتضاد فينبغي ان
يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب
ثم تبع اصل الاعراب الدال على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به
آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة
متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا
عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه لغة اذا اوضحه فان الاعراب يوضح
المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب
فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني
ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر
هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق
على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل
في الحركات البنائية غالبا وفي الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل
كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية
اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر
حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا
كانت الاضافة نفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية

اليها

اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب
خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم [illegible]
علامة غير [illegible] علامة له العامل المقتضي كان او معنويا [illegible]
للمعنى المقتضي اي معنى من المعاني المتواردة على المعرب المقتضية للاعراب
ففي جاءني زيد جاء عامل لانه به حصل معنى الفاعلية فيه فجعل الرفع علامة لها
وفي رايت زيدا رايت عامل لانه به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا [illegible]
كزيد ورجل والجمع المكسر المنصرف [illegible]
ولم يكن غير المنصرف كرجال [illegible] الاعراب [illegible]
على الاصل [illegible] الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
في الاعراب فيها بالحركة [illegible] كان الاعراب بالحركة [illegible]
بالحركات الثلث [illegible] والاعراب بالحركات [illegible]
الثلث في الاعراب فيها بالضمة رفعا [illegible] والفتحة نصبا اي حال [illegible]
والكسرة جرا اي حال الجر [illegible]
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية [illegible] القسم الاول [illegible]
ومررت برجل القسم الثاني مثل جاءني طلبة رايت طلبة ومررت بطلبة
جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء [illegible]

فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر
رجوعا للفرع على نحو الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سيجيء ذكره
نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف
لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك
والهن شيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي
لانه في الاصل فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو اي
الصنف وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ للمثنى والمجموع منها معربة باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا
ومررت باخ حتى ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت
مضافة الى ياء المتكلم فحكمها حكم سائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف
في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف

١٨

وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع
المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك
لئلا يكون مباينة بين الاحاد ومثناه وجمعه منافرة تامة وانما اختاروا اسماء
الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها للمثنى في كون معانيها
منبية عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها من الاعراب
سماعا بخلاف سائر اسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من
العرب اعادة الاواخر المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا
وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا
مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان اخره الف يسقط بالالتقاء الساكنين نحو جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى
المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها

صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجي جمع المذكر السالم
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم
يكن واحده مذكرا اي الجمع بالواو والنون وما الحق به واولو جمع ذو لا من
لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها السبع وهي ثلثون الى التسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة لانه لا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه
العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس
البواقي اي هذه الالفاظ تدل على معاني معتبرة لا تغير في الجمع بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرع للواحد وفي اواخرهما حروف تصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع
فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه
كما انهما فرعان له ولم يكن الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في
الفعل نحو يضربون وضربوا وانما جعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتح وكثرة التثنية وكسروه

للتثنية ص

في المجموع

في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبته
لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف
وبيان مواضعها المختصة شرع في بيان المواضع الاعراب اللفظي والتقديري
ليشير الى القسمة اليهما كما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين
ان اللفظي فيما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب الذي في اخره الف
مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى بلام التعريف او محذوفة بالتقاء
الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة
وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب البعض الى ان اعراب
مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث
الاعراب تقديرا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب
فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء
مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لخفة الفتحة

والكسرة على اليا دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في
الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص
بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط
دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمون سقط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم اليا في
اليا وكسر ما قبل اليا فلم يبق من علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج اليا
عن حقيقتها فان اليا المدغمة فيه يا فقد يكون الاعراب بالحرف تقديرا
في احوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالالتقاء الساكنين لم يبق
الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ فيما عداه
يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في فصل المعرب
المنصرف وغير المنصرف كان غير المنصرف اقل من المنصرف ولهو فيه يعرف
المنصرف على عكس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى
بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان توثران بالاجتماعهما
واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجي ذكره من علل تسع او علة واحدة
منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
هاتين العلتين بان يوثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما

بين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصلح الحكم على
العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين
من الواو الى ثم لمجرد التلفظ على الوزن والنون زائدة من قبلها الف
ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال او للعطف
ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وهو الالف فاعل الظرف اعني
من قبلها او مبتدا وخبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا الوجه
زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزائدة لتقدم الالف
عليها في هذا الوصف فيهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد
راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقديم
اخيه عليه في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر علل التسع
بصورة النظم تقريبا لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان
كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة للعلة اثنان
منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لا تخرج عددها
عنها فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول
بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل
المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ارادة زينب

مثال للمعرفة بعلمية اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف
والنون واحمد مثال للوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف الاثر المترتب عليه
من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا اجتمع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما
اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي
هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع للموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم
قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون زائدتان فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي ويجوز
اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا يلزم فلو الاسم منها وحمل المراد بالصرف المعنى
اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى كلمة للضرورة اي لضرورة
وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر وكثيرا ما يقع
من منع صرفه انك تخرجه عن الوزن او ازاحة تخرجه عن سلاسته

اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن
لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه
زحاف تخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليم الطبع فان قلت فالاحتراز عن
الزحاف ليس بضروري فكيف تسميه ضرورة قلت الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة في القافية
كما في قوله سلام على خير الانام وسيده حبيب اله العالمين محمد بشير
نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لاختل الوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او
للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يحصل له
الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف
الذي بجنبه المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة
الواحدة التي تقوم مقام العلتين لتكرارهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
فانه قد تكرر فيه الجمع حقيقة كاكالب وساورة وانا عم او حكما كالجمع للواحد لها
في العدد للحروف والحركات والسكنات كمساجد ومساجح وثانيهما التانيث
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحدة منها كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها
منها اصلا فلا يقال في حبلى حبل وفي حمراء حمر فيحصل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر

فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع
فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا
لم تقو قوة اللزوم الوضعي (العدل) مصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا
(خروجه) اي خروج الاسم اي كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية) اي عن صيغته التي
تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان عطف صيغة المصدر ليست
صيغة المشتقات عليها والصيغ الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها مع ان المتبادر
من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم
فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله
في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها داخلة
تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية
واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر
ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها
اعني اقواس وانياب بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخرج اقوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه
اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز
العدل عن سائر العلل لا من كل ما عداه فحيث حصل تعريفه بهذا بما هو اعم لا باس
بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب التكلفات والله اعلم

انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف
ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر
ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما علم
من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار
العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه
عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل للمعدول عنه فوجوده محقق
وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه من
ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون
ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول من ذلك الاصل لتحقق العدل
فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله (تحقيقا) معناه خروجا كائنا عن اصل
محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف (كثلاث ومثلث) والدليل على اصلهما ان
في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا
مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر هو ثلثة ثلثة
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف ثلاث
ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية الوضعية التي كانت في
ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وحالة (واخر)
جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى

بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي
بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته
لا الوصفي بوصفيته فلذلك قال المصنف رحمه الله شرطه اي شرط الوصف في سببية
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون
وضعه على الوصفية لا ان يوصف بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي
على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تجرده عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة. فلذلك
المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم
اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء
والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت من الوصفية
لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها
الاصلية ايضا بالكلية فلا تمنع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في
منع الصرف لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى
اسما للحية على توهم الوصفية لتوهم اشتقاقه من الفوعة التي هي اللدغة وكذلك

الاسمية م

منع

اجدل
منع للصقر على توهم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر اي لطائر ذي خيلان على توهم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه
ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية
فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان
الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي اي الحاصل بالتاء لا بالالف
فانه لا اشتراط له شرطه في سببيته منع الصرف العلمية اي علمية المؤنث
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية وضع ثان والكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك من الكلمة
والمعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية الا ان بينهما فرقا
فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره
اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة
الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف
الاوسط من حروف الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد
الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي
اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر

عليها الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة
على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم
تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قايم مقامها فقدم
وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف
لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان تقوم شي مقامه و
العلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر
فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انها اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما
يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل ممتنع صرفه
للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو
التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون
علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على الياء مصدرية او منسوبة
الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت
مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف

ان يكون

سقر فالعلم محكم كما سمي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق
الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا
كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي
كون اللفظ مما وضعه غير العرب لتاثيرها في منع الصرف شرطان احدهما
الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في
ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى
العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى
الجيد ونقله العرب الى الجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما
في العجمة وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف
فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي به مثل لجام لانصرف
لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط او زيادة
على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف اتفاقا
هو لا انتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوي
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة
مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فيجوز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سبب اخر
لئلا تقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر
اعتبارها سببا بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم

ممتنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي
ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه
على ما هو المختار عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع
على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم
ان الاسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح
وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود كنوح
لان سيبويه قرنه معه وما قال من ان ايوب من جملة الاسماء العربية حمل
ومن كان يجعله كذلك فليس بعربي وهو وقيل اسماعيل فانه كذلك كان كنوح
الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين
صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا
فانتهى تكسيرها المنتهى للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا تغير الصيغة يجوز ان يجمع
جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن مثل العروض
بغير هاء متلبسة عن تاء التانيث حال الوقف والمراد بها تاء التانيث
باعتبار ما ثانيه ولو الحاله حال الوقف خلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما
اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات
كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيه قل

في قوة جمعه فيتوهم ولا حاجة الى اخراج نحو مداين فانه مفرد محض ليس جمعا
لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها
جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على
قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء
ممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثاله مما هي
على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها
بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد
فالجمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف فتقرير الجواب ان حضاجر حال
كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في
عظم بطنها فكانه كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية
الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فانه فيه
العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة فيه الا
لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع ذكرا
كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول
ولم يقل للجمع شرطان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم

ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة
وليس الامر كذلك اذ لا تتصور الوصفية في الجمعية وسراويل هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بمصابيح
بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنع صرفه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر
في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت وقد قيل في
التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع الموازنة كاناعيم ومصابيح فانه في
حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من امثلة الجمع حقيقة لكنه من امثلته
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيتاتى الجواب
على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع محققا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قواعدهم
ان هذا الوزن بدون العلمية يمنع الصرف فقدر حفظا لهذه القاعدة انه
جمع سروالة وكانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت على سراويل
واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية محققة والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي
كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا

التفصی از تنگی و دشواری بیرون آمده
ح

وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في
حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار
كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة
نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل
في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل
ثم الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق
على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال اسم منصرف والتنوين فيه للصرف
كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا
لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين
الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا
القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر
كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناؤهم
على تقدم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر
لخفة الفتحة فلا يقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل الجواري بالضم بلا تنوين

حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان
الاعلال في حالتين كما عرفت (والتركيب) وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ونحوه (شرطه العلمية) ليأمن عن الزوال
فيحصل له قوة فيؤثر بسببها في منع الصرف (وان لا يكون باضافة) لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه بانفراده
اعني منع الصرف (ولا اسناد) لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل
المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية
فان التغيير فيها انما يكون لعلة ناقصة موجبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان
يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون
الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه
ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره بعد من
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها بعد اصلا
فلذلك احتاج الى اخراجها (مثل بعلبك) فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم
وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة فجعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة
اضافية او اسنادية او غيرهما (الالف والنون) المعدودتان من اسباب
منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين
لمضارعتهما الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللخلاف

في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او اما
مشابهتهما لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما (ان كانا في اسم)
يعني فيما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل
على ذات ما ملحوظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر
وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا
هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة (فشرطه) اي شرط الالف والنون
في منعهما من الصرف او الافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط
ذلك الاسم في امتناعه من الصرف (العلمية) تحقيقا للزوم زيادتهما او لتمتنع
التاء فيحقق شبههما بالفي التأنيث (كعمران وان كانا في صفة فانتفاء فعلانة) اي
ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول
تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف
عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة (وقيل شرطه وجود فعلى) لانه متى كان
مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها (ومن ثم)
اي من اجل الاختلاف في الشرط (اختلف في رحمن) في انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة به تعالى لا تطلق على غيره
تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف (دون سكران) فانه لا خلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة (و) دون
(ندمان) فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة

لاندمی هذا اذا کان ندمان بمعنی الندیم واما اذا کان بمعنی النادم
فهو غیر منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمی لا ندمانة و وزن الفعل وهو
کون الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا یکفی فی سببیته
منع الصرف بل شرطه فیها احد الامرین اما ان یختص به الفعل
یعنی انه لا یوجد فی الاسم العربی الا منقولا من الفعل کشمر علی صیغة الفعل الماضی
المعلوم من التشمیر فانه نقل من هذه الصیغة وجعل علما لفرس وکذلک بذر
لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الی الاسمیة واما نحو بقم اسم صبغ
معروف وهو العندم وشلم علم الموضع بالشام فهو من الاسماء العجمیة المنقولة
الی العربیة فلا یقدح فی ذلک الاختصاص ومثل ضرب علی البناء للمفعول اذا
جعل علما لشخص فانه غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل واتفاقنا بالبناء للمفعول
فانه علی البناء للفاعل غیر مختص بالفعل ولم نذهب الی منع صرفه الا بعض النحاة
او یکون غیر مختص لکن یکون فی اوله ای اول وزن الفعل او اول ما کان
علی وزن الفعل زیادة ای زیادة حرف او حرف زاید من حروف اتین
کزیادته ای مثل زیادة حرف او حرف زاید فی اول الفعل غیر قابل ای حال
کون وزن الفعل او ما کان علی وزن الفعل غیر قابل للتاء لانه تخرج الوزن
بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غیر قابل للتاء
قیاسا یا لاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله لم یرد علیه اربع ای
بلحوق فان لحوق التاء للتذکیر لا یکون قیاسا و لا اسود فان مجیء التاء فی
اسودة للحیة الانثی لیس باعتبار الوصف الاصلی الذی لاجله یمتنع من الصرف

ولا ادرک ... [illegible] ... من الشیء ... [illegible] ... افعال ... [illegible] ... المعجمة ... [illegible] ... مولوی عبد الرحمن

بل باعتبار غلبة الاسمیة العارضة ومن ثمه ای من اجل اشتراط عدم قبول التاء
امتنع احمر من الصرف لوجود الزیادة المذکورة مع عدم قبول التاء وانصرف
یعمل لقبول التاء التی یلحقها للناقة القویة علی العمل والسیر ومافیه علمیة مؤثرة ای کل
اسم غیر منصرف یکون فیه علمیة مؤثرة فی منع الصرف بان یکون العلمیة شرطه او سببه
لسبب اخر واحترز بذلک عما تجامع الف التانیث او صیغة منتهی الجموع فان
کل واحد منهما کاف فی منع الصرف لا تاثیر فیه للعلمیة اذا نکر بان یؤول العلم
بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زید ورایت زیدا آخر فانه ارید به المسمی بزید
او یجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لکل فرعون موسی ای لکل
مبطل محق صرف لما تبین ای ظهر حین تبین اسباب منع الصرف وشرایطها
فیما سبق من انها ای العلمیة لا تجامع مؤثرة الا ما ای السبب الذی هی
ای العلمیة شرط فیه وهو کذلک التانیث بالتاء لفظا او معنی والعجمة والترکیب
والالف والنون المزیدتین فان کل واحد من هذه الاسباب الاربع شرطه
بالعلمیة الا العدل او وزن الفعل استثناء مما بقی من الاستثناء الاول
ای لا تجامع غیر ما هی شرط فیه الا العدل او وزن الفعل فان العلمیة معهما مؤثرة
کما فی عمر واحمد ولیست شرطا فیهما کما فی ثلث واحمر وهما ای العدل ووزن
الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء علی اوزان مخصوصة
لیس شیء منها من اوزان الفعل المعتبر فی منع الصرف فلا یکون معها ای لا یوجد
شیء من الاعلام الدایر بین مجموع هذین الشیئین ومن احدهما فقط الا احدهما
فقط لا مجموعهما فاذا نکر غیر المنصرف الذی احد اسبابه العلمیة بقی بلا سبب

قال لانهما متضادان ... [illegible] ... القاعدة المذکورة منقوضة بکلمة ... [illegible] ... للعدل ووزن الفعل والعلمیة فان العلمیة مؤثرة فیهما مع انها غیر منصرفة ... [illegible] ... وقد یدفع ... بان العلمیة غیر مؤثرة لا مستقلا ... منع الصرف ... [illegible]

اى لم يتحقق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلم يتحقق فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله سما متضادان ان ادّعى ان جمعت بكسر تين علم المغايرة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت ومايا ان كان يضمتين فلا نسلم بكسر تين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لما ورد صمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى لحق فيها العدل لحقا كما او تقديرا لم يجامع وزن الفعل والفه قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود الاصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بل لابد من اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين فى اصمت وهما العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الشارح الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك فى انصراف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران واشباهه ويخرج عنه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف

قوله الاخفش المشهور ... الرد والجواب ... الاخفش ... الجواب ... مولوى عبد الرحمن

معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصف الاصلى بعد التنكير اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصف الاصلى فاعتبره وجعله غير منصرف للوصف الاصلى وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصف الاصلى لا باعث على اعتباره ايضا فلم اعتبره وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتباره امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض ففيهما شبهة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انصراف فان الوصف قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعود من غير ضرورة فلم يتحقق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه الشارح بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصف الاصلى بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه الوصف الاصلى

وحكم بمنع صرف للعلمية والوصفية الاصلية فلا يلزم في باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف من اجتماع المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما
اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان
قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم
لا يلزم اجتماع المتضادين في حكم واحد قلت اعتبار احد الضدين بعد زوال
مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه
شبيه فاجتناب عنها ما امكن مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافة الى غيره ينجر
اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يقل ينصرف
ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا يقال ينكسر لان الكسر يطلق
على الحركات البنائية [illegible] وفيه خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحال
منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم
انصرافه انما كان لمشابهة الفعل ولما ضعف هذه المشابهة بدخول
ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية
فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع
اللام او الاضافة وذهب الى انه غير منصرف مطلقا لان المنع
من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث

منهم من

ضعفت

ضعفت مشابهة الفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف و
منهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا
للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا
كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك
علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول اقرب بالمعرفة
به الله خير للمعرفة
تمت

بيد عبده [illegible]

المرفوعات

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر
لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور
من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة
او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع
المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف
تحقق الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو حيث مثلا من احوال الفاعل اذا كان
مضمرا متصلا كما سيجي فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية
الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتقا
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل

ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قوله اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج من الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع
بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل
وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على
الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان
الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار
رجل قلت المراد وجوب التقديم لنوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه
بخلاف نوع ما اسند اليه الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا
على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم
او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما
على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب
ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه
في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل

اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان يمتنع مانع ان يلي الفعل
المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام
في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز
ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم اضمار
قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني وتمسكهما
في ذلك قول الشاعر جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ
الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم
جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي
بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب
الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في
الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره
في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا بعد
ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة تشمله وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى
او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل

كضربت زيدا او يكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي
مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير
نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة كون انتفاء الاعراب فيها والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلانه لو اخر فات الاتصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله
ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار
مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو
اخر ما انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان يكون معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو
اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل
على المفعول لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
والظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا
الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو خلاف المقصود

واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا
لان الحصر فيها في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا او اتصل
اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل
بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا
الا زيد وفايدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها
اي معنا الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد
وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في
صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في
صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في
صورة كون المفعول ضميرا متصلا به والفاعل غير متصل فلمنافات الاتصال
لتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا
ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعين المحذوف جوازا
اي حذفا جايزا في مثل زيد في ما كان جوابا لسوال محقق لمن قال
من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام
اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل
في الحذف اولى وكذا الحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو

قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل
الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما
على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء
لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع الملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني
ويبكيه السائل من غير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله
وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اي حذفا
واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي رفع
ابهاما بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني
رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب تقديمه لان مفسره قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد

من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده
في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة
الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب
لعدم قيام ما يوجد مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون
الجواب مطابقا للسوال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمروا وبكر
واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ للمتقدم عليهما
او للمتوسط بينهما معمول للفظ الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه
مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح
ان يكون موضع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على
البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما
يكون متصلا بالفعل الثاني ويمنع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون
معمولا للاول كما لا يخفى واما في الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو
اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه
لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لصحة

المعنى لانه يفيد نفي الفعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا
ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما
التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى
مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون
اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني
زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت
واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعليه اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد
عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية
ذلك الاسم بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه

اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال التنازع
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت
زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل
الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول
اى اعمال فعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار
قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وجديا به
لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير و
للزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الصور دون الحذف
لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي
فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر
للخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند اعمال البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر
كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده

اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول فقط
او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روى
عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخر الناصب
تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن
مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكرته وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اى وان لم يستغن
عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذفه لانه احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيد
فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا
حذف للفاعل ولا اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني غير المذكور ويكون
الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا
ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمرت للمفعول الاول في

في حسنهما واظهر المفعول الثاني وهو مطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا وكذا في انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لوحظت المفعول الثاني اسماء ولا عبرة الاتصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيه وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع فيها بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع **ولما** استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب **قليل** من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بانه فاعله والثاني نصبه بانه مفعوله وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الفعل الاول فعلم ان اعمال الاول اولى لاختاره اذ لا قائل بتساوي الاحتمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال **ليس منه** اي من باب التنازع **لفساد المعنى** على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي في ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب المجد وقد لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك

المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال وحكى اطلب المجد الاصيل الثابت وانا اسعى له **مفعول ما لم يسم فاعله** اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا **كل مفعول حذف فاعله** اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الفاعل الى المفعول للابسة كونه فاعلا للفعل المتعلق **واقيم هو** اي المفعول **مقامه** اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او **وشرطه** اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف الفاعل واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا **ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ** اي الى الماضي المجهول **ويُفعَل** اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل أُفتُعِل واُستُفعِل ويُفتَعَل ويُستَفعَل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها **ولا يقع** موقع الفاعل **المفعول الثاني** من مفعولي **باب علمت** لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما وفيه ان اسناد المصدر غير تام **ولا المفعول الثالث** من مفاعيل **باب اعلمت** اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا **والمفعول له** بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب **والمفعول معه كذلك** اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي

الثاني والثالث من باب علمت واعلمت فانهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون
الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به
له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل
عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله
بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست كذلك والصفة
تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقامه مشبها فتعين زيد وان لم يكن اي وان
لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى
مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعلية باعتبار الاخذ لانه عاط اي آخذ نحو اعطي
درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر

ومنه اي من جملة المرفوع او من جملة المرفوعات المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول مثل ان تصوموا خير لكم
المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا احترز
به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل
اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما يكونان
مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند
منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا مقدما لزم الفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما اذا كان فاعلا لكونه كالجزء
رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى
اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان
رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا للظاهر لم يجز تثنيته مثل
زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام اسما

مفرداً مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعاً نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سدّ مسدّ الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه فهنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان يتعين فيه ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبراً مقدماً عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين فيه ان يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت

والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في المرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب انه مجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما وقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعاً الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الكوفيون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين

من العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظاً جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائداً الى زيد المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيّز الخبر الذي هو الاصل التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر رتبة ولفظاً وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة مقتضى حيثما والمطلوب المهم الاكثر الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وبحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أيّ من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيّز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم

شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص الفاعل شبيهه و استعمل في
موضع ما اهر ذا ناب الا شر و ما تخصص به الفاعل قبل في كونه صحيحة
كونه محكوما عليه اعم مسندا اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر
بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
موصوف يصح الحكم عليه بالقيام و اعلم ان اهرار الكلب النباح للفاعل
قد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا و قد يكون شرا كما اذا كان
مجي عدو او للهرير جناح غير معتاد يتشائم به فيكون شر الاهرار على الاول
يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب و على الثاني لا يصح
فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
و نحو مثل تضرب رجل قويا ادرك العجز في حادثه و مثل قولك في الدار
رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده امر موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة و مثل قولك سلام
عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل و عدل
الى الرفع لقصد الدوام و الاستمرار فكانه قال سلام مني اي سلام من قبلي
عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة و قال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار
عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة و لا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها و هذا القول اقرب الى الصواب
و لما كان الخبر المعرف بما سبق مقابلا للمفرد لكونه قسما من الاسم

فلم يكن الجملة داخلة فيه اشار الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة فقال
و الخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم و فعلية مثل زيد قام ابوه
و لم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية و اذا كان الخبر جملة و الجملة مستقلة بنفسها
لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها
و ذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد
او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدا
نحو قل هو الله احد و قد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر
بستين درهما و السمن منوان بدرهم اي الكر منه و منوان منه بقرينة ان
بايع البر و السمن لا يسعر غيرهما و ما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان او جارا و مجرورا فالاكثر من النحاة و هم البصريون على انه
اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر
فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل و هم
الكوفيون فانه يصير مفردا و دليل الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل
فيه و الاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى و دليل الاقل
انه خبر و الاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم و جاز تاخيره
لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله و اذا كان المبتدا مشتملا على ماله
صدر الكلام اي على معنى يوجب صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدا اشتمل على ماله
صدر الكلام و هو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك و ابوك خبره

وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه
معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام
او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه
مثل افضل مني افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا
احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا
لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم
المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة
الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام
فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل من الفاعل اذا كان
مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان او الزيدون بدلا من الفاعل
فالتبس المبتدا بالفاعل على هذا التقدير اقتصارا على قول من يجوز كون الالف والواو
حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن
الخبر المفرد اي الذي ليس جملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة
ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد
فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر
بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا

صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس جملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه
فانه لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان المصحح له
بتقديمه مصحح له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصح وقوعه
مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدا بتقديمه كانه
فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر
التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل
ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا
وفيه ضمير راجع لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر مجموع على التمرة والتمرة متعلق به
تعلق الكل بالجزء او كان الخبر خبرا من ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها
المؤول بالمفرد مبتدا اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي
انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور
لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
مثل هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد

بالعاطف لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما واما الخبر
المتعدد بالعطف فليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار على ذلك
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم
فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر
كسببية الشرط للجزاء **فيصح دخول الفاء في الخبر** ويصح عدمه وقوله فيصح نظرا
الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى
في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه
وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما **الاسم الموصول بفعل او
ظرف** اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفا ولابد في الجملة الفعلية بينها
وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ليتحقق مشابهته
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به **او النكرة الموصوفة بهما** اي باحدهما وفي حكمها الاسم
المضاف اليها **مثل الذي يأتيني** هذا مثال للاسم الموصول بفعل **او الذي في الدار**
هذا مثال للاسم الموصول بظرف **فله درهم** واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فكقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ومثل **كل رجل يأتيني** هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف **فله درهم**
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنحو كل غلام

رجل يأتيني او في الدار فله درهم **وليت ولعل** من الحروف المشبهة بالفعل
اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره **مانعان** عن
دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط
والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية
الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو
بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان فما وجه تخصيص ليت ولعل
قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل مطلقا
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها **والحق بعضهم**
قيل هو سيبويه **ان** المكسورة **بهما** اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى
ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان قيل
قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتنى بقوله وذكره ولم
يعتن بقول من سواه ولم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما النقل
وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على
ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن من دخول الفاء
قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله
ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون **وقد يحذف المبتدأ**

لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك
فلو اظهر المبتدا لم يتبين ذلك و يجب حذفه ايضا عند من قال نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا
مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل للبصر الهلال الرافع صوته عند
الهلال والله اي هو الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر
بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخص بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا
على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد
يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة عن غير اقامة شيء
مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع تقديره حاضر
على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي وقت
خروجي السبع واقف وقد يجب حذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا
فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره
اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي
بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لكان كذا
لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في

الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان
الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر
بالعلماء يزري ش لكنت اليوم اشعر من لبيد ش هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء
لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا
او بتأويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي راجلا وضرب زيد قائما
زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما
واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطها
العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي
زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي
قائما اذا اردت عن الفاعل اولى ثم تقول حذفت المفعول الذي هو ذو الحال
فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة
تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو الخبر
والعامل في الحال واقيم الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا

فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم
حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال
ومذهب الاخفش ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى
صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع
وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر
واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف مقامه
ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا
اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعَمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان
واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها
من الحروف الخمس الباقية وهي أنّ وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع
بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل
كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند
الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد

دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها
عليهما لاحداث اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في
قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم هنا من حيث اسناده الى ابوه
ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الى اسم هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله بعد دخول هذه الحروف الا ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند
فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم
مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر
خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا ومثبتا
ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلابد من عائد ولا يحذف الا
اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء
موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما صح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع
خبر الباب حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز
ان يقال ان اين زيدا وان من ابوك الا في تقديمه اي ليس امره
كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما احلت العمل

النوعي لم يتصرف في معموليها بتقدم تا نيها على الاول كما يتصرف في معمولية
الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره
كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه حكمه في
جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان
من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا
التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي الرجل نفسه هو المسند اليه اي شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا
وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار
والمراد بعد دخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب
ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها
اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف لا حال لان الظرافة لا تقيد
بالظرف نحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل
وليكون مثالا للنوعين خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله
اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ
لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا

فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى الخبر ويصرحون
على التقدير ويحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة ودون الخبر اسم
ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا
يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل لمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولها
فخرج به غير اسمهما وما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم
مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل
الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل
ليس في لا دون ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهته لليس لان ليس
لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال
فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن
قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس
يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت فعلم ان لا هنا بمعنى ليس

او للمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة
لا ما يتبعه بتوسطه وكرمها بعد
فلا ينتقض بالتوابع
تمت خواتم المرفوعات
ويتبعه مبحث المنصوبات

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا
ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على
علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييده بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه
او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل
الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه
وموجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة وانما قيد
بلفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا
حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا
نحو ضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وجرح

لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل
وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معنى
بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا
في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس
مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان
للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث فعلها فاعل الفعل المذكور واشتق منها
فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع
عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت
كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت
كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
فخرج به وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون اي المفعول المطلق
للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على
بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد
وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتأكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة من الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد
به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او
جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ لفعله
اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا

قال صاحب ... الارض ... دكا اي دكا بعد دك ... في القوم ...

يقدر له عاملا من بابه اي قعدت جلست جلوسا وانبته
نبت نباتا وقد يحذف الفعل اي الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم
خير اسم تفضيل ومصدر باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم
التفضيل حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا
موقوف على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا
ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل
اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا
وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا
حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق منه فاوجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلية
يحذف معها الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع
موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه
لو اريد نفيه نحو ما زيد تسيير سير البريد لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون

بوجب الحذف وكذا الحال اذا كان ... مثبت لكن لم يكن بعد نفي

للمفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم
لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه
وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه
نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اي في موضع الخبر عن الاسم لا يصلح ان يقع خبرا عنه ... نحو
قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا
وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع
بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر يعم
الى النكرة والمعرفة والى ما هو فعل للمبتدا او الى ما يشبه فعله او الى
ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي
وزيد سيرا سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي
من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد
بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره ما يترتب عليه
وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد
الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق للاطلاق اما المن او الفداء ففصل الله
سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا

بعد المفرد وانما تعدد ان فذا اردتها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان تشبه به امر اخر واحترز به
عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم تقع للتشبيه علاجا اي حال
كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد تدبر تدبر العقلاء
لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كاين بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه
اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو
مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار اي تصوت صوت حمار من صات الشي يصوت صوتا بمعنى
صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحبه اي ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ومررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة
لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم
اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة
هي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل سواه ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه

انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون
جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا
اي حق حقا من حق بمعنى ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون
جملة وهي زيد قائم وانما يحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث
هو مخصوص [illegible] بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل للجملة فالمؤكد
اسم مفعول من حيث الاعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل
من حيث هو منصوص [illegible] بالمصدر ويمكن ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره [illegible] على هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل
نفسه ليتكرر ويتوفر حسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن تثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد
اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول [illegible] مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين
اي رجعا مكررا كثيرا [illegible] مثال من تتمة التوابع [illegible] وهذا القيد [illegible]
مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح
من مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي
بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز
ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى ما
سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد متعدي
الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه

فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق ولانه

بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت

زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع

عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانها لا يقال في واحد منها

ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق لما يفهم من مغايرته

لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر

اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على

صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه

يصدق على درهم انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول

ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه

لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه

بلا واسطة فعل اعتبر اسناده الى فاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول

على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا

مثل الله احمده ووجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط

نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في

خبر ان نحو [illegible] وقد يحذف الفعل العامل في المفعول

لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي

زيدا تحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال وكونك للمتوجه اليها اي تريد

تحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس

لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم والترحم

بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع

سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس

عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي

انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي

اتيت اهلا اي مكانا ماهولا لا معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا

من البلاد لا حزنا والثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو

المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك

بوجهه مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا

منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها

فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه للتفجع عليه ادخل عليه حرف

للتفجع لا لتنزله منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد من تعريف

المنادى المندوب لانه المتفجع عليه بالذكر [illegible]

كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد

فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك على الاولى اذ قاله

كما قاله صاحب المفصل ونقل الفاضل من كلام سيبويه انه داخل

في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف وهي يا وايا وهيا

وأي والهمزة واقتربه عن نحو يا زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب

اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب ملفوظة نحو يا زيد او تقديريا بان

الته مقدره مثل يوسف اعرض عن هذا او للتشابه اي نيابته لعطفه بان يكون
النايب ملفوظا او مقدرة بان يكون النايب مقدره كما في المثالين
المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا او انتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول
وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته من الاسماء
فعلى هذا الجميع لا يكون من هذا الباب اي من باب نصب المفعول به بعامل
واجب الحذف وعلى المذهب كليهما مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد
جزئي الجملة فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي
علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى ان قدم بيان
البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب والطلب الاختصار
في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع به اي على الضم او الالف
او الواو ولم يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل نسبها الى
والمجرور المعنى به ولا ضير في ارجاع الضمير الى الاسم من ملائم سوق الكلام
اي المنادى مفردا اي لكون مضافا ولا شبيها بالمضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب لطرفه وكونه

مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل ولا يبنى لوقوعه موقع الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان
لما يبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء او ويا زيدان
مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى
بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص
على المستغاث له لانه على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد
وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اي يا لقوم للمظلوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث الذي واقع موقع كاف الضمير التي تفتح اللام لاجلها كما في لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع اليا فلا بد من فتح لام
المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام
الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام الجارة من
خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته بالحرف فاعرب على ما هو الاصل
فيه وقد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء
ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم يحمل الله ذكرها

وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا وجب ان كلا من
هاتين اللامين لام الاستغاثة كان الممهد واسم فاعل تستغيث
بالممهد واسم المفعول المحض فينتقص منه وليس من الملم خصوصية وكان المتعجب
يستغيث بالموجب المحض فينتقص منه التعجب وتخلص منه واجيب عن لام التعجب
آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا لله واهي
ليس للماء ولله اليه وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا للماء ولله واهي
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على
تقدير فتحها فمشكل لانها تقتضي فتحها كما هو ظاهر كما سيتحقق ويفتح
اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الالف الاستغاثة بآخره
لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف
الفتح فبينهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه يا لحاق الالف
للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب المفعول له ما سوى المنادى المفرد المعرفة
للمستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان هو باقيا قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية محققة فيه وما غيره المغير من حاله
وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبهه
مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا
ولا معرفة فالقسم الاول هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني هو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
والقسم الثالث هو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا

لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا لتقييد الا انه منصوبا
لا يحتمل للمعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه
ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح اشتمال كل من القسمين
بمثال شبيه تصور اشتمالهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة
اعم من ان يراد بهما معين او غير معين فامثلة الاقسام بأثرها مذكورة
وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث المفرد فلا حاجة الى ايراد مثال له
على حدة وتوابع المنادى المبني اي ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما
وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط
وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المنادى المستغاث باللام
لا يجوز فيها الرفع نحو يا لزيد او عمرو الا عمرو لان المستغاث مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت
مضافة بالاضافة المعنوية لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة
اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه
مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانها
لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم المفردة لما نقل فيه للمضاف
بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كانا توابع المفردة في جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه

والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما جرى
فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصّل التوابع الجاري فيها الحكم
وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد اي المعنوي لان التأكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز
اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك فلذلك لم يقيد التأكيد
بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه مثل المعطوف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا
فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان
المنادى المضموم فيشبه المرفوع فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا
على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل
بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل والعاقل
في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا
في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فمقتضى ان يكون مثل حاله جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء اياه وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره
حرف النداء وتعلقت تلك الحالة اعرابا اختار رفعا وابو عمرو
ابن علاء النحوي القاري المتقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع

فانه لا يمتنع فيه تقدير حرف النداء او بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فاختار حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد
ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى
مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو
في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المؤكد
اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب
لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان الاول
لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل
ابي عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة المعنوية والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه
فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في التحقيق ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال
كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد

بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا و
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا
صالحا **والعلم** اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلاخراج ما اختير فتحه للمبني عن جواز ضمه
فان جواز ضمه لا يكون الا في المبني على الضم **الموصوف بابن** مجرد من التاء
او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما يتبادر
الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو **مضافا** اي حال كون ذلك
الابن مضافا **الى علم آخر** فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما هو مقتضى قاعدة
بناء المفرد على ما يرفع به لكن **يختار فتحه** لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الشرائط
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي الحركة الاصلية لكونه مفعولا
واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه **قيل** مثلا **يا ايها الرجل** بتوسط
اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
آلتي التعريف ظاهرا **ويا هذا الرجل** بتوسط ذا **ويا ايهذا الرجل** بتوسط
الامرين معا **والتزموا** في الوصف **رفع الرجل** مثلا وان كان صفة وجاز فيها الوجهان
الوجهان الرفع والنصب كما مر **لانه** اي الرجل مثلا **هو المقصود بالنداء** فالتزم ان
تكون حركته الاعرابية موافقة لحركة البنائية التي هي علامة للمنادى فيما
هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في
صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم من تلك القاعدة
وتوابعه بالعطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة

نحو يا ايها الرجل الظريف ذو المال **لانها توابع** منادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني **وقالوا يا الله** على قاعدة تجويز
اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة **يا الله** لان اصله الاله فحذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولم
يجز ان الامران في موضع آخر اختص بهذا الاسم ذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة فيه واما في قولهم من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة فحكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا
الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما فحكموا بانه اشد شذوذا **ولك**
اي جاز لك **في مثل يا تيم تيم عدي** اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد
صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة **في الاول الضم والنصب** وفي الثاني
النصب حسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب
انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك
مذهب المبرد والسيرافي ثم اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاول

يا تيم بالضم تيم عدي فتح اتباعاً لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وبعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي ان الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطاباً لبني تيم لا تتركوا عمران يهجوني فيلقيكم في سوأة اي مكروه من قبلي بهير مهاجاته اياهم والمنادي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان ما قبله كسرة احتراز عن مثل يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفاً نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان في الياء في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام مخففاً بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلاً عليه وقلب الياء الفاً لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادي المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء بالحذف والقلب فلا يقال يا عدوّ يا عدوّا او قد جاء شاذاً اي المنادي يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وتكون المنادي المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفاً اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه وفرقاً بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على وجوه الاربعة

ما ضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضاً بابدال الياء تاء بالتاء فتحاً وكسراً اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضاً نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد الموقوف ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف لما انه جمعاً بين العوضين دون الياء كما قالوا ويا امتي اعطاء من الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم بالنسبة الى يا ابن اخي ويا ابن خالي الا بالنظر الى الابن ايضاً فانهم يقولون حيث ام وحيث عم على الوجوه الاربعة مثل ابي يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفاً وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية دعت اليه لا في سعة الكلام وهو حذف في آخره اي في آخر المنادى تخفيفاً اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية للحذف المستلزم للتخفيف

فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم **وشرطه** اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي **ان لا يكون مضافا** حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فان الحكم فيهما للكلمة **وان لا يكون مستغاثا** لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بالحاق الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وبه وقع في بعض النسخ فكانه من تصرفات الناسخين مع انه ورد اشتراطه عنده قوله في المنادى والاكثر ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت لاظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف **وان لا يكون جملة** لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع امر وجودي **وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلاثة احرف** لانه لعلميته يناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة **واما** اسما **متلبسا بتاء تانيث** وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفي ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط

لان

الحرف الاصلي ولم يبال ببقائه كوسبته وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة اذ التاء كحرف ربما اخرى برأسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب فمع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال **فان كان في آخره** اي آخر المنادى **زيادتان** كائنتان **في حكم الزيادة الواحدة** في انهما زيدتا معا واقترنتا من غير تعاقب فان الياء والنون مثلا زيدتا اولا ثم زيدت بالتا بعث فلم يحذف منهما الا الآخر **كاسماء** اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون من قبيل **ومروان** او كان في آخره **حرف صحيح** اي غير اصلي تبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو احتراز من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل حبلى وعدوي فان الياء فيهما في حكم الصحيح الاصالة **قبله مدة** اي الف او واو او ياء ساكنة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن من وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير **وهو** اي والحال ان يأتي آخره حرف صحيح قبله مدة **اكثر من اربعة احرف** من المقصود كعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب والعالم بالقيد قوله زيادتان في حكم الواحدة

لان نحو ثبون وقلين برخيم بحذف زيادته لان تقادل الكلمة على
حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الزيادتان الاخيرتان في كلا القسمين
الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكان زيد تامعا حذفتا معا واما في
فلانه لا حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد
المثل الى برصت على الاسد وبليت من النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك
وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر
يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة
منزلة الاولى وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي
فيحذف حرف واحد لحصول الغاية والمقصود وعدم موجب حذف الاكثر
نحو يا حار ويا مال في حارث ومالك وهو اي المنادى المرخم في حكم
الثابت بجميع اجزائه فيبقى طرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان
قبله عليه على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على
ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد الضمة وفي يا كروان
يا كرو بواو متحرك بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي وقد يجعل المنادى المرخم على
الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه
واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد
موضوع برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل

كروا اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو فتح الساكن بعد الواو فقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويستعملون صيغة النداء ويجيء
خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوا يا لكونها اشد صيتا وكانت اولى
بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة الميت الذي يبكى
عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا
او وا فالمتفجع عليه عدما ما تفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه
وجودا ما تفجع على وجوده عنده فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل
اللاحق للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه و
يا محمداه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا تمتازا
من المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على
صورة قسم من اقسام المنادى يكون حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او
مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام
ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف ولك زيادة الالف
في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف
مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام

مخاطبة قلت وا غلاميكيه لا وا غلامكاه لالتباس بندبة غلام مخاطب

واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت وا غلامكموه اذ الميم

اصلها الضم لا وا غلامكماه لالتباس بندبة غلام مخاطبين اثنين ويجوز

ترك الهاء اي الهاء الساكنة التي تلحق في حال الوقف لبيانها ولا يندب

من قسم المندوب المتفجع عليه عندنا الا الاسم المعروف الذي اشتهر

المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال

وا رجلاه اذ ليس شيء مما اشتهر به لفظ مندوب فاشتغل الذهن اليه

ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب

بل يجب ان تلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله اي

ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء

بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فهذا

جاز مثل وا امير المؤمنيناه وامتنع مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه

يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان

في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم

من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف

المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له

قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف

حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان

نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا

لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق

الذهن الى انه منادى والاشارة اي الا مع اسم الاشارة لانه

كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت

والحذف ينافيه فبقي غيرها من المعارف التي يجوز فيها حذفه العلم

سواء كان مع بدل عن حرف النداء كاللهم فانه لا يحذف منه الا

مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن

اي يا يوسف ولفظ اي ذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل

او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف

من ايهذا من غير ان يتصف بذي اللام والمضاف مطلقا اي معرفة كان

نحو غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي

واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء

من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل فحذف حرف النداء

من الليل مع انه اسم جنس وهذا مقالة امرأة امرئ القيس حين كرهته

وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه

فقال افتد مخنوق فحذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس

شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء

من اسم الجنس وترخيم غير العلم فقيل هي رقية يصيدون بها الكروان

يقولون اطرق كرا اي اطرق يا كروان ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق

حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى

فلا تحكي الفاء وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا
على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا او القوم استئناف دخول
يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان ان ناصب للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع
سقط نونه بالنصب والثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء
على شرط هو تفسيره اي تفسير ذلك العامل بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا
من الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم
بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك فلا بد ان يلي الفعل
او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو
زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه
اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه
اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال
عليه اي على ذلك الاسم هو اي هذا الامر من الفعل او شبهه بعينه
او بما ناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد
هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر للمتبادر فخرج بقيد الاشتغال

بالضمير او متعلقه نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد
اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك
وبقيد النصب بالمفعولية نحو فيه كان نحو زيد كنت اياه وههنا صور
اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله
بالضمير مع تقدير تسلط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا
اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق
كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسلط
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه وينصب زيد في هذه
الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المقدر الناصب لزيدا
في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وهكذا القياس في جاوزت

فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به **وزيدا ضربت** فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده **وكان**
فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مكان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال **ويختار** في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
بالابتداء ويرجح **عند عدم قرينة خلافه** اي قرينة ترجح خلاف الرفع
يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما يصلح
التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى رجح الرفع
لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته **او عند وجود** القرينة المرجحة للنصب
ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى **منها** اي من القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم **مع غير الطلب** اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى
لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف والاضمار
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو
اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل **و** مثل اما مع غير الطلب **اذا** الواقعة على الاسم

المذكور **للمفاجاة** في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بعض الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد
بلزوم الاسمية عدم دخولها بعدها فلا ما نقض **ويختار النصب** في الاسم المذكور
بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها **على جملة فعلية** متقدمة **للتناسب**
اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فرايت القوم **و بعد حرف النفي** مثل ما ولا وان وليس
ولا ولم ولن حين هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقتضي معمولها لضعفها
في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا [illegible] وان زيدا [illegible]
قرينة الا ونحو **و بعد حرف الاستفهام** نحو ازيدا ضربته وانما قال
حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام نحو من
اكرمته ولم تقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز
وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي
فيه بتقدير الفعل **و بعد اذا الشرطية** الدالة على الشرط في الزمان نحو اذا
عبد الله تلقه فاكرمه **و بعد حيث** الدالة على الشرط في المكان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه **و في ما قبل الامر والنهي** يعني موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع
اي بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر
والنهي النصب في الاسم المذكور **اذ هي** اي هذه المواضع **مواقع الفعل**

اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرا والافعال **و**كذلك يختار النصب فى الاسم المذكور **عند خوف**
لبس المفسر اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا مطلقا
فى هذه الحال بل من حيث هو مفسر فى حال الرفع **بالصفة** فلا يعلم انه
خبر من الاسم المذكور فى حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة
مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر
على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان الترك لا يحتملها
مثل انا كل شىء خلقناه بقدر فنصب كل شىء الاختيار لو رفع
بالابتداء وجعل خلقناه خبرا كان موافقا للنصب فى اداء المعنى المقصود
لكن خيف لبس الخبر بالصفة لاحتمال كونه وان لم يكن بقدر خبرا وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شىء بانه مخلوق بقدر لا الحكم على كل شىء
مخلوق منا بانه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة
كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية للعباد **ويستوى الامران**
اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت **فى مثل**
زيد قام وعمرو اكرمته اى عنده او فى داره ونحو ذلك مما لا يصح
عطفه على الصغرى لعدم الضمير ويستوى الامران فيما اذا عطفت الجملة
التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية
خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما ففى الرفع يكون اسمية معطوفة على الكبرى وهى

اسمية وفى النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت
السلامة من الحذف مرجحة للرفع فكيف يعارضه تقريب المعطوف عليه قلت
لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى باعتبار الصدر غير مفصولة عنها
هذا باعتبار الشىء واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب **ويجب النصب**
اى نصب الاسم المذكور **بعد حرف الشرط** والمراد به ههنا ان ولو فانهما
وان كانت من حرف الشرط فحكمهما ما سبق من اختيار الرفع
فى غير الطلب واختيار النصب مع الطلب **و**كذا يجب النصب **بعد حرف التحضيض**
وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على
الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط **والا زيدا ضربته**
مثال حرف التحضيض **وليس مثل ازيد ذهب به منه** اى من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه مما اضمر
عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور بعد
حرف الاستفهام لكن يظهر بعد التعمق فى النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن ليس بحيث لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اذهب فان قلت
لا نحصر المناسب فى اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب
صنو المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد الذهاب به
او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك

فالرفع اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب
وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر اى فى صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى
لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف
ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المعنى المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم
فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شئ
كائن فى صحائف اعمالهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ
وفعلوه صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر للمبتدأ تقديره
كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم
انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او
متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع
ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم
النحاة ان يتحملوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء
على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد

لكون الالف واللام فى الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه
مرتبط بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعده
فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع وقال
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف الخبر
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم
بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده للسببية
اى ان ثبت زناهما فاجلدوا او قيل زائدة او للتعقيب وجزء الجملة لا يعمل فى
جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابطة فتعين الرفع والا
اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا بل يكون
داخلا تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لا
تفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع
تحذير وهو من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف
شئ من شئ وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه
النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى قصد ذلك المعمول تحذيرا يكون مفعولا
مطلقا او ذكر تحذيرا يكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول او ذكر
المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذرا او ذكر المقدر فان قلت
فعلى هذا لا بد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلت نعم لكنه

وضع في المعطوف الظاهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او ممنوع بتقدير اتق
ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا
بانه محذر منه لا محذر **مثل اياك والاسد واياك وان تحذف** هذان مثالان
للاول من نوعي التحذير ومعنى الاول بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك من حذف الارنب وهو رميه بالعصا وبعد حذف الارنب
من نفسك على التقدير بن المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من
تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها
والطريق الطريق مثال للثاني من نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان التقدير
في اول التوجيهين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر
فيه مثل بعد ونح والتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على
عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او نح وتوق
فيقدر مثل بعد في جميع افراد نوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني
مثل نفسك نفسك فان المعنى على تقدير بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه
وتقدير مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد
خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بل ذكرها فيها تبع
وتقول في قسمي النوع الاول **اياك من الاسد** كما كنت تقول اياك والاسد ولا
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير **اياك ان تحذف**
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر من ان

وان

وان قياس **ولا تقول** في المثال الاول **اياك الاسد لامتناع تقدير من**
لشذوذه مع غير ان وانّ فان قلت فليكن مقدرا العاطف قلنا
حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان
وانّ شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه
هو ما فعل فيه اي حدث **فعل مذكور** يعني في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر
او شبهه كذلك او معنى اذا كان العامل مصدرا او فاعلا او مفعولا
شامل للاسماء الزمان والمكان كلها فانها لا تخلو زمان او مكان من ان
يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج به ما لا
يفعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه
ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم
الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من
حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة
فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله **من زمان**
او مكان بيان لما موصولا او موصوفا اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا
لبيان الحكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها

فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وفا[ل] الفهم للصحة حيث جعل المجرور
ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير
في اذ لو تلفظ بها توجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان
او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان
اي المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما في الذات والصفة
نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام
وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية التي يجوز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم
المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي
لابهام عند ولدى عليه لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما
هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا
نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا للابهام على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه

مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه
حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلدة الفلانية فالظاهر انه
لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان فانه يتوجه فيه
يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار
التي هي جزء من البلدة فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح
ان تقول ضربته في البلدة ونقل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا [قال]
الداخل في البلدة دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلدة فنسبة الدخول الى
الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا [فيه]
بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان
دخلت في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن
سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر
بلا شرط التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت
يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل كما مر
في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده فعل
به سائر المفاعيل من فعل مطلق او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا [قلت] تاديبا في [جواب]
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز من مثل التجني التاديب

فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي فعل الذي فعل لاجله مذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلت المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور
معه في ضربته تاديبا قلت المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد
نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اليوم الا ان يراد بذكره هو المراد معه
يعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل
بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل
بكون المفعول له مفعولا مستقلا فيما ذكر في المفعول المطلق خالف خلافا
ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من
غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يقتضي جواز الارتكاب
الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد
وقت الركوب مع ان فيه خروج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط نصب
المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان الاكرام في جئتك
للسمن وللاكرام لك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهو كاف
في المفعول فيه فان شرط نصبه تقديره وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما خص اللام بالذكر لانها الغالب
في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها

من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا وقوله عليه الصلوة والسلام ان امرأة
دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة
في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل لما تقدير اللام فجواز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعلهما وفاعل عامله احترازا
عما اذا كان فاعله غيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي الفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب
والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان
الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان
الفعل اعني الشهود للحرب واحترز بذلك الشرط عما اذا لم يكن مقارنا له
في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل مصاحبته بان يكون
الفاعل صاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه مفعولا معه

مفعول ما لم يسم فاعله اسند الى الجار والمجرور المفعول به وفيه ان الضمير
المجرور راجع الى اللام واظهر من نصبه ما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى الكلام المنصوب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر و
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي
جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما
لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان من للزوم
لا تقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول
ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور
بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام
متعلق بالمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل
وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي ملفوظا
كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع
والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو التي للعطف نحو جاءني زيد وعمرو لانها لا تدل
الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في مفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى
مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف

التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي
ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف
والنصب على المفعولية جائزان مثل جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لانه لا يعطف على الضمير المتصل
بالمتصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا فانه امتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يعطف
عمرا على الشأن اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما
نفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع
وما يلابسه ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل
شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من
حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فيه فخرج ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل

او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقية الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل
او مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب
زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي
وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعليته الفاعل او مفعوليته المفعول
باعتبار لفظ الكلام منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من
فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون
فاعليته الفاعل او مفعوليته المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا
باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول
وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او
المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه
يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل
اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو
جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو حال من المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه

فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن
في المقطوع فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيين على
صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه من المفعول معه
المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا الدخول ما وقع
من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة
فان فاعليته تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما
مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعليته الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهوم من
لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن حقيقة
يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وبصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعول
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة موضع
الكلام حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا
بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو
زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا

باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو
زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به
او تقديره كالاشارة والتنبيه كما عرفت نحو هذا زيد قائما كامر وكالتنبيه
والتمني والترجي والتشبيه نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله
في الدار راكبا وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه
في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها كون صاحبها
معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني
رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا
من كل امر او واقعة في غير الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد
الانتقاض للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا
رجل وثانيهما ما يكون فيه ذو الحال غير هذه الامور وهو غالب مواد وقوع الحال
واكثرها وهذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد الاشتراط
كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها
معرفة للكتبة عن تخلفه في بعض المواد الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام
عن ظاهره ويحمل قوله صاحبها معرفة مبتدأ او خبرا معطوفا على قوله

وشرطها ان تكون نكرة واما ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار
الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على ان لم يتم شرب بعضها
لمزاحمة والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه
ولعل المراد به ههنا ان يدخل بعضها في بعض والمعنى على تنغيص مثل تنغيص الدخال
ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد
على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده ويجتهد جهدك
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا
فهي في الصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة لان الحال في الحقيقة
في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال
نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص على سوى التقديم ولم يكن للحال مشتركا
بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي
الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ
ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم حمل

في سائر المواضع وان لم يلتبس طرداً للباب **ولا يتقدم** اي الحال على عامله
مثل زيد قائما او كمرو قاعدا **على العامل المعنوي** قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي
وانما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار
والمجرور خارج منه داخل في الفعل او شبهه فمعنى هذا الكلام ان الحال
لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا **بخلاف الظرف** اي بخلاف ما اذا كان
العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى
ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال
نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه
في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان
يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لانه من معنى الظرف
الا انه يتقدم الظرف على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم
عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا
في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد سوى الاحمال التابع لا غير
وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم **على ذي الحال المجرور**
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا من الثياب ضاربة زيد
وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على
المضاف ولا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار

عندهم للعلة ولهذا قال **على الاصح** ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت مررت راكبة بهند فكانك
قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب المعنى ليس بمجرور او اجاب
بعضهم عن هذا الاستدلال بان كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم يجعلها صفة للمصدر اي رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا
كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف **وكل ما دل على هيئة** اي كل شيء دل على هيئة سواء
كان الدال مشتقا او جامدا **صح ان يقع حالا** من غير ان يأول الى
المشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو الاصل فيه وهذا
رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل
الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا او رطبا في قولهم **هذا بسرا** وهو ما في [illegible] **اطيب منه رطبا**
وهو ما فيه علاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على
صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر
والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب النخل اذا صار
ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق النحاة وفي بسرا ايضا
عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا
تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما

متعلقة والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل
وبذه للمشبه وان لم تكن معتبرة فيه الابعد اعتباره في اطيب لكنه
لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان
يليه اذ كره تعلقت من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يلي
قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال
ان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وفي حسب بعضهم الى ان العامل
في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه
يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تقييد الاشارة بحالة
البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح
اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا **ويكون** اي الحال **جملة** لدلالة
على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون
الجملة الحالية **خبرية** محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر من
ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح
ان يحكم بها على شي ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها
من رابط تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها فعلا مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا
او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل **فالاسمية**

اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة **بالواو والضمير معا** لقوة الاسمية
في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت
وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب **او بالواو** وحدها
لانها تدل على الربط في اول الامر فيكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت
نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها
مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما المؤكدة فلا يجوز الواو تقول
هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال
بينهما **او بالضمير وحده على ضعف** لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء
فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الفصيح
والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة
بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني
زيد يسرع **وما سواهما** اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي **بالواو**
والضمير معا او بايهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو
جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج
عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما
خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو **ولا بد في الماضي المثبت** لا المنفي من

دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت
الواقع حالا ليكون بها على قرب ما زمان صدور الفعل من
او توقع عليه تجوز الآن للتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه
فيقارنه وبخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يجوزون قد ظاهرة ولا مقدرة
سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
معنوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وبخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول امثاله
حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم صفة
موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط
في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل
في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع في السفر والمتهى له
راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المتهيئ للسفر
اما صوله لا ابتداء او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول
اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
بعض الاحوال المؤكدة وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المستعملة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف
للمؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا ينفك عن الاب غالبا

الامر اى حقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وعرفته
على اليقين او من احققت الامر بهذا المعنى او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته
لك حرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح
احق التقدير اعنى ان يقدر مما يحق عطوفا وشرطها اى شرط وجوب
حذف عاملها ان يكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما تؤكد
بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من
شهد ولا بد هنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد جملة الاسمية
لا يصلح ان يعمل فيها والا كان عاملها هو الخبر يكون حذفه واجبا
نحو شاهد قائما بالقسط التمييز اى الاسم الذي يرفع الابهام
واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برافع الابهام
عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اى الثابت الراسخ
في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به
عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله
عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا احترز به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان هذا مثلا اما موضوع للمفهوم الكلي بشرط استعماله في جزئياته او للكل

جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من
بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فهو صيغة بار حل
يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل
واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر
اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
من ذات لا من وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع
لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى متميز
عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كالمن ومنين ولا ابهام
الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم بحسب الوضع انه من جنس العسل او الفلفل
او غيرهما والا من حيث صفته فانه لا يعلم بحسب الوضع انه من بغدادي
او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت بحسب الوضع
او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا
فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى
تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
فان في قولك طاب شيء منسوب اليه ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء
المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات

مذكورة يرفعه عن مفرد يعني ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار
وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها
اي يرفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك
لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما
وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير
العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا
وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة
مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك
عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا
او المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما انحصر
على امثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما تم به المفرد وهو
كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة
مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم
الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار كلاما تاما
فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصب ذلك الاسم التام فيكون شبيه الفعل
التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في

آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم
شيئا او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتناول باجزائه ويقع
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل للتثنية ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او
يجمع مثل وفي تخصيص الانواع بالاستثناء الا انه كما جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب
بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد صارفة
عن العدد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان
اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او بالمعنى ان وجد التمييز
بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لا يتم الاسم بهما فيقضي الحكم جازت
الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك
مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او
بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلة
في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف

واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرك وعشرو
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد
عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في
غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب متناسب الافراد
ومن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن
ولا كيل ولا ذراع ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار
الجنس تام بالتنوين فاقتضى التمييز والخفض اي خفض التمييز باضافة المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة جملة لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن
نسبة اقتصر عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما هو النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي
شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو

حسبك زيد رجلاً نحو طاب زيد نفساً مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه
وزيد طيب اباً مثال لما شبهها والتمييز فيه يصلح ان يكون للمنتصب عنه
والمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان
في قوة اربعة امثلة فكأنه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً واباً وابوة
وداراً وعلماً عطف على نفساً واباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالآخر فهو بحسب التحقيق اربعة والكل من التمييز الواقع في الجملة
او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل
لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه
او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه اباً
تركيبه لانه اظهر التمييز ولا خفاء به اباً وابوة وداراً وعلماً اورد هذه
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله لله دره فارساً اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة وايضاً لما اورده صاحب المفصل مثالاً للتمييز المؤكد
على ان يكون الضمير فيه مبهماً كضمير ربه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه اراد
ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبته على ان يكون الضمير
معيناً معلوماً والابهام يكون في نسبة الدر اليه الدر في الاصل اللبن
وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً والفارس اسم
الفاعل من الفروسية بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التوسم ثم ان كان اي التمييز عنه علماً لكن

نصاً في المنتصب عنه ايضاً لا متعلقه يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه
والتعبير به عنه جاز ان يكون له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عن متعلقه وذلك
بحسب القرائن والاحوال مثل اباً في طاب زيد اباً فانه يصح ان
عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزاً عن زيد اذا اريد اسناد
اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز
ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسماً يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
نحو طاب زيد ابوة وعلماً وداراً فان هذه الاسماء ليست نصاً في
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات للقدرة
اتى للمنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه
سواء كان نصاً فيه او محتملاً له وللمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد اباً
والزيدان ابوين والزيدون آباءً او لمخالفته مثل قولك طاب زيد
اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده او طاب
اذا اردت آباءه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة
التمييز اورد مفرداً واذا قصد تثنيته اورد مثنى واذا قصد جمعه اورد
فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز
جنساً يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى

ذلك التمييز تارة له

ذلك الجنس او جمع بل يكتفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما
الا ان يقصد الانواع من حيث اختلافها النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان لكل
من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا
تدل على ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او
ما دلت هيئتها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة
صفة له اي لما انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور
اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا لا غيره
بخلاف الاسم نحو ابا وطابقه الواو بمعنى مع والضمير المنصوب
اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها ويجوز ان
يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة ومطابقة
اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
لكونها مشتملا على ضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال
لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس
وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لانه لا تزاد من في الحال والمقصود
مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق

فلا تقول عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح
اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او
غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب
ابوه او فاعلا اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها
او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأ الماء في قولهم امتلأ
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد امتلأ الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز
وقد تردد دفع الابهام فيه لاحتمال تمييزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ
فالماء فاعل معنى وذلك لعيب في نحو قولك ربح زيد تجارة فان التجارة
تمييز لرفع الابهام عن الشيء المنسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في
قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح حقيقة الى ...
وبهذا اندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة
اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا
مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقدم التمييز
على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما نحو
قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فان نفسا تمييز من ضمير كاد لتذكيره

ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه
واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي
كاد الحبيب تطيب فلا تمسك وما قيل انه يحمل البيت على تقدير تانيث الضمير
على هذا الوجه بان يكون التانيث للضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك **المستثنى**
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان
معلوميته بهذا الوجه غير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج** اي الاسم الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع **من متعدد**
نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان
ذلك المتعدد **لفظا** اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا **او تقديرا** اي مقدرا
نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا **بالا غير الصفة واخواتها** واحترز
من نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع**
هو المذكور **بعدها** اي بعد الا واخواتها **غير مخرج** عن متعدد واحترز به عن
جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية من زيد او لم يكن مثل جاءني القوم الا حمارا **وهو** اي
المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا

بما يفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان
مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يورد على حدة رعاية للاختصار **منصوب وجوبا اذا كان**
واقعا بعد **الا** لا بعد غير وسوى وغيرهما **غير الصفة** قيد به وان لم يمكن الواقع
بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يتوهم جهته **في كلام موجب** اي ليس
فيه نفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا وقيد به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس بواجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هنا الى قيد
آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
ليخرج مثل قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو
لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او
معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا
اذ له نسبة الى ما نسب الى احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول **او**
مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقدم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في
الدار احد الا حمارا **في الاكثر** اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز

فانهم قبايل كثيرة من اولاد تميم ذاهبين التجارة فان اكثرهم ذهبوا
الا القليل البازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل
الغلط ولا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فانهم يجوزون
البدل وثانيهما ما يكون قبله اسم لا يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من
رحمه الله فمن رحمه الله هو المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون
منقطعا او كان بعد عدا وخلا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او
من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس فقد تضمن معنى جاوز او
يحذف من ويوصل الفعل فيعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف
والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي
هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم
الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا
او خلا مجيئهم او الآتي منهم او بعضهم زيدا وهما وما بعدهما في محل النصب على الحال
ولم تظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في كلامهم الاكثر اي النصب بهما اما موضع الكثر الاستثناء لانهما فعلان

ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر فقال السيرافي
لم نعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر **او ما خلا وما عدا**
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما
فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او عدا عمرا
والتقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي
وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين
بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما فلم يرتضه الاكثر لان ما في قسلك ...
لانهما على ان ما بعدهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عنده للصغار او لم يعتد
به لمخالفته الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد **ليس** نحو جاءني القوم
ليس زيدا وبعد **لا يكون** نحو جاءني اهلك لا يكون بشرا وانما كان النصب بعدهما
لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه
الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة
مقام الا وهي لا يتصرف فيها **ويجوز فيه** اي في المستثنى **النصب** على الاستثناء
ويختار البدل من المستثنى منه **فيما بعد الا** قال ابن الضمير المجرور اي حال
كون المستثنى واقعا في كلام ... متأخرا من الاقرار عما اذا كان
بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما **في كلام غير** موجب

احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب
حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير الواو على انه يكون
صفة الكلام غير موجب اي كلام موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط
ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد سبق فالمعنى
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية **والا قليلا** بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على
الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار [illegible] البدل [illegible]
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول [illegible]
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة **ويعرب**
اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر
اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ
لانه فرغ له العامل من المستثنى منه فالمراد بالمفرغ [illegible] المشترك
المشترك فيه **وهو** اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام **الموجب**
واشترط ذلك **ليفيد** فائدة صحيحة **مثل ما ضربني الا زيد** اذ يصح ان لا
يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب
كل احد المتكلم الا زيد **الا ان يستقيم المعنى** بان يكون الحكم ثابتا لكل
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا

او يكون هناك قرينة دالة على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا **مثل**
قرات الا يوم كذا اي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك يصح ان تقول كما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في
غير الموجب ايضا استقامة المعنى [illegible] لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بتخصيص اليوم بايام
الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكل واحد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في
كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها [illegible]
والتزام منع الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي [illegible]
جميع افراد الجنس [illegible] تعلق الفعل بها [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] اشتراكها في تعلق الفعل بها [illegible] في المسائل
وبيان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد [illegible]
على بعض معين من المستثنى منه مقطوع [illegible] في الاول وعدم ظهوره في الثاني
فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك
من القوم اي القوم [illegible] فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك
ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالحكم
بعدم استقامة المعنى **ومن ثمه** اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا [illegible]
لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى

زيدوا إمّا على جميع الصفات إلا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن أن تحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها محالاً أي متناقضاً أي شيء
من جملتها العالم كأنك قلت ما يمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة العلم
على التقديرين يندرج في صورة الاستغراق ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن ب
هذه التأويلات ارجاع جميع المواد التي يجاب عنها الاستثناء إلى صورة
الاستغراق كما تقول مثلاً في قولك ضربت إلا زيداً للإيراد كل من يتصور منه الضرب
معارفك أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين عن ضربك (وإذا تعذّر البدل)
محلّه (على اللفظ) أي لفظ المستثنى منه (فعلى الموضع) يحمل أي المستثنى منه لا على اللفظ
محمولاً بالمختار على قدر الإمكان (مثل ما جاءني من أحد إلا زيد) برفع زيد بدلاً مرفوعاً
على موضع أحد لا المجرور محمول على لفظه (ومثل لا أحد فيها) أي في الدار (إلا عمرو)
مرفوع محمول على محل أحد لا على لفظه (ومثل ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به) أي لا يحتفل
فشيء مرفوع على محل شيئاً المنصوب [illegible]
[illegible] وعلى ما [illegible] بعضها [illegible] المستثنى [illegible]
من [illegible] أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً [illegible] أن يزيد عليه صفة غير الشيئية
أو لا [illegible] المستثنى [illegible] زيد عليه صفة غير الشيئية [illegible] وإنما تعذر البدل
على اللفظ في صورة الأول (لأن من الاستغراقية لا تزاد اتفاقاً بعد الإثبات)
أي بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفي بإلا لأنها لتأكيد النفي ولا نفي بعد
الانتقاض فلو أبدل على اللفظ وقيل ما جاءني من أحد إلا من زيد بالجر لكان في
قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الإثبات وذلك غير جائز

وفي الصورتين الأخريين لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ وقيل لا أحد فيها
بالنصب لأن [illegible] شبيه بالحركة الإعرابية لأنها حصلت [illegible]
بالعامل فلا بد من تقديره لا حقيقةً أو حكماً لتعمل فيه هذا الأصل وكذا في قوله ما زيد
الأشيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه (وما ولا
لا تقدران) عاملتين لا حقيقة إذ لم يكن البدل إلا بتكرير العامل أو حكماً إذ الحكم بكون
على المبدل منه واقعاً مراداً حكماً إليه فانه في قوة التقدير حال كونهما (عاملتين)
في المستثنى المحمول على البدل (بعده) أي بعد الإثبات يعني بعد ما صار الكلام
المنفي بإلا (لأنهما) أي ما ولا (عملتا للنفي وقد انتقض النفي بإلا) فحينئذ تعذر في
هاتين الصورتين البدل على اللفظ فحمل على المحل فعمرو مرفوع على أنه محمول على محل
أحد وهو المرفوع بالابتداء وشيء على أنه محمول على محل شيئاً وهو الرفع
بالخبرية فإن قلت [illegible] المثال محلان من الإعراب محل قريب وهو النصب
[illegible] ومحل بعيد وهو الرفع [illegible] فلم اعتبر [illegible] على محله البعيد لا القريب قلت
لأن محله القريب إنما هو لعمل ما فيه بمعنى ليس وقد انتقض النفي بإلا بخلاف محله البعيد فإنه
لا دخل لعمل ما فيه (بخلاف ليس زيد شيئاً إلا شيئاً) مع أنه انتقض النفي فيه
أيضاً بإلا (لأنها) أي ليس عملت (للفعلية) لا للنفي (فلا أثر لنقض معنى النفي)
[illegible] (لبقاء الأمر العامل) أي [illegible] (له) أي [illegible] وذلك الأمر هو الفعلية
(ومن ثمّة) أي من أجل أن عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا للنفي (جاز
ليس زيد إلا قائماً) بإعمال ليس في قائماً وإن انتقض [illegible] بإلا لبقاء فعليتها
(وامتنع ما زيد إلا قائماً) بإعمال ما في قائماً لأن عملها فيه إنما هو للنفي وقد [illegible]

بالا والمستثنى **مخفوض** اي مجرور **بعد غير وسوى** اي مع كسر السين او ضمها مع القصر
وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه **وبعد حاشا في الاكثر**
لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل
متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم حاشا زيدا اي برّأه الله من ضرب عمرو **واعراب غير فيه** اي في
الاستثناء دون الصفة اذ هو فيها اعراب موصوفه **كاعراب المستثنى**
بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اجريت مجرى المستثنى للاضافة اعطي
اليه **وغير** اي كلمة غير في الاصل **صفة** لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
معنى المغايرة فيها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد
واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها **حملت على الا** واستعملت
مثلها في **الاستثناء** على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في
مغايرة ما بعده لما قبله **كما حملت الا عليها** اي على كلمة غير في الصفة لكن
لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا **اذا كانت** اي الا **تابعة لجمع** اي وقع
بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما يكون مقدرا
في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها
حالها اذا استثناء اذ لا بد في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
في الصفة جاءني رجل الا زيد لانتفاء المتعدد والاعم من ان يكون جمعا لفظا
او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مستثنى فدخل فيه نحو جاءني رجال
الا زيد **منكور** اي منكرا لا يوقف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق

فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة
يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير
ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع **غير محصور** والمحصور نوعان
اما بنفس الاستغراق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بنص معلوم العدد نحو
على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه
الشرائط الى حمل الا على غير **لتعذر الاستثناء** عند وجودها فيضطر الى حملها على
غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام انه لا يحمل على الصفة غالبا تقييده بقوله
غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور مائة رجل الا زيد
في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان
ذلك نادرا لم يلتفت اليه في بيان هذه القاعدة **نحو لو كان فيهما** اي
في السماء والارض **آلهة** جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور **الا الله** اي
غير الله **لفسدتا** اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة
لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة
بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر من حمل الا على
الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله
لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى منها الله وبهذا
لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله منها

بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيها آلهة غيره
واذا لم يكن فيها آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم
المغايرة **وضعف** حمل الا على غير **في غيره** اي في غير جمع منكور غير محصور
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فقال يجوز
في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعند اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان
صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل
ذلك على الشذوذ وذو قال في البيت شذوذ وذاك ان اقرانه احدهما وصف كل
دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل **واعراب**
سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت
جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح
وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء
اذا اخرجوه من الظرفية ايضا فتحوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني
سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى
لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وسيتعرف فيها في قسم الفعل
ان شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** اي دخول كان او احدى اخواتها

والاولى بتقدير المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم
والخبر فلا اسناد الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان
ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب في قائم في هذين المثالين انه مسند
من اوله للموضح ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها وروده
عمل فيها وقد دلت عليه كلمة الاشارة الى المسند فتبين ان واخواتها **مثل كان**
زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتدأ** في انواعه
وفي احكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه **يتقدم**
اي حال كونه **معرفة** حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة بخلاف اسمها
لا يوجب ذلك اللبس بين ... اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما
فيهما كما كان المنع في ... بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب
فيهما مصحح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اي مثل
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه
من بين الافعال الا كان وانما خصت بهذه الحذف لكثرة استعمالها **في مثل الناس**
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل
وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم **اربعة اوجه** نصب الاول
الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا

حتى ان كان عمله خيرا فكان فيه خير او رفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في
عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان
جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف
اي حذف عامله بغير كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما لفظا بعد ان في موضع كان
عوضا منها وادغمت النون في الميم واتي بالخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه
واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستة حروف
قسم الثالث الى ... هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احد
اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من تعريف المبتدا والدخول
اندفع انتقاض هذا التعريف بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه قائم
المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي نفي صفة الجنس وحكمه انما لم يقل اسم لا
لا ليس كلمة ولا اكثر في المنصوبات فلا يصح عليه مطلقا من المنصوبات
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها
ما عداه من المنصوبات فانه نوع ... وان لم يكن كلها من المنصوبات
لكن الاكثر منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولانه يعد ان
اسم لا المنصوب بها لفظا كالمضاف او شبهه وحالما ... مبني منه على الفتح

ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج
مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت في هذا القيد وكاف في صدق اسمها
لكنه لما اراد صدق المنصوب منه فزاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي
بلا فاصلة نكرة مضافا او شبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه
هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه والاولى الاظهر انه او من الضمير المجرور في
وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثاله لا غلام رجل ظريف فيها
مثال المايليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وعد
المرفوعات نحو لا فيها ولا عشرين درهما لك مثال المايليها نكرة مشبها
بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان
اي المسند اليه بعدها دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او شبها به اي يليها نكرة غير
ولا شبيه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
معرفة او مفصولا لا يحكم بذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
قبل دخول لا عليه وهو الفتح بالموحد نحو لا رجل في الدار والكسرة في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى
والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وبني
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني
لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل
من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذفت من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به

ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم
للمضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
اي يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد لا
معرفة باشعار شرط التنكير او مفصولا بينه اي بين لا وبين المسند اليه
باشعار شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع اشعار شرط كونه
مضافا او مشابها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام
زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل
ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في
الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على
الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول
فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا
لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الآحاد
ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امراة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها
اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه
ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة
اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فانه مع مثلا لا يتوغل في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل يفصل بين الحق والباطل لاشتهاره

رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل
ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة
الا بالله اي فيما كرر فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسبه تزيد عليها الاول
فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس
ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول
ولا قوة موجودان الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
فحذف خبر الاولى استغناء عنه بخبر الثانية والثاني فتح الاول ونصب
الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظه لان فتحة حركة كالاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو
لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني
فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر
والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب من قال أبغير الله
حول وقوة فيجاب بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران فيهما
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفيه ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعفه كضعف رفع الاول

بانه يجوز ان يكون رفعه لانعدام عمل لا بالتكرير لانه لو لم يكن لا ان تشرط
صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل بينهما ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها
في الاعراب بل المبني على النوع الاول يتعين عطف جملة على جملة اي لا حول الا
ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا او مرفوعا على
الشائع يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة كما لا يخفى
واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا التي يأتي بها
في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام نحو قولك
الا رجل في الدار استفهاما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه
ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره التميم اي فتح وتبعه المطرزي والمص
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من
حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو
الا زيدا اكرمته واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يترجى ماء واما قوله
جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض فكانه قال الا ترونني رجلا
ولذلك انتصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم
المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول
صفة ... اي لا ثاني وما بعده ... احترازا عن المفصول مثل لا رجل

كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل
حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصل نحو لا غلام
فيها ظريف وهذا القيد يعني الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال تؤيده انتهى اليه اي الى النعت حقيقة للمبني قوله
ونعت المبني اشارة الى انه بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر للمبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد يليه
فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في
التوابع تبعيتها للمتبوع في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله
البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف
وظريفا بالرفع والنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك في لا اعراب
اي حكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل
القريب وقد عرفت استفادة بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني
اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي
لفظ الاسم المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز
ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجز فيه حكم المتصل

الفصل بلا المؤكدة أو للعطوف على المعرّف زائدة فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا أب وابنا أي في قول الشاعر ولا أب وابنا مثل مروان وابنه
هو بالمجد ارتدى وتأزرا ونحو سائر التوابع لا نص منهم فيها لكن الظاهر أن يكون
حكمها حكم توابع المنادى كما ذكره الأندلسي ومثل لا أبا له ولا غلامي له
أي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الإضافة داخلة
على ذلك الاسم كأحكام الإضافة من إثبات الألف نحو أبا وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال
لا أب له ولا غلامين له فيكون الاسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب
والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا أبا له ولا غلامي له
الألف في مثل أبا وإسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الإضافة
لتشبيهه أي الاسم لا في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف بالمضاف
وإجراء الأحكام المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه إنما هو لمشاركته أي مشاركة الاسم لا حين
بإظهار اللام فيه بين ما يضاف إليه له أي للمضاف في أصل معناه
أي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الإضافة وهو الاختصاص
والمعنى أن مثل لا أبا له ولا غلامي له جائز تشبيها أي لمثل هذين التركيبين
حيث لا إضافة فيهما بالمضاف يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي
معنى ما يشتمل على الإضافة وهو الاختصاص إلا أن بين الاختصاصين
تفاوتا فإن الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي أتم مما يفهم من غيره

ومن ثم أي لأجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو لتشبيهه بالمضاف
بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا أبا فيها أي في الدار لعدم
فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بالتولد [illegible]
ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح إضافته إلى الدار [illegible] تركيب لا أبا فيها
تركيب المضاف فيه الا بطال [illegible] أصل معناه وليس أي مثل هذين
التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى لأن المراد المقصود منهما على تقدير الإضافة هو نفي
ثبوت جنس الأب والغلامين مع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج إلى
وهذا المعنى يفسد على تقدير الإضافة أما أولا فلأن معنى التركيب على تقدير الإضافة
لا أباه ولا غلاميه وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر أي لا أباه موجود ولا غلاميه
وأما ثانيا فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو
غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وإنما خص سيبويه بالذكر لأنه
العمدة فيما بينهم أو لأن المقصود بيان الخلاف للتعيين للمخالف فإن سيبويه والخليل وجمهور النحاة
أن مثل هذه التركيبات مضاف حقيقة بياسا للمعنى وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيدا للام
المقدرة وحكم للصفة [illegible] ويحذف أي اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك
أي لا بأس عليك فالحذف مع وجود القرينة لكيلا يكون اجحافا [illegible] لا زيد أن
جاز أن يكون كزيد اسما والخبر محذوفا [illegible] موجود وجاز أن يكون خبرا
أي لا أحد مثل زيد وأن يكون معناه حرفا فالاسم محذوف أي لا أحد كزيد وفرادا لا
المشبهة بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ليس هو المسند بعد دخولها أي دخول لا
ولا دي أي فرتبة فرادا لا لها [illegible] في ندرة [illegible]

بانه كرر لان اعمالهما في حمل اسمهما و خبرهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
خبر لهما اشعر ... لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما كما
الخبر والهاء للاسم اعمال ليس لما ... او خبر على ما كان عليه قبل دخولهما
عليهما لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم بطل العمل
لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين وعند الكوفيين
عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عمل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين
معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل
العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه
اي على خبرها بموجب فالرفع اي العاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل
ولكن نحو ما زيد قائما بل مسافر وما عمرو قاعدا لكن قاعد فالرفع اي

حكم المعطوف الرفع لا غير لكونها
بمنزلة انتقاض النفي
للجود ...
كرم

بحث المجرورات

المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي
هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا
او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة المضاف اليه
بل الحيثية كونه مضافا اليه للمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفوه به لكن المشتمل
علامته اعم منه ومما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله
وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه
وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور منهم وهو منسوب ذلك الى مذهب سيبويه حيث
يطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما
ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث المعنى بابقاء اثره وهو

مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا نظر فالتقييد
اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من
ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما يقوم
مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والنون
دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها
ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث يسوقونه بلفظ بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة اللفظية
والمعنوية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه
لم ينقل منه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها
مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا
زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم
اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في
الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلت ان كان
هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة
الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى

لانها تفيد معنى في المضاف تعريفاً او تخصيصاً ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط
دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها
ومفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما
اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقاً على المضاف وغيره
ولا ظرفاً له كغلام زيد فان زيداً ليس جنساً للغلام صادقاً عليه ولا ظرفاً
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من في البيانية
في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف صادقاً
على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه
اي ظرف المضاف لان الاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
ان كان ظرفاً له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث
واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على تقدير صحتها ممتنعة واما اخص مطلقا
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما
اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلاً للمضاف فالاضافة بمعنى من
والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم
بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم في الاضافة
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام

فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة
بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان
معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
الواقع التمييز المبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلاً ردوه
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلاً للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في
كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسماً على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام
اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم
مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفاً
اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبته الى معين يستلزم
معلومية المنسوب معهودية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون الهيئة التركيب
الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس
يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانت مع المعارف

اليه معرفة لتوغلها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد تعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر
بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد اي الاضافة المعنوية تخصيصا اي
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء فيه ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة
وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة من التعريف فان كان فيه لام حذف لامه وان كان
علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف عنه
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت من التعريف وانما
يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين
اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فاذا لم تجوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في
هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين

صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم
فيها توارد المعرفين بل تبدل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من نحو
الثلثة الاثواب تشبيها من العدد للمعرف باللام المضاف الى معدوده
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا
فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام
قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله
بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد
مضافة الى معمولها احترز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع
البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد الاضافة
اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض الكلام عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ
بل التخفيف بما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف
نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه
فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم والتخفيف
في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام

اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز
تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة
للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة
صفة للنكرة وجاز الثاني لكون الموصوف اذن صفة للمعرفة والمراد ان
ثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار البعض فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد
والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب قد سقط لمكان اللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص
بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه
اخره لكثرة فوائده خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد ايضا لانه توهم
ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فيحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم

لان القول بتأخر اللام المتقدم حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر
واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها باعتبار عطفه على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها
فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء
لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه
في الاستشهاد به لاحتمال اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او
انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب
شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض
من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها
او من قبيل الشبيه الاقواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى
ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة
تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها

مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة
حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاس على الضارب الرجل
والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله **وانما جاز الضارب الرجل** يعني
كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز
حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان
آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا موصوفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت
وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما **فيمن قال** اي في قول
من قال بعض سيبويه واتباعه **انه** اي الضارب في الضاربك **مضاف**
دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين
محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل **حملا**
اي لحمله على ضاربك فانه مفعول له والفعل المعلل به اعني جاز
وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يتغير التخفيف في ضاربك جوزه بدونه حملوا
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا

مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف فيقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال
ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك بالمنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد والله اعلم اما جعلنا قوله **وضعف الواهب المائة الهجان**
وعبده قوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاوجه
عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد من جانب المصنف على
موافقة بعض الشارحين وذلك ان يجعل كل واحد منهما اشارة الى شبهة
مع جوابها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى باللام المضاف اليه
صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما
لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه

وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المط على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفوا
في الاستدلال بهما **ولا يضاف موصوف الى صفته** مع بقاء المعنى المقصود
بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من جزئي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم
احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى **لا يضاف صفة الى موصوفها** فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد فما قال الكوفيون في
مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق
ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته **مثل**
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد
من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان هذه التراكيب **متأول** فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع
قائما مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه
فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء
على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي جاة

لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه
اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب
هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي عبر بالجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها **مثل جرد قطيفة**
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة
على الموصوف واضيفت اليه واجيب بانه **متأول** بانهم حذفوا قطيفة من قولهم
قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة على قصد التخصيص لكنه صالح لان يكون
قطيفة وغيرها مثل جامة ونحوه صالحا لان يقصد غيرها اضافوه الى جنسه الذي
يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس الفضل من الاضافة البيانية من حيث انه صفة لها بل من
حيث انه جنس ما ضيف اليها يختص به [illegible] اخلاق ثياب **ولا يضاف**
اسم مماثل اي مشابه **للمضاف اليه في العموم والخصوص** فلا ذلك المضاف اليه
سواء كانا مترادفين **كليث واسد** في الاعيان فان الليث والاسد **وحبس ومنع**
في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساوين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده
رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه لغوا لا فائدة فيه **بخلاف** اضافة العام الى الخاص مثل **كل الدراهم وعين الشيء**
فانه اي المضاف فيها **يختص** اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا
على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص من اشتراك
اللام فيه [illegible] ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها اخفاء ويرد على قولهم لا يضاف

اسم يماثل المضاف اليه في العموم والخصوص نحو اسم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا
اسمان لمسمى واحد فكيف يصح اضافة احدهما الى الآخر فيجب متأول
بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكأنك اذا قلت جاني سعيد كرز
قلت جاني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان الغرض المقصود بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالباً واذا اضيف الاسم الصحيح
وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو
او ياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت في الوقف بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون
الى ياء المتكلم كسر آخره لتناسب مثل غلامي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في
الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ايهما الاصل والصحيح انه
الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما سواه السكون لان الحركة انما هو عارض للتخفيف فان كان
في آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الف تثبت اي الالف في اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمت كلمة ياء المتكلم وتدغم في الياء
مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره
بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف

الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره
واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر
ما قبلها ان كان ما قبلها ضمة لانقلبت ياء ساكنة يوجب تغير الضمة قبلها كسرة لتحركه
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة تقرر ما قبلها
مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
ان لم تحرك ولتعين الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة التي مر بحث عنها فاضيفت
الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى
ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد للمحذوف وجعله ياء
واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل المحذوف وهي الواو وجعلها ياء
وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز
بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب الجمهور بان ذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون جمع ابي اي اب
بالواو والنون سقطت النون للاضافة فاجتمعت ياء وواو فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه كذلك في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
وفديننا بالابينا اي بكين وقلن لنا بابائنا
وتقول اي امرأة قائلة لامتناع اضافة الفم الا المذكر حمي وهني بلا رد
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما من اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد

فيها في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم وذلك الكلام
في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد والقلب
والادغام وفاه الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء
للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
الثلثة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم باعراب الثلث
ولكن فم افصح منها اي الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا
حم او حمك ورأيت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة
فيقال هذا حمء او حمءك ورأيت حمأ او حمأك ومررت بحمء او حمءك ومثل دلو
بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل
عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما
وحماك مطلقا اي جاز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحالتي الافراد
والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء
هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة ويقال هذا هن ورأيت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والمضمر ليس باسم
جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه وقيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل لانه خص المضمر
بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى
اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع

اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته
اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حده بالخروج
نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان اي متأخر
حتى لو لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية نحو جاءني زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه
وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم
لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ او خبري كان وان واخواتهما وثاني
مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ
وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل في المبتدأ او الخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل
اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا
في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في
مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا

وماخوذا من مفهوم فليس اتصافهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب
المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ومررت بزيد العاقل
ولا رجل ظريفا ثم ان نقطة كل منهما ليست في موقعها لان التعريف اما
للجنس وبالجنس للافراد وبالافراد بالحقيقة التابع وللحد دخول كل ما هو ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود
على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها
فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه
النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله **يدل على معنى في متبوعه**
اي محل بهيئته تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه **مطلقا**
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع
ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني
زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على
شمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي بخصوص مواد اذا تجردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه
او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا يجد لها دلالة على معنى في
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على معنى في
متبوعها في اي مادة كانت **وفائدته** اي فائدة النعت غالبا **تخصيص**
في النكرة كرجل عالم **او توضيح** في المعرفة كزيد الظريف **وقد يكون لمجرد الثناء**

من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم **او**
لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة**
اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى
غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله **ولا فصل**
لا فرق **بين ان يكون النعت مشتقا او غيره** في صحة وقوعه نعتا **اذا**
كان وضعه اي وضع غير المشتق **لغرض المعنى** اي لغرض الدلالة على المعنى
في المتبوع **عموما** اي في جميع الاستعمالات **مثل تميمي وذي مال** فان
التميمي يدل دائما على ذات ما منسوبة الى قبيلة بني تميم وذي مال على
صاحب مال **او خصوصا** في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما ويجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل عليه ولذلك
لا يصح جعله نعتا **مثل مررت برجل اي رجل** اي كامل في الرجولية فاي
باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا **و** مثل
مررت **بهذا الرجل** فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع
الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان لكونه اخص فيما كان علما او مضافا الى المضمر او الى العلم في معنى
و مثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على
حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر لا يدل على هذا المعنى

لا يجوز ان تقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي
حكم النكرة لان الدلالة على معنى متنوعة كما يوجد في المفرد كذلك يوجد
في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قلت جاني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاني رجل ابوه قايم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع
صفة له مثل جاني زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به
نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها
في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف و
التنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة
يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور
او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري
على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان
وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو خمسة الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل شبهه يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا

او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان
فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت
برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما
وبرجال قاعد غلمانهم مثل تقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم
ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة داره او برجل
قائم او قائمة في الدار جاريته مثل تقوم او يقوم في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا
في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة
وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت المشابهة بالحكم قلنا
المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول متبعه في الامور العشرة وكان
لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لا جرم اكتفى فيه
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول
لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته

له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية
ومن ثم اي من اجل كون الوصف الذي في المرتبة السابقة كالفعل حسن قام رجل
قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل
مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى الظاهر
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان
قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب
وعلى الوصف للتوضيح الوصف للمدح والذم وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في
بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي لم يذكر
انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بنقله والموصوف اخص او مساو
اي الموصوف للمعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والتعلق من الصفة غير
اعرف منها لانه المقصد الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف

او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها
والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات
ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي في اللام الا واو الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام كما عرفت
بينهما من المساوات في التعريف نحو جاني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان
عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاني الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام
فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضي جوازه صفة بذي اللام والموصول والمضاف الى احدها
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس
فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف للكتب
التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسوال
من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه
مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم
اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام

بيان للجنس ضعيف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم
لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف بغير المعطوف
بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه
بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اي لا يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه
في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي
هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من
التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه
احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا
بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير الاستقلال به ولا شك ان
المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى
ولما تم له ما ذكره جميعا ومنعا اراد زيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه
اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي
تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله

تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان التابع
قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير
الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديها كونها
تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها
لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين
شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يكن مانعا وقيل قد جوز
الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع
متعددة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء
ان قوله تعالى الا لها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل
عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بمعطوف في التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو كان حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحرف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها

من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة
بين غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على
الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل أكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد
كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر
ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث المعنى بدليل جواز
ما اتصل به بتأكيده فحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على
التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون المعطوف
ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يحتج
نفصل وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه
الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي
ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى
فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا

واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزون بلا قبح واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به
ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فيلزم استعارة المرفوع له لذلك ولا يكفي الفصل
لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن
التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل
الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل يكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك او بين
لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الالف الزائدة كفى بالله وما
ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار هو مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في مثل جاؤني
كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز
تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك
من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا بعد اعادة الجار قلت التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع

او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا اجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين
لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه
وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع من صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا من الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا من مثل قولنا يا زيد والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكم المعطوف عليه من حيث تجرده من اللام
فان ما يقتضي تجرده من اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي
رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ
اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في الحكم للمعطوف عليه في الاحوال العارضة
له بالنظر الى نفسه فيما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا اوجب
بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد نظرا الى حرف النداء [illegible]

مقودا موقوفة في المعطوف اي عمرو ومثل زيد في كونه مفردا ومعرفة ومتسع نداءه
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد وعبد الله
وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو
الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون
خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه من الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا نزاع فيه ولما كان لقائل ان يقول
هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان
ضمير يعود الى الموصول ويغضب معطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذه الكلمة
فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالرابطة في الاولى والمعنى الذي يطير
فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية كالمعنى الذي يطير
فيغضب زيد بسببه الذباب واذا عطف اي اوقع العطف بالواو على
وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض
الشارحين للباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي
اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما والكرات [illegible]

ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا او بكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ الحاصل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب القياس لان الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز العطف بحسب القياس كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل عمياد غيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لجريه كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب القياس في هذه الصورة بل يحمليها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا

او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتيل الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في شمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرنا او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه ربما نسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه متعلق الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وكلتاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد وبهذا الحد خرج عنه الصفة والعطف والبدل من حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل فلانه لم يقرر لفظا رجال فيكون انما لما لا تقضيا حكم والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو توضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ

لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى
فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول بعينه حقيقة
نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في
حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى
لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات
تقييدية او غير ذلك ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع
وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع
اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال والمعجمة من بضع اي روي
وابتع من التتبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط
مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنى التاكيد بالتامل الصادق فا
لاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها
في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل وانفسهن

في ج

في جمع المؤنث العاقل وغير العاقل من المذكر والمؤنث لما سمي النفس والعين
تغليبا كالقمرين سمي الثالث والثاني اي كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير
العايد الى المتبوع المؤكد كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة
كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن
وباختلاف الصيغة في الكلمات البواقي اي اجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة
او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع
كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يحط افراده مجتمعة
ولم تفترق اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد
بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فا
قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما
اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد لذلك الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس

التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد

الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفس الذي

هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري نقيضه ايضا عليه

وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد

بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل

لجواز تاكيد المرفوع بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم

لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تاكيد

نحو جائني القوم كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين

لم يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع

واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع

يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بالتبعية لا بالاصالة لكونه اول اشتهارها

المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع

لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع

ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه التبعية

بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه

بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع

مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل كون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة

الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جائني زيد اخوك و

ضربت زيدا اخاك احترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت

والتاكيد والعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود

وبقوله دونه احترز من العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه

مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء

ثم بدا له فاعرض منه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل

هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الاستثناء نحو قام احد الا زيد بدل من احد

وليس نسبة ما نسب اليه عدم القيام مقصودة بل نسبة الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع

ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا وثبت القيام بعينه الى التابع مقصودة لكن اثباتا

فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان

في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة شيء الى شيء

نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني وهو اي البدل انواع

اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه

فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بسبب اشتمال

احد البدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او

بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل بسبب الغلط

فالاضافة في الآخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب في ملابسة فالاول

اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول بعينه متحدان ذاتا لان تحد مفهوماهما لئلا يكونا

مترادفين نحو جائني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلف مفهوماهما متحدان ذاتا

قال الشارح الرضي انا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل

وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق

فان زيدا م

فان النسبة الى المقصود نسبة ما نسب الى التابع بنسبة القيام الى زيد م

منها ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط قال
بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد
ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في
الاسناد فالثاني بدل غرضه يكون التوضيح حاصلا به مقصودا تبعا والمقصود
هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء
المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين
الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفة لا باعتبار
ذواته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا
في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان
الضرب الى زيد تام ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه وقيد فيه
كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدالا منه بناء على هذه الملابسة
نحو نظرت الى القمر فلكه ولا مناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل مركوز فيه
مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثال مثل رايت درجة الاسد برجه فانه

لا محالة لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما
لم يجعل في البدل اقساما خامسا ولم يسم بدل الكل من البعض لقلته وندرته بل
قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة ممنوعة والرابع اي
بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير
اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين
نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل
غلام زيد واذا كان اي البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل
النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا
فيه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم
ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص نحو لانه
من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص
من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال
اشتريتك نصفك واعجبتني علمك وعجبت علمك وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف
البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة اخرجه عن الصفة توضح متبوعه
اخرجه عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون

قوله من غير اعتبار ملابسة بينهما بخلاف غيره
من الابدال فانك تقصد اليها باعتبار الملابسة بينهما
وهذا بيان للواقع والا فقوله بعد ان غلطت بغيره
اخرج جميع ذلك ١٢ وجيه

عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل
من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني اقسم بالله
ابو حفص عمر اي ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
فاغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر
اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه
وفصله اي فرقه من البدل اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن
التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري
جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل لكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخره
عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا
وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع
حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لانه في رمق لان الانسان ما دام به
رمق فان الطير لا يقربه للعضو منهما فقد تبين فيما سبق المراد بمثل انا ابن

التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه
الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم
من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
بدلا كتابع المنادى ايضا فانك تقول يا غلام زيد زيدا بالتنوين مرفوعا

حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على
المحل اذا جعلته عطف بيان
ويا غلام زيد بالضم
اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر
فافهم فيه
م م

المبني أي الاسم المبني في هذا الحد لا يصح الآن تعريف ماهية المبني
على الإطلاق لأنه يتوقف على الاسم المبني إذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني
لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب أي اسم ناسب مبني الأصل وهو الحرف
والفعل الماضي والأمر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو
هذه المناسبة ولقد فصّل صاحب المفصل هذه المناسبة بأنها إما بتضمن الاسم
معنى المبني الأصل مثل أين فإنه يتضمن معنى همزة الاستفهام أو شبهه
كالمبهمات فإنها تشبه الحروف في الاحتياج إلى الصلة أو الصفة أو غيرهما
أو وقوعه موقعه كنزال فإنه واقع موقع انزل أو مشاكلته للواقع موقعه كفجار
أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم فإنه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحرف في نحو ادعوك أو إضافته إليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرأ بالفتح أو وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله معه
فعلى هذا المضاف من المركبات الإضافية المعدودة كغلام زيد غلام عمرو وغلام
بكر مبني والمضاف إليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب

الأمران التركيب وعدم المشابهة بمبني الأصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع
هذين الأمرين إما بانتفائهما معا أو انتفاء أحدهما فقط فكلمة أو ههنا لمنع
الخلو وإنما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني
تقديما وتأخيرا إيثارا لتقديم ما مفهومه وجودي أشرف وألقابه أي ألقاب المبني
من حيث حركات أواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات
ووقف للسكون وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد أن الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون إلا بهذه
الألقاب لا أن هذه الألقاب لا يعبر بها إلا عنها لأنهم كثيرا يطلقونها على الحركات
الإعرابية أيضا كما في صدر الكتاب حيث قال فالضم رفعا والفتح نصبا
والكسرة جرا أو على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه أي حكم المبني وأثره المترتب على بنائه أن لا يختلف آخره أي آخر المبني
لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل إذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل
نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد وهي أي المبني في التأنيث باعتبار الخبر
المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات والمركبات والكنايات وأسماء الأفعال
والأصوات بالرفع عطفا على أسماء الأفعال لا على الأفعال لتقديره بحث الأصوات
فيما بعد بالأصوات لا بأسماء الأصوات وبعض الظروف وإنما قال بعض
الظروف لأن جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية أبواب في بيان
الأسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لأن الأصل في الأسماء الإعراب
وإذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عنه ذلك من علتين أخريين أحدهما

وجه البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة العينية
انهما لما اخبرت ذو البناء قيل المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم
يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب متوجه اليه الخطاب وقيل المراد
لمتكلم متكلم به او لمخاطب اي مخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت
لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب
شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم
ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه
زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل
على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في
ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك المتقدم من ذكره
اولا مفسرا او صار كانه في حكم العائد الى المتقدم المعهود بينك
وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج

الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا
لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
والمتصل غير المستقل المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وسيأتي
المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع للمرفوع
المتصل وللمنفصل وللمنصوب المتصل وللمنفصل وللمجرور المتصل الاول
يعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت
على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اوليهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة
المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما ابتدأ بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة
التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول و
النوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان والتاء
والحروف اللاحقة لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول

المتصل بالفعل ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك
ضربكما ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن و القسم الثاني
المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن
و النوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك
اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير
هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث و النوع الخامس غلامي مثال للمتصل بالاسم
والى مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن لنا
لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب
والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان لان ضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير
في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث و
بقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان
لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة
لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام

بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة
شيء فيكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و للواحدة المؤنثة الغايبة
اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند
و في الفعل المضارع للمتكلم سواء كان واحدا او فوق الواحد مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو اضرب و نضرب و للواحد المخاطب المذكر
نحو تضرب و اضرب و الواحد الغايب و الغايبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب و هند تضرب و في الصفة مطلقا سواء كان
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل و سواء كان مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب و هند ضاربة و الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضمير لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير
عن حالها الا ان تتغير عاملها والى مثل هذا ليس عاملا في الضمير وانما هو
عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع

فلو كانت ضمائر لا تغير الا ترى ان اليا في تضربين والنون في
تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فهما اي الالف
والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز
الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل
تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل
الواقع بينهما لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض
او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لم يوجد ما يتصل به
او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون
عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه فاعل بخلاف
المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي لاجل ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن
هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو
فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو وظن السامع
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير
على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو بخلاف الظاهر وهو زيد والاحاجة اليه
واذا وقع الالتباس مع عدم الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه
لاطراد الباب واما قال من هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على

مثل اياك ضربت مثال لتقديمه على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض
وهو التخصيص بينهما واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد
مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد
ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه مسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها
وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا واما اذا كان تاكيدا فلا فصورة الفصل
لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن
وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال و[illegible] اختار
بتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع
الضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا من نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر [illegible]
عما ذاك ونحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن
تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف
على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم
الانفصال لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادة
على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك
فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا
نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته [illegible]

منفصلاً نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بالمنفصل وان كان متصلا
ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا فالمختار الاول لا
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم اعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل
والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن قدمته فهو اي الضمير الثاني
على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلانه يلزم الترجيح
بلا مرجح في تقديم احد المتماثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة واما على
تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو
اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن قدمته والمختار
في خبر باب كان اي في خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول
كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون
خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا
متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال فما شبه للمفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل
من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا
لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخره يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم

لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول
لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا
نحو عسيت الى آخره وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه
في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير
في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا الحقت به الياء
ليبقى آخر الماضي من الكسرة المحققة بالياء التي هي اخت الجر ولذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا
بل حال كونه عريا من نون الاعراب اي عن نون اي الاعراب نحو يضربني
ليبقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في
الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية الكائنة في المضارع و مع لدن
وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير يعني الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون

في لدن ومن تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكى في لعل
تقرب اللام من النون فرجح وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ا
والحمل على اخواتها خلاف الاصل و في من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب
للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسه اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم
وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم تقل
ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى
المرفوع فصلا وذلك المتوسط لانه يفصل ذلك المرفوع المتوسط كونه
اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فاوقع فيه مالا لبس فيه
وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا او غير ذلك حملا
على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام
مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العامل دون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له
اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف في صيغة الضمير و
عند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل يستبعد الغاء الاسم

فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة
بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله
خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي
يجعله واما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت
انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ
ما بعده خبره بدون الواو والرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واراد
لفظ قبل التاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك يحتمل التقدم من ان يكون
قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام
ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع الى الخبر
وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعده
من الجمل التي كورده الظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع
ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل
التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون
هو مبتدأ او راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غائب يتقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا

ومنفصل واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان

عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصح

لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل زيد هو قائم مثال للمنفصل

وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز

وحذفه من اللفظ باضماره لاشتهار نسيا حال كونه منصوبا ضعيف

اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه

عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير

مرادا بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثل انه ان من يدخل الكنيسة يوما

يلق فيها جاذرا او ظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه

منهما مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين

وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما ونعد تخفيفهما

ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا

ان المخففة المفتوحة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة

فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان

المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف

المطلوب منهما كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة

اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة في الكتاب بحسب الاصطلاح

ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية

بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية

فلا يرد ضمير الغائب واسماء الاشارة فانهما للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية

ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة الحسية محمول على التجوز وانما عينت

بالظرف كما سيتحقق وهي اى اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونها للمذكر الواحد

والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان وذين

رفعا نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه

وعلى هذا القياس في التركيب التي تليه التي فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه

كل واحد منهما بحال خبرا ويجئ في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر

منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل

الاصل في لغات المؤنث الواحدة تا لانه لم يثن منها الا هي وقيل

الاصل لكونهما بالزيادة للمذكر فينبغي ان يناسبهما وقيل هما اصلان ولتقول

قدمنا على سايرها لوقوعها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء

بغير وصل الياء بها وتهي وذي بوصل الياء بها ولمثناها اى مثنى المؤنث تان

في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى شيء منها الا تا لكثرة وروده على الالسنة

وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل

انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس باختلاف العوامل بل ذان وتان

موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على

اتفاق لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث

اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء

ويلحقها اى اسماء الاشارة يعني يتصل بها او ايهما على سبيل اللحوق والورود

يعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو
حرف جي به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جي به للتنبيه على النسب
كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي ستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين على القياس فذاكم وذينك اذا
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتينك الى تينكن وتانك وتينك الى
تانكن وتينكن واولاك الى اولاكن واولائك الى اولائكن واولاكن واما
فقد اورده الزمخشري والاكثر وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ ويقال في الكلام
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وامثاله للمتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين
ولا يراعي للعدد كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها

لم تجعله هذا الفرق مذهبا وقال الى غيره فقال يقال وتلك وذانك وتانك
ها تين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة
ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا
لا اما ذاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب وثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان
الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وفي غيره الموصول اي الموصول المعدود
من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته
يعني لا يكون جزءا تاما اما ان كان جزءا مميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان تم
من قبل الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحمل الى الكلام
اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ او الخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما فسر كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا
من المركب يكون الموصول في هذه الصورة جزء الكل لا جزءا تاما اوليا الا بصلة
وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان ذكر القول مستدركا
لانه لا تخرج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف

الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بأن يقال الصلة جملة
لا يتم جزءا إلا مع هذه الجملة مشتملة على عائد إليه فعلى هذا يجوز أن يكون المراد
بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع أنه مأخوذ في
الاصطلاح تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل إذ وحيث ولما كان
العائد بعينه أعم بحسب المفهوم من أن يكون خبرية أو غير خبرية ولا يكون
إلا خبرية والعائد أعم من أن يكون ضميرا أو غيره وإذا كان ضميرا أعم من
أن يكون للموصول أو لغيره والواجب أن يكون ضميرا للموصول خصها بقوله صلته
أي صلة ما لا يتم جزءا إلا بصلة جملة خبرية أو في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضميره أي للموصول لا لغيره وصلة الألف واللام اسم الفاعل والمفعول
لأن اللام للموصول لشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة
عملا بالحقوق الشبه جميعا وهي أي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي
للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالألف في
حال الرفع والياء في حال النصب والجر والأُلى على وزن العُلى لجمع المذكر والذين
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة
أو ساكنة إجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث إلا أنها في جمع المؤنث
أشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وإبقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي
فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وفيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن
أيضا معناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث

وأيّ بمعنى الذي نحو اضرب أيهم في الدار أي اضرب الذي في الدار وأية بمعنى
التي نحو اضرب أيتهن في الدار أي التي في الدار وذو الطائية أي المنسوبة
إلى بني طيّ لاختصاص نحوهم بها موصولا في لغتهم بمعنى الذي أو التي قال الشاعر
وبيري ذو حفرت وذو طويت أي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما
الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت أي ما الذي صنعت والألف واللام أي مجموعهما
بمعنى الذي والتي أو المثنى أو المجموع والعائد المفعول أي العائد الذي لا يتم الموصول
إلا به إذا كان مفعولا يجوز حذفه إذا لم يمنع مانع لأنه فضلة لا إذا كان
فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له أي لمن
واعلم أن النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الإخبار بالذي وما يقوم مقامه ومقصودهم
من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره إياها فإنهم قالوا
لا بد لمخبر عن الاسم الغائب في الجملة الفعلانية بالذي بعد ما بينهم طرق الإخبار
لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم أن ذلك الإخبار في
أي اسم يصح وفي أي اسم يمتنع فأراد المصنف الإشارة إلى هذا الباب فقال
وإذا أخبرت أي إذا أردت أن تخبر عن جزء الجملة بالذي أي باستعمال الذي
أو التي أو الألف واللام فإن المراد ليست صلة للإخبار لأن الذي مخبر عنها
لا مخبر بها صدّرتها أي وضعت كلمة الذي أو ما يقوم مقامها في صدر الجملة
وجعلت موضع المخبر عنه أي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة يعني في
الذي كان له في الجملة الأولى ضميرا لها أي لكلمة الذي وأخّرته أي المخبر عنه عن الضمير
جزءا تحقيقا للحال أو ضمير آخره معنى جعلته متأخرا خبرا فأخبر

مثلا فرع من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي فوقعتها في صدر الجملة التي جعلت
في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له
في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا
وجعلته خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف
واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم المفعول او اسم الفاعل ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي
تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وعسى وليس لا يجيء منه
اسم فاعل ولا اسم مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام
من زيد في نحو سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم نحو
القائم فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي
تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم
خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه
لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقدمه على الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت
زيد العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد

لاستلزام وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عنهما مجموعهما فيقال الذي
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون
الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال
لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه
وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير
الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع
في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان تقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول
بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما
ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما
زيد او ما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما مفردة نحو مررت بما معجب لك
اي بشيء معجب لك واما جملة نحو ربما تكره النفوس من الامر فرجة كحل العقال
اي ب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والمعرفة
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو
ضربته ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي كما موصولة نحو اكرمت
من جاءك واستفهامية نحو من غلامك وشرطية نحو من تضرب اضرب

وموصوفة اما بمفرد نحو قول الشاعر كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من
لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الاربعة وانتفاء
التامة والصفة فانها للموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايتهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
وللموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها للصفة
التي لا تقع صفة اصلا واجيب بانها لو وقعت صفة هي في الاصل استفهامية لان
معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرف كل احد
نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة الا اذا
حذف صدرها لا يشاركهما في الاعراب غيرهما من الموصولات الا على اختلاف
في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى
مفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت
موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
فمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر
صلتها لتاكد شبهه بالحرف من جهة الاحتياج الى امر غير صلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه في مثل يا ايها الرجل
كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع
منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وقولهم

ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي
فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدا وما بعده خبره
او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما تقول الاكرام
اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية
والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا كلمة بكمالها واحدة
بمعنى اي شيء والثاني ان معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما
فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما استقلال
لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب
على انه مفعول الفعل المحذوف كما تقول الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في
كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف لكن لم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين
السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي
اللذين هما قسما الفعل المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل ومثل
اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل
رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز
وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
واشباهها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس
ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو
علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي
ولم يقل معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد
مثل الصنا امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل
قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد
ولهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته
واما في الرباعي فاتفقوا على انه ليس بقياسي الا في قرقار وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم قيل مصدر معرف مؤنث
ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه و حال كونه صفة مؤنث
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخرين مبني
لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا واما زنة فظ واما عدلا فلانهما
الثانية ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل
معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل

من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اي لبعض من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج
باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما
وذكره للتنبيه على انه لم تقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني
في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال
بني تميم الا ما كان في آخره راء اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان
بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين
الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وقد الاكثر بين الراء
حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف فسلوك طريقه
اسهل من سلوك الطريق المستثقل الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على
الالسن اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم يلزم
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني
مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين
كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على نوعين فمنها
ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح
لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
بان يقصد من تلفظه بها حكاية صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاخبار
بانه صوت الغراب عن نفسك فح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت

توضيحه حكم المصادر ربما [illegible]
فعل مكمل مفعولا مطلقا وان لم يكن
كذلك [illegible] المصدر الذي لم يكن له فعل

لأجل حيوان إما لزجره أو دعائه أو غير ذلك كما إذا قلت نخ لإناخة البعير
لا يقدر أن يحكم عليه أو به وهذه الأقسام كلها مبنيات لاشعارها
وإذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما إذا قلت قال زيد عند التعجب وي أو
عند إناخة البعير نخ أو غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة أيضا مبنية
لكن لا من حيث إنها أصوات بل من حيث إنها حكاية عنها والمراد بها
ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الكناية وهي بهذا الاعتبار
ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الأسماء لإجرائها
وإنه أحكمها وبنيت طرائقها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء والأصوات
بهذا الاعتبار **كل لفظ** إنما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها
كما عرفت **حكي به صوت** أي أصدر على لسان الإنسان تشبيها بالصوت
كما عرفت في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة **أو صوت به للبهائم**
يعني مثلا أي لإناختها أو لزجرها أو لدعائها أو غير ذلك وإنما قلنا مثلا لأن
المتبادر من البهائم ذات القوائم الأربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض
الإنسان أيضا كالصبيان والمجانين وإذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
التعريف كلها **فالأول كغاق** أي صوت الغراب تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة أو مخففة عند إناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الأول وهو
ما كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لأنه لما كان
مع تعلقها بالغير ملحقين بالأسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك أولى لكونه
صوت الإنسان من غير تعلق له بغيره **المركبات** أي المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حصل من تركيب **كلمتين** حقيقة أو حكما اسمين أو فعلين أو حرفين
أو مختلفين وجعلهما كلمة واحدة **ليس بينهما نسبة** أصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وإنما قلنا حقيقة أو حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فإن الجزء الأخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث أجري مجرى الأسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لأن بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى أنه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع أنه من أفراد المحدود
لأن بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها ما ذكره
أصعب مع فرط الاقتصاد فالأحسن أن يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من
تركيب إحدى الكلمتين مع الأخرى لا شك أنه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في
عبد الله النسبة الإضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التي
تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فإن هيئة تركيب أحد جزئيه مع الآخر
لا تدل على نسبة أصلا كما أن هيئة تركيب أحد شطري جعفر مع الآخر لا تدل
عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا **فإن تضمن الجزء الثاني**
حرفا حرف عطف أو غيره **بنيا** أي الجزءان الأول لوقوع آخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للإعراب والثاني لتضمنه الحرف **مثل خمسة عشر** فإن أصله خمسة وعشرة
فحذف الواو وركبت عشرة مع خمسة **ومثل حادي عشر وأخواتها** يعني أخوات حادي عشر
من ثاني عشر إلى تاسع عشر وأخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وإنما
أورد مثالين ليعلم أن البناء ثابت في هذا المركب سواء كان أحد جزئيه العدد
الزائد على العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لأن الثانية

قوله لا فرق بينهما ... المتقدم بحرف العطف لا فرق بينهما الا بالقطع
والتقدير في الآخر بحرف العطف المذكورة في الحادي والعشرون
اي حرف العطف الذي كان في الاصل وليس فيه للعطف
على الحادي وفيه تعريض للشارح الرضي
حيث قال انه للعطف على لفظ احد
في حقيقته وللعطف على الحادي في اللفظ
لكونه في مقام بانه التزام امر زائد
لا احتياج اليه في الجواب عبد الحكيم

لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه
فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين
فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل
لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر
فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد
عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له
وعلى هذا القياس حادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر
واثنتي عشرة فانه لا بني فيهما الجزءان بل صدر الثاني المتضمن لحرف العطف ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين
معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الاول
واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه

كالابهام على السامع كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او لنحو
بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري لا الكل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض
معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك
لم نقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف لتقدم ... الا التصريح به منفصلا
فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناؤهما لكونهما موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة معنى الحرف
وحمل الخبرية عليها كذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي على اصل بنائه وكل
منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو جئت يوم كذا
كناية عن يوم السبت او غيره كيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
لا اعراب لها ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي
هو الاصل في الكلمات قبل التركيب فمن الكنايات كاين وانما بني لانه
كاف التشبيه دخلت على اي وأي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين
معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين التمكن ولهذا
يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء
منحط عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها كم الاستفهامية متضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها

لما كانت للعدد وهو وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما
وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل
وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد
الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه بمعنى من كثرة
ولما كان هذا الكثير مشكلا في التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزه كانها
عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي
هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز
المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا
ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم
في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية
ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
تتضمن معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه
من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو
ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما
لو قال كلتاهما كان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل
كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منها بقوله فكل ما اي كل واحد

من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا
غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان
منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل ذلك الفعل وعمله لا يكون الا
بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به وللمصدر وللمفعول فيه وغير ذلك من
المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل
قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده
مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله فلم يقدر بعده
فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم رجلا
اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم
رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او بالاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر
او المضاف عليهما اي على كم الاستفهامية والخبرية مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار من المجرور ممتنع
لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار مع المجرور
كالكلمة الواحدة مستحقة للتقدم والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا

فعل او شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان
مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو
كم رجل اخوتك وكم رجلا علما نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام واما عند غير سيبويه
فهو اي كم خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا
نحو كم يوما سفرك فكم فيهما منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
الاعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي
هو خبر للمبتدأ وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتي تلك الوجوه في جميع
الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي وان انى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان المختصين
بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتي فيهما الوجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما
واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن
وما تفعله افعله من غير تجدد ... ولا يتاتي فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم
الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم تجر ...

فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية
وتقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد
وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا
مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان
اي متى كائن عهدك به واما اي فيتاتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد
تقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت
مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت واتيهم
وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبرية وذكر المميز
وحذفه ثلاثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل مميز كم عمة اي
ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة
في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وللمصدرية فانها
فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذه
بما سبق من وجوه الاعراب لكم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فانها
الرفع بالابتداء استفهاما كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار
جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله
وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير البتة

للفرزدق يهجو جريرا وتمامه قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة
الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف والقدم بمعنى انهما لكثرة
الخدم صارت كذلك او هذا خلقة لهما نسبتهما الى سوء الخلقة وانما عدى
حلبت بعلي لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها
فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة لكوا...
وهذا ابلغ من الذم من خدمت الاناسي والعشار جمع عشراء وهي
التي اتى على حملها عشرة واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع
بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى هذا له طرفيه
ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه جاهل
عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل
التحقيق اي كثيرا من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا قدرت
المميز اي كم مرة او كم حلبة على سبيل التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقولك جرير قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها تسلط الظرفية والمصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عادل
وان نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها ذلك في المنع **وقد يحذف** مميز كم
استفهامية كانت او خبرية **في مثل كم مالك وكم ضربت** اي في كل مثال قامت قرينة دالة
على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه
سوال عن كمية دينار او دنانير او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا

او كم درهم او دينار ملكت فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء وملكت خبره
واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او
الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت وكم
اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او
للمصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد
فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدر
اولا الحدوث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية **الظروف** اي الظروف
المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
البعض منها **منها** اي من تلك الظروف **ما** اي ظرف **قطع من الاضافة** بحذف
المضاف اليه من اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو
ربت بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان
غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها
الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان **كقبل وبعد** وما اشبههما من
الظروف المسموع قطعهما عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء
ولا القياس عليهما ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض
من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة

وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى
كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي
مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام
الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا
لا غير وجاء زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري
مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد تستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر
اي اكثر الاستعمالات وجاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه
مضاف الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى اي ما ترى مكان سهيل
واخره نجم يضي كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
الاضافة الى الجملة كالمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه
الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع
الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه وذا الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية
اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي
اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا

على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من
ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس
وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثير في الكتاب العزيز استعماله لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل في الماضي كقوله تعالى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها
اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها
اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم
على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا
للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال في جاء الامر مفاجاة من فوجئ فجئته
مفاجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه
بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او حاضر
على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر
قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي
للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وقت حصول

المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده
مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت
لا مفعول به والالم تبق اذا ظرفية بل تصير اسما بمعنى المفعول به محذوف اى
فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل مجردا
عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم عمرو اذا يقعد زيد وقد سبق اليه الاشارة
ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث
او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل ذلك كان
اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم
ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا
اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء
انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان شرطا اى فيهما
الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان
للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان
مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان

قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شيء وصفته
فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على
اى حال هو ويستعمل للشرط معها على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس
اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس
اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان
بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال راكبا
او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما ومنذ
حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم
نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة
فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى و
لا المجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان مضيا
فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فهما وان لم يكونا لفظا مفردا
امر واحد لاتحاد الحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون آحادا احدا لا
او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين
المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في
جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل

معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال
كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه
شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص
وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت
مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة
نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر لم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف
الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة
لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما
ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر للمبتدا والمبتدا ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل ما رأيته يومان نكرة
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما
اسمان غير ظرفين فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد
نظر فيهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها
اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام و
ضم الدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال

وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام و
سكون الدال وكسر النون ولد بضم اللام وسكون الدال ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع
بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال
المال عند زيد فيما يحضره عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال
لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضره عنده وحكمها ان تجر ما بعدها على الاضافة
نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة
خاصة بسماع تشبيها النون بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يجر
وتثبت نونه لكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط
مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء
المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط
الطاء مثل قط الذي هو اسم الفعل فهذه خمس لغات كلها للماضي
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه يستغرق
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف
وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل
المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع الشيء ليستغرق النفي
جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبني على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين

ومعنى الداسر والعايض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة او الى كلمة

اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة

على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي

يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب

ولا يجب اكتساب المضاف الى البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف

في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان

مخففة او مشددة مثل قيامي مثل قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد

او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضاف الى الجملة نحو اذ او حيث

وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين

مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة

من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس

بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا

بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له

اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع

لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة

انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتبها بحسب المرتبة الاول

المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان

الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا

وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد

بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك

فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له

جزئي مشخص و الثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد

بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الكلية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو

الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة

فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع

لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته

فانه بهذا الاعتبار نكرة و الثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات

وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول

من غير صلة وهذا القسم من قبيل وضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة

بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما

كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ ذا بازاء

كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام

وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان خصوصية كل واحد

من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها و الرابع والخامس المعرف باللام

العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله

اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر فانه بدل

من اللام ولا يعد ما دخلتهم قسما آخر من المعارف او المعرف بالنداء نحو يا رجل

اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون

رجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل السادس المضاف الى احدها
اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها
الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الاضافة الى الرابع الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك الجواب ان المراد بالمضاف الى
احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق
ان المضاف اذا كان لفظ غير او مثل او شبه فهو مستثنى من هذا الحكم
معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف المضاف
واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا
ولم يستوف تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى
والمعرف باللام والنداء استغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال
العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن
او البنت فهو كنية فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما
وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام
التي تعينت بفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان
غلبة الاستعمال للمستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا ذلك غير متناول غيره
اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء
باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي متناولا

بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اي اعرف المعارف بتعيين افرادها اقلها التباسا لا من حيث اصنافها
المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا
يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت
جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرف
ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر
المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا
باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره مذهب
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا
باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث كذلك فقوله ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع
اي الالفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد
او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد
ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا

وعبارة الرضي يشير الى هذا فانه قال والاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم ولا اللقب وهو ما يقصد به احدهما واما الكنية وهي الاب والام او الابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر بباب او ام مضاف الى اسم حيوان او صفة كابي الحسن كنية والى غير ذلك لقبا كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح

لكلمة واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكلمة احاد الاشياء اذا
اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها كم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكليهما اذا اخذت مجموعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل
معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من التقرير
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد
في عرف النحاة وان لم يكن عددا عند بعض الحساب من العدد ولما كان
المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكلمة هو الموضوع له من غير اعتبار
معنى آخر لا ينقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن
وثنتين حيث لا يفهم منها الواحدة والاثنينية فقط اصول اسماء العدد التي
يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او
باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع
والواو كعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد اثنان في المفرد المذكر وتقول واحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث
وتقول على ما هو القياس تقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لحاقه
اعتبارا للتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث
الى عشر بدونها للمؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة
وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول احد

احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر
وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة
عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة
في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة الحاقا للجزء الاول فيهما بما قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو
كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على
التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث
ولهذا حكمنا عليه بانه خال من التانيث في ثنتان وان كانت
للتانيث لانها حملت على ثنتان واما تانيث جزء الثاني في المؤنث
لانه لما وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي
اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء
لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون
واربعون وخمسون الى التسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق
وهي عقود ثمانية وتقول فما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر

احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث وكما غير الواحد والواحدة
منها بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يغير
استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها
في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداها فقال ثم بالعطف
اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كما يأتي ذلك الزائد بلفظ ما تقدم
من اسماء الاعداد بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث
وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين اي الى تسع وتسعين
وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان
في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد
على مائة والف مما يتفرع منهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفها
على الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغير
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة و
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة
واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان
وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا
او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل
فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح اليا لبنا

صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان اليا
لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف اليا
بفتح النون لانها اذا حذفت فلو بقي الكسرة كما في قولك جاني القاضي
اذا حذفت اليا الا ان الذي يستحق ذلك فيه كونه مركبا فردي بزيادة
استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسر النون لتدل
على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مع العشرة ولما فرغ من بيان اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها
من الثلثة لانها لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به ومميز الثلثة الى العشرة
والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى
نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانها اكثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها يسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا ليطابق العدد المعدود
الا في ثلثمائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
حين ميزوا بها ثلث واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مات
او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مات لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم المجيء بعد ما هو في صورة
المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخف
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد

اما النصب في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم انفكاك النون معها
اذ هي في صورة الجمع ولا حذفها اذ ليست هي نون الجمع واما فيما
عداها فلانهم كرهوا ان يصير ثمنه اسمار كالاسم الواحد ولا يرد عليه
لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم
صيرورة ثمنه اشيار شيا واحدا وانما جوزوا ثمانية امراة مع ان
فيها صيرورة ثمنه اشيار شيا واحدا ليطرد حكاية امرة وانما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز
مائة والف ومثنيهما ومميز جمعهما اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال
وتثنيهما لان استعمال جمع مائة جمع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال
ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل
الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة
من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع
الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان
المعدود مونثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت به عن
المونث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظ النفس
اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير
والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى

ولا تميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل
ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تميزا لهما على تقدير ذكره معهما
الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية عنهما اي عن الواحد
اذا كان التمييز مفردا او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان في
صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية فيه كما استغني
عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغني عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين
كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى مغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزم الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيهما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب
اليها وهو التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التمييز اي بجوهر الحروف المتصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق
علامة الافرادية اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر
مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار والحوق علامة التي
هي قصد ذكرها ولا شك ان رجلان اخصر من اثنا رجل وذلك الاستغناء
انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي ذكر اسم العدد فلما
افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وقول

في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص زيد عليه بواحد الثاني في المذكر فهو الثاني في مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين واما ثاني اثنين من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا او الثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا يقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث وكذلك من غير اعتبار معنى التصيير ولهذا لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة الاولى والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة العشرة وتؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لان الاسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة

وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال فاحفظ لان الاعتبار الاول لا يتاتى في العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول التاسع تسع عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لا انتفاء الموجب للبناء وبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتوقف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة

كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع
في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من
المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار
ونعل وقدم وغيرها من السماعية للمؤنثات والمذكر بخلافه اي اسم
متلبس بخلافه للمؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى
وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي
وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما
اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بخلافه للمؤنث الحقيقي اي ليس
بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث
في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال
للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي
كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى
المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا ومضمرا فبالتاء اي فذلك
الفعل متلبس بالتاء وجوبا ليدل بها على تانيث الفاعل من اول الامر الا
اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فح لك الاختيار في الحاق التاء

وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فيعلم انه الا
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف
الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا و
عن الحاق التاء ما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر
بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير كل
اللفظي تقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من
صورة الفصل ايضا لما احتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيعابا
لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء
بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت
اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عن الغالب
في اسماء الذكور كزينب اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زينب لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره في الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واحد نحو الرجال جاءت او جاءوا وغير جمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلق اي سواء كان واحده مؤنثا نحو الايام جاءت
المؤمنات او مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي
فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركه نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا اسما فان ضميره الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا

جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه للمفرد باعتبار
للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا
يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع المذكر والنساء والايام
اي ضمير النساء وقائماتها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وقائماتها في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن
اي ضمير فعلت مفردا مؤنثا باعتبار التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن
اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في
جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فحقه
فاجري مجرى المؤنث في اللواحق السنة موافقا لشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العقلاء فاستعمالها
في النساء لحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين
مجرى غير العقلاء والمثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده سيقدر المضاف او يقدر
قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقها والا لا يصدق التعريف الا على
مسلم في مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى لظهور المراد كما يكتفى من
هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان
قبل الياء في حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
وخفة الفتحة ونون هو عوض عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات
في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل
ذلك اللحوق اي اللاحق وحده او مع الملحوق ولا يلتبس باشتماله على الحرف

وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل الامران من الامور الثلاثة
على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد
يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله
تحت جنس الموضوع له بوضع الواحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله مماثله
في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله يدل اشارة
الى فائدة لحوق هذه الحروف بآخر المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران
او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين
للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين
هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب او علما لقوة التناسب بينهما
ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم شيئا ولهما فيجانسان باعتباره
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية الطهر
والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم
شيئا ولهما فيجانسان باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن
الكلام في جواز تثنيته لمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف
اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المسماة كما حققه

وجمعها قرينة مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم ثني

ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم ثني وجمع

ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة

فيها يكفي تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس

فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان

آخر الاسم الممدود الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد

ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من لم يعرف الشيء فقال

فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا

لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه

منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان

في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة

احرف فصاعدا من الثلاثي الا زيد فرد الى ما كان قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل

حقيقة او حكما وخص الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا

اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما

بان كان مجهول الاصل او قد ميل كمتيان في متى حيث جاز

ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى

والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل

فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف و الاسم

للممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة

تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقرآءان بضم القاف وتشديد الراء الحسن القراءة

او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا

نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء

فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث

فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان

لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها

غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة

في اقتت واجوه ورعا صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني

قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة

اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق

بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو

ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احديهما ثبوت الهمزة وبقاؤها

لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى

عن اصل فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراءان وثانيهما

قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت

همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم

من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان

بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء وكان ينبغي ان يقول للصد والاقرب

فيه لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل اشارة

الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا ما حكم باشتهاره
غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد نقلت الصيغة من اصل يا او وهذا اعم من
ان يكون هذا الاصل واوا او ياء **وحذف نونه** اي نون التثنية **للاضافة**
اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها
والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان **وحذفت تاء التانيث**
التي حقها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان **في خصيان**
واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه
حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى
بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث
لا تقع في حشوه وقيل خصي واليّ مستعملان وهما لغتان في خصية والية
لكنهما اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة
اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث
اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع ما دل** اي اسم دل **على جملة آحاد مقصودة**
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم **بحروف مفرده** اي بحروف هي حروف
مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف
متلبسة **بتغير ما** بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما [illegible] قوله بحروف مفردة اما متعلق

بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر
حال من [illegible] وذلك في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم
ما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم
من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وقوله ما دل على آحاد جنس شمل للمجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها
وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة فبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت
اسماء الاجناس فانه اذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد
بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة
ليست لها مفرد لان اسماء الاجناس
خرج اسماء الجموع والعدد **نحو تمر** مما الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع **ليس بجمع على الاصح** بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق
بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان الكلم
لا تقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قبل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جمع اسماء الجموع التي لها آحاد
من تركيبها كباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو
ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق **ونحو فلك** مما الجمع والواحد فيه متحد الصورة
جمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الصفة

او يجب التقدير فضمه فلك اذا كان مفردا ضمة فعل واذا كان جمعا ضمة اسد
وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون للمؤنث
وتارة يكون لمذكر فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم
ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها في حالتي النصب والجر والنون عوضا
عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه
اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء
بما ذكره في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل اما ان
يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار
فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها
كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت
ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين فان
اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا
اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف
ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل
الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر
فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد
قيل ثبوت اصل الفعل

وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه
جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي
محضا من غير معنى صفة فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف
الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف
بالاشرف فان فقد منه الكل كالعين او اثنان كالمرآة او واحد نحو اعوج
للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة
ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه
نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان
علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من جمعه بالواو والنون لان الممدودة
تنقلب واوا فلم يبق صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها
دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان
كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له
شروط ثلثة فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم
الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوفي صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم
اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس الامر
لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث

ان لا يكون ذلك الاسم مثل فعلان فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصفة مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلى اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث
لان فيه بالتاء دعد منها و الشرط الرابع ان لا يكون اى الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اى فى هذه الصفة يتاول الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل
جرحى وصبر و الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
ولو حذفت التاء لزم اللبس و يحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما حذف فى
التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها و ارضين بفتح الراء
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء التى
تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله و
بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع
اليه المؤنث اى الجمع المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده
الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح للمؤنث ان كان مفرده

صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد
جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده
جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء
التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض
ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة
اى وان لم يكن للمؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار
شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان
هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس
ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيه الجمع بالالف والتاء بل هو فيها
مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى
ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور
الداخلة كالمتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق
الحروف الخارجة الزائدة به وايضا للتبادر من تغيره تغيره بكون الحصول
للجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد منه يلزم بعد حصول
الجمعية واما التغيير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما مر [illegible] كان لا يبهم
المغيرة للعموم فى قوله مغيرا سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس
او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على العشرة فما دونها
افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال

اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس
معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع
الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر
انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما
وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق
العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كعورات
ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني الحدث معنى قائما بغيره
سواء صدر عنه كالضرب والشتم والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان تقع بعد اشتقاق الفعل منه كجيد اله
او بيانا للنوع او عدد مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية
والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لا يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الآخران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي
ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير
الثلاثي المجرد يعني المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي
كما تقول كل ما ماضيه على افعل مصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك
مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله للمشتق منه
حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماضي
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وكذلك العمل

المناسب للاستحقاق منه لا باعتبار شبهه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في اسم الفاعل
والمفعول وان لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطه بان لا يكون
مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجئ حكمه ولا يتقدم معموله اي
معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم
عليه فلا يقال اعجبني عمرو ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنية والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين في المعنى الى الفاعل وكذا في الاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان لم يكن في نفسه مثنى
وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان
بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار
على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكره اي فاعل المصدر لا مظهرا
ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب هذا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه
فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ويجوز اعماله باللام مع ان اعماله منونا لان عمله بشابهة للفعل لكونه
نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على جهة النسبة الى العامل
نحو ضرب اللص للبلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب والعمل اي اعمال
المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر

قوله ولا يضمر فيه اي امتنع اضماره لان الواجع نظرا الى المصدر الى الجامية الحدث
ولا مفعولة نظرا الى تقدم المستند اليه غاية
والاقتضاء
عفا

بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل منع ان لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء ومن المقدر
قيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او
مفعول صريح بل جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان
اي المصدر مفعولا مطلقا جرى من غير اعتبار العلل يجب الفعل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا نحو ضربا
نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واما بدلا منه اي من
الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل للمصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي وجهان وجهان انما
فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالعلل
للتعبير عنه لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر
واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم
الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم
لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل
لكان اولى لان ما اعم ... لفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث
يعني الحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة
قال الرضي في الايضاح قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من

٨

اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا
الصفة المشبهة لان المعنى ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج
الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت وفي الظاهر ان اسم
التفضيل داخل في جميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والمولف لكن
لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
من قام به تمام معنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل
الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم
انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فقوله
لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على الاصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم
التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه وظنا
منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان
الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا
لمن قام به بل مع الزيادة ويخدش ان صيغ المبالغة على التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويحمل عليه حصره صيغ اسم الفاعل
فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة
الشريف ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقاتل وما شابه واكثر كل ما اشتق من المصادر الثلاثي لمن
قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل صفة مشبهة او افعل التفضيل

قوله ويخدشه اي حمل عبارة
المصنف على المتبادر واخراج اسم
التفضيل بقوله لمن قام به
... على هذا التقدير اي على
تقدير اخراج اسم التفضيل بقوله
لمن قام به وهذا الكلام
على كلام المصنف

او صيغة المبالغة نحو حسن دون ضارب **وصيغته** اي صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم **بميم** اي مع ميم **مضمومة** موضوعة في موضع
حرف المضارعة مضمومة كانت اولا **وكسر ما قبل الآخر** وان لم يكن في اصل المضارع
كسرة كما في تفعّل وتفاعل وتفعلل **نحو مدخل** فما وضع الميم موضع حرف
المضارعة المضمومة **ومستخرج** فما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متفاعل مقام مستخرج كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع
مذكورا ايضا ليكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال
ويعمل اي اسم الفاعل **عمل فعله** فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما
ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك
وكان فعله متعديا الى الظرفين والحال وللمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر المتعلقات كذلك يتعدى اليها **بشرط معنى الحال او الاستقبال** اي يعمل
اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشرط كونه حاملا من معنى زماني
الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما
لان عمله لمشابهة المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمروا الآن او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون
تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل

الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كأنه
موجود الآن **و** بشرط **الاعتماد** اي اعتماد اسم الفاعل **على صاحبه** اي المتصف
وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه
مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه **او** اعتماده **على الهمزة** اي همزة الاستفهام
ونحوها من الالفاظ الاستفهام او على ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا وليهما يشبه بالفعل
نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم الزيدان **فان كان** اسم الفاعل
المتعدي **للماضي** اي لزمان الماضي لا للاستقبال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله **وجبت الاضافة** اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو
امس **خلافا للكسائي** فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه
يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون
منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وقد مر الجواب عنه **فان كان له** اي لاسم الفاعل معمول آخر غير
ما اضيف اسم الفاعل اليه **فبفعل مقدر** اي فانتصابه بفعل لا باسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل
معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما **فان دخلت اللام** الموصولة

على اسم الفاعل استوى الكل اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
لانه فعل بالحقيقة حيث عدل من صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل متغيرا صيغته الى صيغة اخرى
بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على
تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اى كاسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروا الآن
او غدا او مررت بزيد الضراب عمروا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة
نايب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه
للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصحح كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث
ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون عمروا الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون
عمروا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل
فى معموله نصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا الى ما بعده فانه واجب
ومع اللام تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود مثل هذين الشرطين

لقصد

لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفهما ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة بها لا اعتداد وعليه اسم المفعول هو
ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث
وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتدادا به اتى من
مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عداه كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق
من فعل الموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع
عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول اى غير الثلاثى المجرد
على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء
دائره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط
عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر فى اسم الفاعل
اى مثل شانه او حاله واذا كان معرفا باللام يعمل بغير الماضى الصرف فهو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك معمول اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى
غلامه درهما الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احتراز من اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى
لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز من نحو قائم

وغيره

وذهب جماعة مشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل
لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا اشكال برحيم الآخر
رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له ولازما
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فخرج عنه ضامر وطالق
لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها
اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجي
صيغة منها على هذا الوزن مطلقا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث
لا تتجاوز عنه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة
لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة الاختصاص لها
باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فما ذكر من
وصيغته وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول
بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم قسم قسم وتسمية كل قسم
لانه يسأل من حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها
وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما

اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الستة الى المعمول من الاعراب الثلاثة
في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة
والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى
التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول
على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة
يوضحه قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه التراكيب ثلاثة
اي ثلاثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلاثة
حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي مع
بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة الثلاثة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة باللام

[illegible]

وفيه ان حركة المحكية لا يصح الا الوجهين فانه لا
كما حركة النصب في اثبات الالف منه قرئ

لحسن الوجه ايضاً بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول
تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي
وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان
قسماً واحداً منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام
فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان
احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة
فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه الغلام او
نحوه فهما معاً لا خفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد من اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادت الخفة بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم
لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلفوا في صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح
انهم لما جوزوا الاضافة لقصد التخفيف مفتقر الحال ان يتبع الاقبح بالمثل

من يقبح ان تقتصر على اهون التخفيف اعني حذف التنوين ولا تتعرض لاعظمها
في مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شي من التخفيف في الجملة فهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسماً ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي فهو اما
في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بجره والحسن وجهاً وحسن وجهاً وحسن وجه بجره واما في
المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما فهي قسمان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما
فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الارتباط
لفظاً ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج
الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا
ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد
الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان
لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا

لها مؤنث لان الصفة بتأنيث الموصوف فيقول منه حسنة وجه
او حسنة وجها وثنى اى الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان
حسنا وجه وحسنان وجها وجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا
مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعدي
اى اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى
مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير المتعدي الى مفعول مثل الصفة المشبهة
في ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله وينصبانهما تشبيها ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كان متعديين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا
زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الفاعل
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى
او مفعول الاول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى
حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم ليشمل قسمي اسم
التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصف

بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله
بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل
من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيه
خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد
يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثي
لا رباعي مجرد ولا مزيد ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي
وثلاثي المزيد مع الابقاء على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعي والثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الاحرف الثلاثة يحتمل ان
يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول
او يكون من الحروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما
فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى وليس فيه لون اى من الثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم
التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد
ذو حمرة وعور او زايد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة
مقدم بناء على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما دل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما دل على زيادة على الآخر في تلك الصفة والاولى موافقة الوضع

مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي
المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون
وعمى مثال للعيب حيث عند العيب الظاهري لا يرد نحو اجهل
وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق
من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في
كما حكي عن ابن هبنقة من تعلق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو
ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدها ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فيه شبهة
من حمق لا يكون قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد ليس يكون
اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا نقول بذلك عاقل
والشارح الرضي عد احمق مثل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل
اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لالتبس والتلبيس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس
في مواضع قليلة نحو اعذر لمن سواه تعذرته والوم لمن سواه

موته وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم
التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من واللام على سبيل
الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره
من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في
حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه بمذكور قبل لفظا
او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي
انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب الاستعمال
اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام
او من لغوا واما قوله اي قول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فمحمول على ان من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى
ولا يجوز خلوه عن الكل اي كل الثلثة الا نحو زيد افضل الان يعلم المفضل
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء
... مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل
... الاكثر ان يقصد به الزيادة اي الزيادة موجودة
على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه انما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل
تفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى
ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا

بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع
فلا يجوز بهذا المعنى نحو قولك يوسف احسن اخوته لخروجه منهم اي عن الاخوة
باضافتهم اليه والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي ثابتة في معينه زيادة
مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده وتضيفه اسم المفضل الى
اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
فيجوز بهذا المعنى ان يضاف الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان يضاف الى جماعة من
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان يضاف الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي تقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا والتذكير وان كان موصوفه مؤنثا
نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس
وهذا لانه شابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى النسا والهندات فضليات والهندان فضليا النسا

لشبهه بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي تقصد به زيادة مطلقة والقسيم المعرف باللام ففيهما
فيجب المطابقة لمن هو اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه
بمن التفضيلية لفظا او معنى بعدم ذكر المفضل عليه بعد ما والذي استعمل
بمن مفرد مذكر لا غيره اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها فارقة بينه وبين باب احمر فكأنها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في
اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر فانه يعمل
في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر عمله في اللفظ فلا يحتاج الى
قوة العامل وانما خص الفاعل لانه ينصب المفعول مع سواء كان مظهرا او مضمرا
الا ان وجد بعده ما يتوهم ذلك فان فعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى
هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف
والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا اشتراط لان الحال والظرف يكفيهما رائحة
من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز يكفيه الخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو زيد طيب منك ابا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان العمل بالاصالة
انما هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
يعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل في مظهر اصلا الا اذا كان

اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان
تقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين
ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار
تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب
باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان
او حال من اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجل هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في
اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد وانما
اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له
صاحب يعتمد عليه فيحصل له مظهر تعلق به لكن الصاحب حتى يشير
عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه
يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن
مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا
مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحاده بالذات ليصح جعله
مثل هو كذلك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما متغايران
بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه
واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولا يخفى على ما هو الاصل في اسم
التفضيل وهو التغاير بحسب الذات من المفضل والمفضل عليه ليسهل احرام

عن معنى التفضيل ما ينبغي كما سيجيء فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا او عنه كونه مثبتا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه شرط كونه
منفيا يكون بمعنى الفعل لانه احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل
في المواد الآخر بمعنى فعل وبهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فمفهومه انه ليس عين حسن كحل عين رجل زائدا
على كحل عين زيد فبقي اصل حسن كحل عين رجل مسندا الى زيد اما بان يكون
مساويا او يكون دونه والمساوات بالاتمام مقام المدح فرجع المعنى الى انه
حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع
النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يحمل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي اصل الحسن ولو وجه النفي
الى حسن رجل معا الى حسن زيد اما بالمساوات وبكونه دونه والحاصل احسن
بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه
الكحل حسنه في عين زيد فانه نفي المساوات في الزيادة بالطريق الاولى
المقتضي للمقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا
لان الزيادة على الشيء ما ليس وبه مع الزيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوات
مطلقا ولو في ضمن الزيادة فالمعنى الزائد ايضا فحصل من مجموع ذلك
ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كما
فالعجب لو كان زوال الزيادة الحاصل بالنفي يغيرها عمله اسم التفضيل

في اللفظ ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد
جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
في المثال متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل و
المفضل عليه مختلفين فيه بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي
فاذا زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله
في اللفظ مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتداء فصلوا
بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه
معنى الفعلية وذلك المعمول هو منه في عين زيد باجنبي هو الكحل وكل ما ليس
معمولا لاحسن بهذه الجهة فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلل بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في المبتدا او الخبر او العامل المقدر حينئذ بمعنى الابتداء الا اسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل ايضا عليه فانه لم يبق احتياج فانه
من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم هو منه في عين زيد
على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل
ولكن في معناه يقصد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا
احسن من الكحل في عين منه زيد بمعنى الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد ايضا مع انها ليست من جنس العبارة المشهورة الواردة في

اداء مثل هذا المقصد والكلام فيها وما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصد بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه ان التعبير
عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر بعبارة اخصر منه وعلى تقديره ونقل
بهذا التعريف الى الشيخ سيبويه وشهده في اثبات هذه المسئلة
ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل من عين زيد بادخال من على عين زيد مقام منه في عين زيد
وهو اخصر منه بمقدار ضميرين وكلمة في ولو رفع لفظ العين من العين والاكتفاء بمن
زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه او بعده الكحل ح ثم قدمت على
اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها تفضيلا عليه فقلت ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه
في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رايت عينا مماثلة بعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه
في غيرها ويلزم منه ما على ابلغ وجه ان الكحل ما كان في عين زيد احسن
في عين عمرو وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل لانه لو رفعت
افعل بالابتداء لانها فرع الاولى لان اصل المفصلة مع تجردها معدوده
ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت

ما رايت كمن زند لها قولا يا شامل الشاعر وانما ترك صدر البيت
ليكون مبتديا بما هو مبدا المماثلة وترك موصوف اي حسن المثال وان
كانت المماثلة الكاية في كره او في مقاله قوله وادمو ما هو مذكور لانه
كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور ادلا دعام الشاعر
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل
ركبا اتوه تائبه دا خوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل
ركبا منهم في وادي السباع فقدم واستغنى من ذكره ثانيا الركب
اسم جامع الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتاوية من اتى او كان النجم
من جحي ادجي وهو الكث والتائي وساريا من السرى وهو السير في الليل وهو لا ارى
اما من روية البصر او من روية القلب فعلى الاول واديا مفعوله كوادي
السباع حال منه وقدم عليه والثانية واديا مفعوله الاول كوادي السباع
الثانية وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للنسبة للتشبيه مستفاد من الكاف
والوادي هو لا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في
متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركبا فاعل اقل وجعلا تو حجة
وماويه تميز من نسبة اقل الى ركبا منصوب على المصدر اي اتيان
تائبة واخوف عطف على اقل وهو مبني للمفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى
واديا اقل ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية
وساريا اي الركبا ساريا مفعول وقى للمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا العول مررت على وادي

منسوب الى السباع الكثيرة بها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع
حين احاطة به الظلام واديا يكون بوقت الركب به اقل من مجيئهم
بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في

وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا

ساريا بالليل فيه من الافات والمخافات
ولو خبرت بالعبارة السالمة عليه
ولا ارى واديا اقل
ركبا اوه من وادي
السباع تمت
الكتابات

بحث الفعل

ولما قسم الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار
كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما
وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
الفعل ما دل اى كلمة دلت **على معنى** كائن **في نفسه** اى في نفس ما دل يعني
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى
وجه كون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى
في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق
لما ذكره وجه الظهر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على
ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
الى الفاعل ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولا وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا

بالمفهومية **مقترن** وضعا **باحد الازمنة الثلثة** في الفهم عن لفظ الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج
اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع
والمضارع على المضارع اذا اقترن باحد الازمنة لوجود الاحد في الاثنين
ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اى خواص الفعل **دخول قد** لانها انما تستعمل لتقريب الماضي
الى الحال او لتقليل الفعل او لتحققه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
و دخول **السين وسوف** لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد **و** دخول **الجوازم** لانها وضعت اما لنفي
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا النهي او لتعليق شيء بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل **ولحوق تاء التانيث**
عطف على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التانيث لانها تدل على
تانيث الفاعل ولا يجيء الا بالفاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال من تاء التانيث احترز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت اى نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة
المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت الخ وذلك لان ضمير الفاعل لا يجيء الا
بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخط فروعه منه يمنع احد

الضمير تحرزا عن لزوم التساوي الفرع الاصل وفصل البارز بالمنع لان السكون
اخف واخصر فهو بالتعميم التق واجدر **الماضي ما دل** اي فعل دل بحسب اصل الوضع
فانه المتبادر من الدلالة **على زمان قبل زمانك** اي قبل الذي انت فيه
قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض انما تكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان تكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عدا
والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منعه بمثل امس وبالدلالة ما هو
بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم تضرب وجمعه بان ضربت ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء فعلى الحركة دون السكون الذي هو
الاصل في المبني فلمشابهته للمضارع في وقوعه موقع الاسم كما وقع
موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول
ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبني على السكون
نحو ضربت الى ضربنا لكراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمرفوع والمتحرك احترازا عن
مثل ضربا فانه مبني على الفتح **ومع غير الواو** فانه مضموم معها لمناسبتها
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع ما اشبه** اي فعل اشبه **الاسم**
باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اي في اوائله

يعني الحروف الاربعة التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون
لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل **مشتركا** بين الحال والاستقبال على
الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين معاني المتعددة كالعين **وتخصيصه**
بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا
ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال **بالسين**
فانه للاستقبال القريب **وسوف** فانه للاستقبال البعيد كما ان
الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته
الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لها اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتق من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
رضاعان **فالهمزة** من تلك الحروف الاربعة **للمتكلم مفردا** مذكرا كان او
مؤنثا مثل اضرب **والنون له** اي للمتكلم المفرد اذا كان **مع غيره**
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا و
نحن **والتاء للمخاطب مطلقا** واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
كان او مؤنثا **وللمؤنث** الواحدة **وللمؤنثتين غيبة** اي حال
كون المؤنث والمؤنثتين غائبات او ذوي غيبة **والياء للغائب غيرهما**
اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما
اي غير القسمين المذكورين بالجر صفة للغائب لانه وان لم يصر
بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها من النكارة الصرفة فهو في حكم النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى الموافق للسائر **وحروف المضارعة**

مضمومة في الرباعي اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية
كيدحرج او الحقية ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير
المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا واعرب
المضارع صح ان يتعلق قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا اما مع
نون التاكيد فلشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها
يلزم دخول الاعراب في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة
حقيقة ولا مع نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها
ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب
رفع ونصب شارك الاسم فيهما وجزم تختص كالجر بالاسم فالصحيح
وهو عند النحاة ما لم يكن في آخره حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون وللمخاطب
للمؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد المذكر الغائب
وتضرب في موضعين في الواحد المؤنث الغائبة والواحد المخاطب المذكر
واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حالة الرفع
والفتحة في حالة النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون
في حالة الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب وللمضارع المعتل

ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع
وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع
للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخره وللمضارع المعتل الآخر بالواو
والياء بالضمة تقديرا في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة
تقول هو يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة النصب لخفة الفتحة تقول لن يدعو ولن
يرمي وبالحذف اي بحذف الواو والياء في حالة الجزم لان الجازم لما
لم يوجد حركة اسقط الحرف للمناسبة بينهما نحو لم يغز ولم يرم وللمضارع المعتل
الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول هو يرضى
ولن يرضى وبالحذف اي بحذف الالف في حالة الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو هو يقوم زيد
سواء كان ذلك العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك
مذهب الكوفيين او سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب
اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع
لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في
مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب يقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك

نقول الذي ضارب هو على ان الضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا
قائمان الزمان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان المواسع
اسما غير الاعراب مع تقدره فلا دعن سيقوم مع السين واقع
موقع الاسم لا تقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في
حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل
عن الاصل كما يجي في باب افعال المقاربة الث ابدا لعا ونصب
بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فقصر كايش في اي شي وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن
قيل اصله اذا ان مخفف وقيل اصله اذ الظرفية بنون عوضا عن المضاف اليه
وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لا دخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو
ما كان الله ليعذبهم لان هذه اللام جارة فيمتنع دخولها على الفعل الا
بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فالواو
والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر
على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من
ذلك الانشاء فيكون المعنى زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني
اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن
معه فان التي ينصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي

مثال النصب بالفعل ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون و
كلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من المثقلة
لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف ان الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا يناسبه وليت اي ان الواقعة بعد العلم مثل ان الناصبة نحو
علمت ان سيقوم وان لا تقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار الدلالة على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على
التحقق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما
فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض ومعناها
اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم ان يكون في
قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد
وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينصب به المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد على ما قبلها
لا ينصب لانها لضعفها لا تقدر ان يعمل مع اعتماد ما قبلها فصار كانه سقط
حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
اكرمك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحمل الا الاستقبال وقولنا ادن

وقوله اذ الم يعمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشار اليه وقوله مثل
اذن تدخل الجنة جرى للبيت اى تمثيل اذن بهذا المثال على طريق التمثيل
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اسبق ذكرها
فناسب للبيت اوللنظم واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي اللتي تنصب بها
المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اللتي تنصب بعدها
المضارع بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي
اى حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة مثال للتي بمعنى كي وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها
الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال للتي بمعنى كي
او الى وللاستقبال للمضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا واسير حتى تغيب الشمس
مثال للتي بمعنى الى وللاستقبال بما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى
بعد حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم
بعينه وسيجي مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس
حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية للحال الماضية كانك كنت في

زمان الدخول بهذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت
ثبت وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا اذ لا يكن ح تقدير ان
لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء انه يبتدأ بها الكلام
لا ان تقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل بعدها خبره ليكون حتى داخلة على
اسم كما توهمه بعضهم فرفع اى ما بعد حتى لعدم ان الناصب له لازم ووجب
اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات
الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما يرد به الحال
تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اى من اجل هذا
الامر اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى
في قولك كان سيرى حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة
في هذا القول بان يحمل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيلزم المعنى بخلاف
اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في
قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز
في وقت حصول كان التامة نحو كان سيرى حتى ادخلها فان معناه

ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه **وجاز اسيهم حتى تدخلها** بالرفع
لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون
للسبب محقق الحصول فقوله اسيهم عطف بتقدير جاز على جاز في الرتبة
لا على كان سيري حتى تدخلها لعدم صلاحه تقييده بقوله في التامة
كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها
في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى
هذا قوله اسيهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه **ولام كي** التي
ينصب المضارع بعدها بتقدير ان **مثل اسلمت لادخل الجنة** واما تقدير
ان بعدها لانها جارة **ولام الجحود** التي ينصب بها المضارع سمي بلام التاكيد
النفي **بعد النفي لكان** لفظا **مثل وما كان الله ليعذبهم** او معنى نحو لم يكن الفعل
وهي ايضا جارة ولهذا التقدير بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل في مثله فحذف المضاف من الاسم
اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر
باسم الفاعل اي ما كان معذبهم **والفاء** التي ينصب المضارع بعدها
بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط **بشرطين احدهما**
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية
لا يحتاج الى الدلالة عليها **والثاني ان يكون قبلها** اي قبل الفاء احد الا
شياء الستة بعد الاثبات او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا

من توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة **امر** نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني **او نهي** نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن
منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك **واستفهام** نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون عندكم ماء
فشرب مني **او نفي** نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث
مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا والاستفهام
نحو هل فيندرج في النفي **او تمن** نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال
فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات والارض فاطلع بالنصب على قراءة حفص **او عرض** نحو الا تنزل
فتصيب خيرا اي لا يكن منك نزول فاصابة خير ففي جميع هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف
على مصدر آخر معهوم مما قبل الفاء ونحو ما تركب منزلي الشر فيهم ولحق
بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على الضرورة
الشعر **والواو** التي ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان بعدها مشروط
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع
وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو **مثل ذلك** اي ما يماثل الواقع قبل الفاء
في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها
بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام
ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع الشرب اللبن

وعلى هذا القياس او اي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا ولا يخفى عليك
ان المقدرة بعدها الى ان او الا ان داخل في مفهومها والا يلزم تقدير
ان بعدها بالتكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان
تعطيني حقي فمن قدرها بالا يقدر مضاف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والمعنى الى
اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا
سواء كانت من الاحرف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها
فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط الصحيحة تقدر ان بعدها ينتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا
وتشتمه او فتشتمه او ثم تشتمه فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان
بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة
اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات اعني بتقدير ان
اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى
ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله او بان مقدرة بعد حتى
والظاهر هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه
على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم بان يذكر في
التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم بدون ليس في
الواقع مخصوصا بها كما … فانه في ثم ايضا وقد ورد عليه انه كان

المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا
ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها
من اللام الزايدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة
نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم
صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز اظهار
معها ما يقلب الفعل الى الاسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود
فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم تظهر بعدها ان وحتى لان الاغلب
فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في الى بها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها
في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين
المتوالين بها لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب ان الناصبة
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرة من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها اللاحي
احضر الوغى روي بالنصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك
لم يذكر ها هنا النفي احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم
فعلا واحدا او كلم المجازاة اي وتجزم … بكلم المجازاة اي كلمات الشرط

وللجزاء الى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وفيه اختصار
لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما
وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما وابدا وينها فلا واين
ومتى ومهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن
واي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ اي لم يجئ في كلام
العرب على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت
كيفما تقرا اقرا كان معناه على اي حال تكون قراءتك انا اقرا
اقرا عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال و
الكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط والجزاء انما تجزم لتضمنها معنى
ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان
مقدرة عطف على قوله بلم اي تجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء
ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا
لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا الحكم والنفي
وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق زمنه للماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم لما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندم ولا يلزم
استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما
ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو
شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا لعدم دخول ادوات الشرط

عليها

عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة جوزها عن العامل ومعمولها
وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي منفي بها فعل مترقب متوقع
تقول لمن متوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا
نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل
ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو وثم والفاء كقراءة طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا
ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي
ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل
وهو تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل وللمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل
الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
وفي شرح اللب وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا
للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء
سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل لزوم شيء لشيء وجعل كلم المجازاة
دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا
ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد بمعنى صورة
السبب والمسبب بل اللزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا لا خارجا ولا ذهنا

لكن المتكلم اخبر بذلك الشيء مبالغة اظهارا لمكارم الاخلاق بعد انه منها
بمكان بحيث يشتمل الذي هو سبب الابلغ عند الناس سبيلا للاكرام عنده
ويسميان اي ان الفعلان اولهما شرطا لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه
مبني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمن معناها
للفعل وان كان الثاني فقط مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه
بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بين
المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا تفصيلا للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا نحو قوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا نحو قوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لعدم تاثير
حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى عن الرابط
كقولك ان اكرمتني اكرمتك او ان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد
ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان
اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم
فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم

لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة
الشرط لم يؤثر في تغير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في
تغيير اللفظ حيث خلصت معنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير
من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين
ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس
بتقدير فقد اكرمتك امس وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج
الى الرابط الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع
منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض في جميع هذه المواضع
لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع
الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معناها
لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية لكن الفاء اكثر
وانما اشترطا اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها لان اذا الشرطية مختصة
بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها
المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني
اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم
تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى

ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصيب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء ولفظ صالحا لان يكون
مسببا لما تقدمه وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فيقدر ان
مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
مجزوما به وانما اقتصر تقدير ان لما بعد هذه الاشياء لان تلك
الطلب تالي الطلب غالبا متعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة فيكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له فاذا كان للمضارع الواقع بعدها تلك الفائدة
وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك
الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو المطلوب فائدته دخول الجنة
فهو سبب لها وقصد اولا تلك السببية فيقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم
ويجعل تدخل الجنة جزاء له اي ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك
عنده وانما امتنع عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ان الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فانه
تقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذا الموضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا كان قصد السببية

واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان
كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فمن قرأ
مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون
اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر
وكان المراد به صيغ الامر فانهم يطلقون امثلة على صيغ امثلة المضارع
ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر
في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص على
وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة لذا ذكره
المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز من المجهول مطلقا فانه يطلب
بها الفعل من المفعول لا من الفاعل المخاطب احتراز من الغائب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احتراز من مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا من
قرأ على صيغة الخطاب فانه من مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر
في الصيغة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء مقتضي
وهو حرف المضارعة لان مشابهة للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه
وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح
نون الاعراب وحرف العلة لانه كما انه ما قبل اللام من المجزوم
اعطي حكمه فتقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم

لم يغزوا ولم يرموا ولم يخش ولم يغزو ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه
معرب مجزوم بلام مقدرة **فان كان بعده** اي بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب
ضارب فلم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره **وان كان بعده حرف ساكن**
وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف
من الاصل فيه وانما هو باب الافعال لا غير **زدت همزة وصل** على ما بقي
بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون
تلك الهمزة **مضمومة ان كان بعده** اي بعد الساكن **ضمة** دفعا للالتباس
بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن خروج من الكسرة
الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل في اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم
للمجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء **ومكسورة**
ان سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في
مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح لالتبس بالامر
ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي
نحو اقتل مثال لما يكون بعد الساكن ضمة **واضرب** مثال لما يكون بعده كسرة
واعلم مثال لما يكون بعده فتحة **وان كان رباعيا فمفتوحة** اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل زيدت لارتفاع موجب قطعها وهو اجتماع همزتين في
المتكلم الواحد لا همزة وصل **مقطوعة** لذلك **ثم فعل ما لم يسم فاعله**
اي فعل للمفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة

او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية **وهو ما حذف
فاعله** واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه **ماضيا**
غيرت صيغته دفعا للبس بان **ضم اوله وكسر ما قبل آخره** مثل ضرب ودحرج
واعلم واختير هذا النوع من التغير لكان معناه غريبا فاختير له وزن غريب
لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة دون فعل الخروج من الكسرة
الى الضمة وان كان نحوهما يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة
الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه
ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في
الدرج بالامر من ذلك الباب **ويضم الثاني مع التاء** مثل تعلم وتجوهل
وتدحرج لئلا يلتبس بصيغ مضارع علمت وجاهدت ودحرجت **خوف اللبس**
هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني **ومعتل العين** الذي يكون عينه فقط معتلا
لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى
اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين
المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما قيد معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكروا ويجيء حكم معتل العين
في المبني للمفعول تفصيلا وان لم يكن فيه ما ذكرنا **الا فتحه فرد قيل وبيع**
اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته

فصار ابيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار

قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة

هذا الاشمام ان تنحو كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها

نحو الواو قليلاً اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام

في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حال الوقف اعني ضم

الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند القوم

وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور

عندهم والغرض الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو

ايضا على ضعف نحو قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها

وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من

الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من بابي الافتعال والانفعال

نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ نظيره قيل فيهما مثل قيل ومع

بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس فيهما ذلك مثل قيل ومع سكون ما قبل

حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين

والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء

اذا كانت واوا فاعلال استخير واقيم لعله واحدة وان كان اي الفعل الذي

اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة

نحو يضرب ويكرم ويتبرم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة

وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تقلب العين في الفعل

ياء كانت او واوا نحو تقال من باع وقال ويباع وتقال ويبقاد ويستحى والعام كما

هو او علما واتباع ما قبلها المتعدي غير المتعدي فالمتعدي من الفعل

ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل على معنى الفعل به وهو يوقف فهمه فان

كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل

بطريق الصدور او القيام اذ الاسناد وحقه ان يقال ان الفعل صادر من الفاعل

وقائم به ونسبه اليه ولا يقال في الاصطلاح انه يتعلق به فان التعلق

الفعل لا غير الفاعل فلا يصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل

فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد

تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل

وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي

يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان لا يتعين

من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه

المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا

او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او

بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي

يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين

ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه

نحو علم وافعال القلوب والى ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم

فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة

وانه وجدت فليست اصلا في التعدية الى المفعولين بل تعديها اليهما انما هي
بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال للتعدية الى المفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك علمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث
من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز
تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين لان بعضها للشك وبعضها لليقين
بالشك الظن ولا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المتساوي
الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت
وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلاثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على جملة اسمية لبيان ما هي
اي تلك الجملة من حيث الاخبار ناشية عنه من الظن والعلم اذا قلت
علمت زيدا فاضلا فقولك علمت لبيان ان ما انشات هذه الجملة
حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت
ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة
هو الظن وكذلك البواقي من الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين
اي جزئي الجملة الاسمية المسند اليه على انهما مفعولان لها ومن
خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره
افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا اقتصار على احد مفعوليها
وسببه مع كونهما في الاصل مسندا ومسندا اليه وحذف المسند والمسند اليه

غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا
هو المفعول في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول
فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحتها بنقطتين اي لا يحسبن هو لا
بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر ولا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب
اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا
كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس كما في قولهم من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم
او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين
لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مسندا وخبرا مع ضعفه عملها

بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد
قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز في هذه الافعال على تقدير الغائها في
معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض
الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وبعضها انهما متساويان
والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الغاؤها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم
وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب تقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها
في هذه الصور واجب فهذا قيد جوازه للتنبيه على جواز الاعمال
ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت بغير مفعولها
انما خص الالغاء بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها
لشيوعه وكثرة وقوعه **ومنها** اي من خصائص افعال القلوب **انها**
تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها
قبل معنى **الاستفهام** بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان
قبل المضاف الذي فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام ايهم او
قبل **النفي** الداخل على معموليها **و** قبل **اللام** اي لام الابتداء الداخلة على
معموليها **مثل علمت ازيد عنده ام عمرو** مثال للتعليق بالاستفهام

وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة
تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال
توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار بين اعمالها
لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي واللام
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة
معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده ولا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى والتقدير الا ان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزءا على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب
وثانيهما ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
لا في المعنى **ومنها** اي من خصائص افعال القلوب **انه يجوز ان يكون فاعلها**
اي فاعل افعال القلوب **و مفعولها ضميرين** متصلين **لشيء واحد** وانما
قلت متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل
دون فعل آخر نحو اياك ظلمت **مثل علمتني منطلقا** وحملت عليها لا يجوز
ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول

متأثرا واصل للوثران يغاير للتأثير فان اتحادا معنى كره اتحادهما
لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم
قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول في باب
متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما
ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها
غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول فيها ليس المنصوب
الاول بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني
لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اي الحمل
والجملة على باب القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين
لشيء واحد لقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة
واما في قوله تعالى اراني اعصر خمرا لبعضها اي لبعض افعال القلوب
ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول
وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان
لكل واحد معنى آخر فان ظننت جاء بمعنى حسبت وافعال حسبت
بمعنى صرت وحسبت جاء بمعنى كنت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر
الى مفعول واحد لا اثنين ظننت بمعنى اتهمت من الظن بمعنى التهمة

فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي متهم وعلمت بمعنى عرفت
تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير علم
ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة
اي اصبتها وعلمتها بالحس ولما كان مراده ان لها معان آخر قريب من
معنى العلم والظن لم يتعرض لعلمت بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت
جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت
لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة
لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال التي ليست ناقصة ما وضع اي افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي
هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن حد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له
لا التقرير وحده وانما جعلت تقرير المذكور عمدة للموضوع له في الافعال
الناقصة لا تامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل للموضوع له
جزء منها ذلك المذكور فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة

على وجه الاشتغال به في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك
ان كل خبر تمام للموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض
من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما
ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا
وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل
وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتي بالهمزة
وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سبعة منها سوى
كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستغني عن الخبر والنظائر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة
تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما
نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الفوارة ونحوها
اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت
يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في كانت امك ومعناه
اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته

حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي
لا يتجاوز بجاءت وقعدت الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء
تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ
والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال
يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم
معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعني زيد غني افاد معناه الذي هو الانتقال واعطى الخبر الذي هو غني
اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء
الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه
مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها
ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد
فقيرا وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة
كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو
كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا
بيوضها اي صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف
على قوله لثبوت اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها
والجملة الواقعة بعدها خبرها مفسرة للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله

يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى
كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الا
كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد
حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع اقسامها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر
الى عمرو ويجيء بمعنى صار مثل آض ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى
فارتد بصيرا او قال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من
نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد حزينا فمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام
زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار
نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في
الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في
هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ساهرا فمعناه

ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه ثبت له
ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت
بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم
ولذلك لم يذكر كونهما تامتين وفصلهما من الافعال الثلاثة المتقدمة وآض
وعاد وغدا وراح فهذه الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة
في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في
وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل
مع ذكرها في مقام الاجمال كان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا
لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح
فاسقطها من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح معناه من
اي زال ومنه البارحة وما فتئ ايضا معناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار
خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلها تنبيها على ان اسمها
ليس قسما على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
منذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت امكن ان يقبله عادة نحو ما زال
زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها
على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا قلت

ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي اثبات استمرار الثبوت
وعلى اعتبار الصلاحية القابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها الاستمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا
وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود منها وما دام للتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما
مصدرية فهي تجعل مع ما بعدها في تأويل المصدر ويقدر الزمان قبل المصادر
كثيرا واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة
تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي من اجل انه للتوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه
ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس
ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم
ما دام جالسا لم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في
زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس

مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فهما كما في الفعل
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة من جانبي وجوده وعدمه فيصح الا ان
يمثل بقولك لم يعرض ما يقتضي تقدمها عليها نحو كم كان مالك او تأخرها عنها
نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة من جانب العدم فقط
فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ويكون
واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقدمها اي تقدم
اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقدم
اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر
واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر عليه
ويخالف هذا الحكم فلا فاتئا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه ظاهر اللفظ
لتقدمهم مكانه لا مخالف منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان
النفي لما دخل على الفعل الذي معناه النفي افاد الثبوت فصار بمنزلة كان
فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظرف للخلاف

من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال منها بمعنى التفاعل
المقتضي للمشاركة امر في اصل الفعل صريحا ومنها اي القسم المختلف فيه كلمة
ليس قال المبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني بناء على انه لا يجوز تقديم خبره عليها
كما في ما النافية اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي و
الفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه و
بين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومحاولة وبهذا اندفع ما
قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما دام في القسم
المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي لدلالة على قرب حصول الفاعل
رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بحسب الجزم به فعسى في
قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لكنك ترجوا ذلك
ولا تقطع لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاخبار
الخبر على حصول للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد لكنك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر و
حصول للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب شروع المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بتصديق لفظي فطفق
في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب شروع المتكلم

بشروعه فيما يقتضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهي ولا غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب مع
معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان
لتقوية معنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد ذا الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا معنى قصده وصل الفاعل
مع ان شبه المفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج
الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة
الانشاء فهو شبه المفعول الذي كان في صورة الخبر فنصب تشبيه
المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره
وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا
وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر

مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغني
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت
ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى آخر وهو ان يحمل ذلك من باب التنازع
من عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج
مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وغيره
ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا **وقد يحذف ان** من الفعل
المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج
لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لم يذكر فيه ان وهو على الحكم الذي است فيه
يكون مراده قرب كان الاصل ان يكون مراده محذف ان
الثاني لعدم مشابهته مثلك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج **وكاد**
اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول **كاد** تقول كاد زيد يجيء بمعنى دنو الخبر بعلمك
باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فعلها اسم محض كما هو الاصل وخبره
فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار اتحاده
من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال **وقد تدخل ان** على خبر كاد
تشبيها بعسى كما انه يحذف عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم كاد من

طول

طول البلى ان يمصحا فكان كل واحد منهما شابها للآخر اعطي كل
منهما حكم الآخر من وجه **واذا دخل النفي على كاد فهو** اي كاد **كالافعال**
اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها **على القول الاصح**
ماضيا كان او مستقبلا **وقيل نفيه** اي نفي كاد **يكون للاثبات** مطلقا
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان
المراد اثبات الفعل لا نفيه لسبق فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال
رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي
كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غيره لتخطئتهم والجواب عن الاول ان قوله
ما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني
فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه خطأه يروى عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة
ابي بذلك فقال ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره
انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها **وقيل يكون** اي النفي الداخل
على كاد وما يشتق منه **في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال** اي
كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه **تمسكا** في الدعوى الاولى
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه

وفي عوى اي اشتد بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد اسعار قرب رسيس الهوى
من البراح اي الزوال فان النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى و
قد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل وتواخذه وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل
تعال الماضي يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب
وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل
بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها للمضارع بغير ان نحو طفق زيد يفعل واخذ وكرب
يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف
على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد
وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب
ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب
بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة
افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغه وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم
في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لانشاء الكلام في قسم
الافعال فلا ينقض بالجملة بمثل لله دره فارسا واما لكن ينقض بنحو

قاتله

قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس
بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
له لكن بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض فاكثر ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب
او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي بصيغة
افعله بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب
الا مما يبنى منه افعل التفضيل لشبههما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى
الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه
رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد معناه لون وعيب بمثل ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه اي يتوصل الى بناءهما من فعل لا يستقيم بناءهما منه
وجعل المستقيم معمولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم اي جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور
على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخر الفعل منهما وانما منع
التقديم والتاخير بما قدمنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام التي تختص بهما فلا يقال
ما زيدا احسن وبزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال

فلا يغيران كما لا يغير الامثال فنقل عدم التصرف بالتقدم يستلزم عدم
التصرف بالتاخر وبالعكس لان تقديم الشي يستلزم تاخر غيره
وكذا تاخيره يستلزم تقدم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى وجيب
بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما
ان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه منفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد
ولا تصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار
زيدا واكرم اليوم بزيد لانهما جاريا مجرى الامثال كما سبق واجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا
ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دايم الا انه لم ينفصل زمان
التكلم بل كان دايما فيه وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول او ذو ابتدا على تقدير المضاف وفي بعض النسخ وما مبتدا
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شي لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما
خفي سببه عند سيبويه وبعدها اي ما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب
موصول اي ما موصول عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا
اي جعله ذا حسن شي عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال
الشارح الرضي هو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك
ما يوم الدين وبه احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل

يعني

بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل له اي للفعل عند
سيبويه والباء زايدة لازمة الا اذا كان التعجب منه ان مع صلتها
نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره عند الاخفش مفعول
لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء
للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زايدة
على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي جعله حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان
يجعل زيدا حسنا وانما يحكيه لك بان تصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحه وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه او عينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالث اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين
عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين فال

اي سهلها في الاصل فعلان بسبب التطبيق الاربعة للغات وقيد في الاصل احتراز المنقصة في اليوم على وزن فعل يعني انهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لانه قوله فعلان لتوهم انهما لم يبقيا فعلين
مر لوي عبد الحكيم

سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط
نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني الذي هو لواحد غير معين
ابتداء وفي تعيينه بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها
اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم
فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو
نعم رجلا او ضارب رجل او زيد وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي
ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح
او الذم وتعيينه انما هي بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد
نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة
الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ
لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو
مثل نعم الرجل زيد فزيد في المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره
واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل كانه

سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الاول الوجه نعم الرجل زيد جملة
واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بعد شرط
صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه في الجنس اوتا وبلاحظ الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند ونعمت المرأتان الهندان
ونعمت النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص
اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما
لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يحمل الذين
صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب لقوله تعالى قبل ذلك
في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم
والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا
وهو اي حبذا لو ركب حب من الشيء ذو حب اي صار محبوبا ومن ذا وفاعله
اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا الفاعل او فاعله وهو ذا عن حاله فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريهما
مجرى الامثال التي لا تتغير فلا يقال حبذان الزيدان وحبذه هند وبعده

أي بعد حبذا المخصوص من إعرابه أي إعراب مخصوص حبذا كإعراب

لم نقيده ههنا بالإعلال إذ مخصوص حبذا لم يستعمل مقدما

مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز أن يقع قبل المخصوص أي

مخصوص حبذا أو بعده أي بعد مخصوصه تمييز أو حال على وفق مخصوصه

في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد

وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين

أو راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين أو راكبين وحبذا الزيدان

رجلين أو راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في

التمييز والحال ما في حبذا من الفعل

وذو الحال هو ذا لا زيد لأن زيدا

مخصوص والمخصوص لا

إلا بعد تمام المدح

ذا الذم

م

لم تتعرض لبيان المميز لظهوره إذ لا إبهام في المخصوص

والتمييز من تمام التركيب حال من الفاعل لا عن المخصوص نسخه

بحث الحرف

الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها
متعلق بالنسبة اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه
او به فلا بد في ذلك من انضمام آخر اليه ومن ثمه اي لاجل انه دل على معنى
في غيرها احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم متعقل معناه
بالنسبة نحو من البصرة او فعل كذلك نحو ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه
الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك
الى ما يليه سواء كان اسما ظاهرا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان ما دل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف
حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها
حروف تجر معاني الافعال الى الاسماء او لان اثرها عمل الجر وهي اي حروف الجر
من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء
يعبر بها عنها والباء واللام والتاء ذكرها باسمائها لوجود اسماء لها وكذلك ذكر الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو رب اي الواو التي
يقدر بعدها رب في صدرها من حروف الجر التاء وواو القسم وتاءه

ومن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا تكون الا حرفا والخمسة التي بعدها تكون حرفا واسما والثلاثة البواقي تكون حرفا
وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والاولى لغاية المسافة في اطلاقه الاسم
للجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذه الابتداء
اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة
وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو
سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي من تجئ للتبيين
اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعها مثل فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى
والتبعيض اي من قد تجئ للتبعيض وعلامته صحة وضع لفظ بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع
بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب استدلالا بقولهم قد كان من مطر فاجاب من اشترط ذلك
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
متأول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان شيء من مطر او شيء هو مطر او هو
وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر

والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرها نحو قلبي اليك فان قلب المحب طريق منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية لتفاوت الواقع فيهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى باسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستندا لما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الشذوذ والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز قياسا وفي للظرفية اى ظرف هو ظرف الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر بمجرور الباء وهو كما في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه بمعنى مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء

اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه بمعنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا او النفي مدخولها وكان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد واللام للاختصاص ملكا نحو المال لزيد وبلا ملك نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة شيء وسببه نحو ضربت للتأديب او فارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وان يستعمل في الامور العظام كما يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولها اى لرب صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لا يوصف واشتراط كونها

موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابو علي ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل
المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل
كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وتدخل اي رب على مضمر
مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز
مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين
او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين فيجب مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها
اي رب ما الكافة المانعة من العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف
صيقل وواوها اي واو رب التي تقوم مقامها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر
وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى

رب

رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون
عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا تقال اقسمت والله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء ولغير السؤال
يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا تقال والله اخبرني كما تقال بالله اخبرني
حطا للواو عن درجة الباء ومختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر
سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا تقال وك لافعلن مثلا
بل تقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص لحط رتبتها عن رتبة الاصل
وهو الباء بتخصيصها بحذف القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي
مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله
من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما
اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل
تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال نحو بالله لافعلن
وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بك لافعلن وبك لافعلن
وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن فانهما
مختصان ببعض هذه الاسم كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توسع الاختصاص بدونه
لكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحروف النفي

ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا
وان فهما اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو ما زيد بقائم ولا تقوم زيد وقد تحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا واما قسم السؤال فلا يستعمل الا بما
فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل زيد قائم وقد يحذف جوابه اي جواب القسم
اذا اعترض اي توسط القسم من اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم
اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله
لاستغنائه عن الجواب بالاخير في الصورتين لوجود ما يدل عليه ولا بد له المذكور
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الكلام
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم ومن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء
وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزوال عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى
اسمين لعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني
ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو
ليس كمثله شيء اذ المقصود ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد
للطاقة ويكسر اي الكاف الظاهر اي باسم الظاهر عند الجمهور

استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او للنفي هو ذلك الزمان الماضي
الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا
او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا كان
فيها فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة
وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة
من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا او ان
مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي
جميع مدة زمان انتفاء رويتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لا انهما
لم نعقبهما بعد حتى يكون زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما
مبدأ زمان الفعل فالمثال لان المذكور ان كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول
مثالا للابتداء كما توهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ
اول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها
عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصب يكون
افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل

الى الثلاثي والرباعي والخماسي في بنائها على الفتح مثله واما معنى فلان
معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت كان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن (الحروف) للاشارة والى طه مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع
القلة والكثرة في الاخر على انها اذا لوحظت مع فروعها للاصل تخفيف
نوناتها ونغات بعض تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن
وليت ولعل اخرها لكونها للانشاد بخلاف الاربعة سابقة لها اي لهذه
للحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام
اذ كل منها تدل على قسم كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف
بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها
من العامل شيء آخر حتى تتم كلاما ولو وقعت في صدر اشتبهت بالمكسورة
في صورة الكتابة وانما حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على
عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه
ما الكافة فتلغي اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح
اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع
في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذ لحقها ما على الافعال
لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون دخولها على العمل

فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا
قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في
موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع
يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم وكسرت ان بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول
لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ان بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم ويجب ان
حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
و حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاخص لوجوب كون المفعول مفردا
و حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ
مفردا و حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني انك عالم لوجوب كون المضاف اليه
مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد
الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق
انطلقت ح لكنك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها معمول للفعل لوجوب
دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انى معاذ لك ترحمت اي لم لا رحمت اني معاذ
لك ولولا انك ضربتني ضربتك كذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه
اي ما بعد لو فاعل بفعل محذوف والفعل كان تكون مفردا نحو لو انك قائم

[Margin note:] تحته... انك ضربتني ... والمذكور ... للفعل المحذوف ... مفعول
لان لانها مع جملتها في التاويل للاول ...
وفي التاويل ان زيدا فاعل ...
والاخر ... والاخر ... مولود
عبد الرحيم والله اعلم بالصواب

[Margin:] موضع

[Margin:] استشهار

مما وقع ... في ... من ان ... بيان ... مثل من يكرمني ... اي ان التي وقع بعد الفاء الجزائية او بعد ما ... [illegible] في التركيب يحتمل ان الشرطية فقط او موصولة بمعنى الشرط هذا الموضع الجملة لانها وقعت ان في موضع [illegible] مذكور وقعت في موضع تقتضيه [illegible]
عبد الرحمن

اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع معمولها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه
مما وقع بعد فاء الجزاء فانه كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر
لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه
او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما
مبتدا او خبر مبتدا وهو القول الثالث واذا انه عبد القفا واللهازم مما
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة
واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدا محذوف الخبر اي
اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة
ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل
ويلطم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما بارادة ما فوق الواحد او باراد همامع ما حولهما تغليبا وشبهه عطف
على اذا انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما يوجد ذلك
في كثير من النسخ فمن اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما
موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي صح الكسر لان
اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد

قول

قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان
حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري
الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك
اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع
لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان
المكسورة من جملة في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما
بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان
زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يرتفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يحمل العطف
على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط
في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا
قائم وعمرو لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر
عن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر للمعطوف على اسمها يكون العامل
في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على فوده وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان

ان عنه بهم الاصل الا في الاسم والخبر بالابتداء كما كان قبل دخول ان
عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان
مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عنه للجمهور فلا يجوز نحو
انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك
وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان
في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في
جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة كما
كانت عليه قبل دخولها فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي الاول الاصلي
كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار المحل وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان
المكسورة كما تقول لم اخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر
الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها
فلا يعتبر محل اسمها والفتحة لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد مضمون الجملة مع المكسورة التي
للتاكيد لذلك دونها اي دون المفتوحة لكونها معنى للمفرد فلا تجتمع
معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي اسمها
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا
او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لعلى بك
الكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي
التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن
على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام
مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لنقصانها بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف
ولا يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم تجر والكلام على كلا تقدير من
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم
وان زيدا لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا تظهر
فيه اعراب فيظهر لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا على مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من افعال
التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان
الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على
ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم
تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون

فالفوا البصريين بجواز دخولها على غير داخل عما مستدلين بقول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام
واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع في
سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز
فقدر ضمير الشان لضمير الشان في تكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة
خبرا لها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة
بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان
كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر
في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة
على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت
اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ اعمالها
اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها
في المضمر في سعة الكلام نحو ولم اظن انك قائم وحسبت انه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاز في المضمر كما قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
اي المفتوحة المخففة حال كونها متلوة بالفعل اي الفعل المتصرف بخلاف

غير المتصرف

غير المتصرف مثل قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب السين نحو قوله علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول
الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم
ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين ان المخففة
وبين ان المصدرية الناصبة لتكون كالعوض من النون المحذوفة او
حرف النفي نحو اولا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا لكون
كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية
فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى
في المخففة ولا في المصدرية واما من حيث اللفظ فانه ان كان الفعل المنفي
منصوبا فهي [illegible] والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشاء التشبيه وهي
حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
وذهب البعض الى انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر
وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت من ذلك المعنى
والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى
على الكسرة وتخفف اي كان فتلغى عن العمل في الاستعمال الافصح لخروجها
عن المشابهة لفوات فتح الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون
كان ثدياه حقان وان اعملها قلت كان ثدييه حقان لكنه على الاستعمال الغير
الافصح لما عرفت واذا لم يعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما

كافي ان المخففة ويجوز ان يقال خبر مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما في
ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون وهي مركبة من لا
وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له
نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
دفع توهم تولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا
ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمروا
لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا
معنويا والقدر الضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد
لكن عمروا لم يجئ فقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب فتخفف اي لكن
فتلغى عن العمل لزوما حين التخفيف وان شابهت العاطفة لفظا ومعنى حرفت
مجرها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجرتا [illegible] وفي بعض النسخ
على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها
مشددة ومخففة الواو وهي اما العاطفة للجملة على الجملة واما اعتراضية وقيل الشارح
الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا
قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما
بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني وكانه مثل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه
كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي

نصب الجزأين بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا
فالفراء يقول اي اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا
كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير
المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها رواجع
ولعل للترجي اي لانشائه لا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او
مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب وفي الغالب هو الاول وشذ الجر بها
اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب
الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة
لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على حذف لام كي كذا
قال المصنف في شرحه [illegible] انه وقع مجرورا في موضع آخر [illegible] وعلى كل
علة [illegible] الجر بها في المغوار [illegible] انه حكي [illegible] الثلث
بالياء ولعل [illegible] بما ذكر من التاويل ان [illegible] يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا [illegible] بوجود الجر بها
وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء
وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي الغير منها
وعند الاكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى
ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليس منها
لان ما بعدها بدل الغلط عما قبلها وبدل الغلط [illegible] غير فصيح واما [illegible] فصيح مطرد

في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالواو للجمع مطلقا اعم
من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد بالجمع هنا ان لا يكون
لاحد الشيئين والاشياء اذا كانت اثنين او اكثر ليس المراد اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان نحو لك جاءني زيد وعمرو او فعمرو
او ثم عمرو اي حصل المجيء من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها قوله لا ترتيب فيها بيان للاطلاق اي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه انه لا يفهم منها الترتيب بينهما وجودا او عدما والفاء
للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق
الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن المهلة
في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم لافادة
المهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب ان يكون جزءا من متبوعه قوي او ضعيف
من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي يجب ان يكون معطوفها بعضه
اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى تم الغرض بالقوة
والضعف من الكل فصار كانه غير مقصود الى ان يجعل عامة والشهادة الفعل
المتعلق بالكل ودال اشهاد الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من جهتين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى
جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فالغالب

بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم يتعلق بعد التعلق بهم
بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس
وكذا المشاة في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان
في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة
وليعلم ان الاشعار بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء
الشيء كذلك الاشعار بالملاقي لجزء الآخر يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل وكذلك سمكت حتى الحارة في
اللعين جميعا الا انه لم [illegible] في العاطفة الملاقي لجزء الآخر فان اصل حتى
ان يكون جارة [illegible] ان يكون العاطفة محمولة عليه [illegible] على الجارة
محمولة عليها لم يستعمل [illegible] الا في [illegible]
في [illegible] الاجزاء حتى يتعلق الحكم [illegible]
الفعل [illegible] في الوجود [illegible] في بعض الشروح ومن هذا
ظهر وجه اختصاص حتى معطوفها بكونه جزءا من متبوعه [illegible] الى ان يقال الجزء
اعم من ان يكون [illegible] في بعض الشروح واو
واما وام كل منها من الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او
في مثل [illegible] الكل من الامرين لانها [illegible] لاحد الامرين
على [illegible] من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي
لا من [illegible] او وام متصلة لازمة لهمزة الاستفهام [illegible]

بينهما اي تكرير بعد يا بلا فصل احد المستويين المستوى الآخر على الهمزة اي
همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من للمعنى طلب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة لها احد المستويين
والآخر الهمزة وبعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يحسن تركيب الاثبات
زيدا ام عمروا فان المسئول عنه زيد وعمرو واحدهما واقع ولي ام
لكن الآخر لم يل الهمزة بل اتا اشاره المصدر للمفعول من مسئوله ان هذا
جايز حسن فصيح ازيدا ضربت ام عمرا احسن وافصح وجه كون تركيب
ارايت زيدا ام عمروا حسنا صحيحا وان لم يكن حسن وافصح ففي الترجيح
اشتر فوا اليه فانه وجد في بعض النسخ الكافية المقرونة على المصدر خط كذا
يليها احد المسئولين والآخر الهمزة على الافصح فان قلت ضربت زيدا
ام عمروا ولا يخفر ان الحكم الضعيف لا يقدر عدم تبدل الافصح بل يستحيي من حسن
لان ما كان حسنا فصيحا لا يكون ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف لا يخلو من
اضطراب والحق انه نقل من سيبويه والفقه من ثم اي من اجل ما ذكر
كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان
السؤال عنه دون نعم ولا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف اذا اما مع الهمزة
كما اذا قلت اجاءك زيد ام عمرو او اجاءك احدهما اما زيد او عمرو فالصحيح
جوابها بلا ونعم لان المقصد بالسؤال عن احدهما لا على التعيين جاءك او لا
وقد يجاب بغير كليهما لاحتمال للاظهار في اعتقاد المتكلم وجود احدهما قاله الثالث
ثم في الوجهين امروا احد لكنه لا كان مشتملا على شرطين الصحة وقوع ام المنقطعة

فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل منهما الى
شرط آخر الكلام من سماحة واذا اقتصر على اثنين ثم لم يكن في اول الكلام وعطف
قوله كان جوابها بالتعيين على محل لم يكن وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر
لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول و
مثل همزة للشك في الثانية والواقع قبلها اما خبر مثل انها لابل ام شاء
اي انها لابل اهي شاء لان المعطوف فيها جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل بل الحقيقة
من هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها
بقولك ام شاة اي بل هي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول الى
الاستفهام الثاني واما من المعطوف عليه لا زمع اما اي غير مستعمل الا معها
بمعنى اذا عطف شيء على اخر بها فالزم ان تصدر المعطوف عليه بها ثم عطف
المعطوف بها نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على
الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان تصدر المعطوف عليه
باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب
بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العطف اي لها واللازم ان تقع عطف المعطوف على
واقعة قبل عطفها الواو اي لها فلو كانت هي العاطفة للعطف يلزم ايراد
عاطفين معا ويكون احدهما الواو والجواب عن الاول ان اما الثانية
على المعطوف عليه ليست للعطف بل لتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى اما الكلام

يعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فالكل منهما فايدة اخرى فلا ليعود **ولا وبل**
ولكن هذه الحروف الثلثة **لاحد الامرين معينا** اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم فيها للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فالحكم للمجيء لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فالحكم للمجيء للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا
بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد وانما وقع غلطا
وانما بكلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى
ان كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني
عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها مثبتة الحكم النفي
عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم النفي
عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو واما في الحكم المسكوت عنه او المنفي عنه
ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد
فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول ويكون لازمة لنفي الحكم عن الاول
نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة
فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها
بعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد
لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه**

الا واما وها ليصدر بها الكلام حتى لا يفوت المخاطب شيء مما يلقى اليه من الكلام
ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد عالم وها زيد قائم
وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن
الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان و
هؤلاء **حروف النداء يا وايا وهيا** استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب
والبعيد **وايا وهيا للبعيد واي** بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة**
للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط الا ان فان
القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وذلك كلمة اي
والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يتكرر
مرتبتان فالقريب بمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال
القرب **حروف الايجاب نعم وبلى واي** بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني
تلك الحروف تتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب **فنعم مقررة لما سبقها**
اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام
زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى
قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى
ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل نحو ذلك يستعمل نعم
مكانها بجعلها للتصديق للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا
في العرف فلو قال احد لزيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم لزمه

اقرارا او تقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى و بلى مختصة اى بالنفى
يعنى تنقض النفى المتقدم و تجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا من الاستفهام
نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهى اذن تنقض
النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كالسؤال فى جواب اقام زيد بلى قام
و اى لاثبات بعد الاستفهام لا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجى لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهى حرف
لا ذكره للعطف ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم
فلا يقال اقسمت اى ربى اى لا يكون المقسم به الا الرب و الله و لعمرى تقول اى
والله اى و ربى و لعمرى و جير بالكسر والفتح و ان المفتوحة للمخبر و
فى بعض النسخ لتصديق المخبر كقولك ان جاءك زيد او ان المخبر قد اتاك زيد او
لم ياتك اى قد اتى و لم ياتك و جاء ان لتقديم الدعاء ايضا نحو قول ابن
زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن و حمل تلك الناقة
وراكبها و جاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء
من هوى حسن ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب فانى هذين الموضعين
خلاف ما ذكره المصنف من كونها لتصديق المخبر حروف الزيادة و اعلم ان
هذه الحروف زائدة لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة و معنى كونها
زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل و لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها
فوائد فى كلام العرب اما معنوية و اما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما فى الاستفهام

والبا فى خبر ما و ليس و اما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ و كونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن
الشعر او لحسن السجع او غير ذلك و لا يجوز خلوها من الفائدة من معاد الا
بعث و لا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء و لا سيما فى كلام البارى سبحانه و
ان و ان مخففين و ما و لا و من و الباء و اللام فان بكسر الهمزة و سكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد اللفظى نحو ما ان رايت زيدا اى
ما رايت زيدا او قليلا اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو ان تظفر ما
ان جلس القاضى اى مدة جلوسه و قليلا زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام
زيد قمت و ان بفتح الهمزة و سكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان
جاء البشير و تزاد بين لو و القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد
و قليلا زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على
تقدير رواية جر ظبية بالكاف و ما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج
اخرج و مع متى نحو متى ما تذهب اذهب و مع اى نحو ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى و مع اين نحو اينما تجلس اجلس و مع ان نحو اما ترين من البشر
احدا فان كون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات شرط و
مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم و مما خطيئاتهم اغرقوا و عما قليل
و زيد صديقى كما ان عمرا اخى و قليلا زيادة ما مع المضاف نحو غضب من غير
ما جرم و ايما الاجلين قضيت و بين الفعل و فاعله كالمكرة و المجرور بعدها بدل منها
و لا اى كلمة لا تزاد مع الواو الى طرفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد و لا عمرو

او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى
وما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي تسجد وقلت زيادتها ولا قبل اقسم نحو لا اقسم
بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة
المقسم يستغني عن القسم فبمنزلته لكن في صورة القسم وشذت زيادتها
مع المضاف نحو قوله في بير لا حور سرى وما شعر اي في بير حور والحور الهلكة
جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي
تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متضمن معنى
القول بتقدير المفعول في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا
بما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح
القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم
تفسير المفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك
كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على
ان ايت تفسير المفعول المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس
تفسيرا لما في قوله الا ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول
كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما
يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة للمصدر

وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة
الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها والمراد هو السعة نحو قولك
اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره تعديه الى الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا
كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة
للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة اذا الكفت ما فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انها تدخل في جزئي الجملة وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو
اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوته
فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف
التحضيض [illegible] مشددتين ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها على
احد انواع الكلام فقصد ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع
ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا
او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيد تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له
فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل وكانها
من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع قد
سمي بها لحرف التوقع [illegible] اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد

فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى الاصلي
التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن طلب وقوعه
من قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل من قريب
ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فههنا اذن ثلاثة معان
مجموع التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع
كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع المجرد من ناصب وجازم
وحرف تنفيس للتقليل ثم انه قد تضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل كما في الكذوب
قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك
ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا
حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما عرفت فيدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في
الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها الفعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ
وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى
هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل

تقول

تقول أزيد ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال
الهمزة للاثبات اي دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا
لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى
بضرب زيد وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا تحذف
فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة
معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد
المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى فيه والنسق اليق تقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في
صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول وابتداء
سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في
تقدير هل عندك عمرو وتقول أثم اذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العطف بخلاف هل لكونها
فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو بعكسه يعني للماضي وان
دخل على المضارع وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه
ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني اليك اكرامك فيه وكذلك

لو للماضي على ايهامه خلت نحو ضربت ضربت ولو تقرب اضرب
بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا
فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وزعم
لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول آخر مقدر فيه
وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي لحصول المجيء المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا
يدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك
انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم للصداني لو لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني وخطأ ملك المشهور ولم يدر انما ذكر معنى تقييد الله في مقام الاستدلال
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور منك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل تقصد
بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال ثالث وهو ان تقصد

بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك
لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتمتنع ماني اي ان
ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من
المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو
تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا فاستترا فلما
حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس الفاعل الفعل المحذوف لان
حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اي من اجل
لزوم الفعل بعده مما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه
اي ان مع معموله فاعل الفعل المحذوف بعد لو والصالح للفاعلية هو ان
المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق
اي في موضع يحق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فقال لو انك انطلقت مع لا يحال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقق والثبوت تدل على
معنى ثبت المقدر هنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا
عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقا من الفعل المقدر بل
كالعوض ومع هذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره

فان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز ان يكون وقوع ذلك
الى مدخبر انتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو انما
فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس فى موضع فعلية موضعه
واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فصح ترك فى
لكونه ظرف زمان واقرب به من توسط القسم متقدم غير الشرط على الشرط
متعلق متقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى لكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط لفظا اى شرط
الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم
لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
فهو مجزوم واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط الفه لكونه
مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا او ان لم تأتنى
مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام
بتقدم الشرط عليه او غيره اى تقدم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحمل ان يكون للغى جاز ان يعتبر الشرط
ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتنى اتك
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقدم وللجواز كلاهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال
لتقدم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقدم
على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان

اتيتنى والله لآتينك وانما ورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف
المثال الاول اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم
على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا المثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثانى مثال لتقدم الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول
على ترتيب اللف وبالاعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين
[illegible] حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
اللف تقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال الاول
بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفظين على نشرهما من حيث مثالاهما
وتقدير القسم كاللفظ اى كتلفظ به او مقدره كالملفوظ فى صدر الكلام
فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا
لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط لكان لازم بحذف النون وادلى به اى لا تخرجوا
وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم
الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل
اى تفصيل ما اجمل المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمل فى الذهن ويكون معلوما

للنهي طلب بواسطة اللام وقد جاءت للاستيناف من غير ان
يتقدمها اجمال اما الواقعة في اوايل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضدا
لغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل المذكور منها غير مذكور لكنه مقدر
يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات
وللحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منها اي بين اما و
فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او في حيز اما
حيز الفاء والقصد حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق
واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي
مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا
مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما فاصله جواز التقديم لا ما يمتنع تقديمه مطلقا
وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف
مطلقا اي معموله مطلقا غير مقيد بحال الجواز التقديم وعدمه مثل اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل شرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط
يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء اما يوم الجمعة
فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة

فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول فعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يحمل لاما فاصله جواز التقديم الفاء وقيل
والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
للمتوسط جزء للجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جايز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان
زيدا منطلق فان ما في صدر ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو
ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل يميز بين ان يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فيجعل لاما فوقه رفع حكم الامتناع عن
الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما
اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق الخ اما مقام مهما وحذف الفعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما
كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما
مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع بمهما ذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الماضي
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على
تقدير النصب مهما ذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المبني للمعلوم على ان يكون
يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به الفعل المحذوف فوجه فرق ظاهر مع انه يوهم

جواز اما زيدا فانا ضارب بالنصب بتقدير فعل على صيغة المجهول اي يجب

مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بالمكون الواسطة بين امّا وفا مما

منصوبا لظهور امتناع كونهما فوقه ولكسرتها **حرف الردع كلا** الردع هو الزجر

والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كذلك كما تقول

وقد يجي بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا

اي لا اجيب الى ذلك **وقد جاء** اي كلا **بمعنى حقا** فالمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى

كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه

كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول بتحقيق

ضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود

تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان كالا فلم يخرجوه بذلك عن الحرفية **تاء التانيث الساكنة** لا الحركة

لانها مختصة بالاسم **تلحق الفعل الماضي** ليكون من اول الامر علامة تانيث المسند اليه

فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم

لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فجعل ما في اول الامر بسكون هذه على

الحركة ... على اعرابها اولا لانها كالطرف الاخر مما لحقه **فان كان**

اي المسند الاسمي **ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير** اي فانت مخير في الحاق التاء بالمسند

وبين عدمه او هو اي الحاق التاء مشتمل مخير فيه على الحذف والايصال ...

قد تقدم الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من

حيث انها من احكام تاء التانيث **واما الحاق علامة التثنية والجمع** اي جمع المذكر

والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات **فضعيف** لعدم

احتياجهما الى هذه العلامات مثل احتياج المسند الى علامة التانيث لان التانيث

قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة في الظهور واذا

الحقت على ضعفها فقيل ضمائر ... يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل

حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث قال الشيخ

الرضي هذا اقوال النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها

في مثل هذه الابدال كما في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا للمتاخر

لكون الخبر بها **التنوين** في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا فسمي ما به ينون

اعني النون نونا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا

سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح **نون ساكنة** اي بذاتها ... فالحركة

العارضة مثل جاء الاولى ... ولم يكن حرف امتناعهما

تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات بلا تواضع

واخرها ... تتبع حركة الاخر ولم يحل ... للبناء ...

لحرفية من غير تخلل شي ... محلا من اخر الكلمة والتنوين ... فاخر

الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة ... الاخر فلم

يشتمل تنوين الترنم في **لا لتاكيد الفعل** فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا

التوكيد النون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعها حركة الاخر تعقلها لها

في الوجود وتعقل العارض ... وليس ... يا رجل انطلق ...

وهو اي التنوين **للتمكن** وهو ما يدل على امكنة الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل

بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وجه لا يتصور معناه في غير المنصرف **والتنكير**

وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت
سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين
في نحو رجل فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي انا لا ادري
ما منع من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل بعد التنكير
فاذا جعله علما تمحض للتمكن **والعوض** وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه السابقة لها
على ما ذكره بعضهم اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت
مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة التي هي المضاف اليه لحقها التنوين عوضا من
الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعل بعضهم من هذا القبيل التنوين
اي ما يحق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك **والمقابلة** وهو ما لحق
نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كالواو
في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيدت التنوين في آخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثل امرأة ثبت
فيها التنوين مع انه لو كانت للتمكن لزالت للعلمية والتأنيث والظاهر انه
ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ما يساعده
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب يحمل التنوين عليه **والترنم** وهو ما يلحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف غنة يتزايد الصوت بالغنة
وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما عبر بالحاقه اواخر الابيات
والمصاريع وان كان الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز الترنم واقع

كما شاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل
نظم كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهي اما في
القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا سمي باشباع حركة واحد من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق
به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
فردي في هذا البيت الياء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض من الالف
عنه تعني نون التنوين واما لحوق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد
هناك بحركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليستمر امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في
هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن هذا الصوت بها فحركت بالفتح او الكسر
ولحق بها النون فحصل الترنم والتغني ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذه التنوين عن حد الوزن ولذا اسقط
عن التقطيع وليس القسم الاول اسم مخصوص **واعلم** ان التنوين الترنم ليس موضوعا
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان الحروف
التي هي موضوع لغرض التركيب ليس بازاء معنى من المعاني فعد التنوين الترنم من اقسام
التي هي من اقسام الكلمة المعربة بالوضع تسامح وتسامح واما تنوينات الآخر
فهي باعتبار الوضع في بعضها الضرر تامل **ويحذف** اي التنوين وجوبا من

العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني
زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف
والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك كل ما هو نحو هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ونحو
... اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد
ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف من الخط لقلة الاستعمال
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو
على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا
الا في حذف الهمزة فانها لا تحذف حيثما كانت لعدم اللبس في مثل هند
ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الالف الساكنة نحو اضربن
والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ
فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي النون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن
فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد في النفي نحو لا تفعلن
زيد ما تقوم من الاقل لخلوه من معنى الطلب وانما جاز ذلك لشبهها بالنهي

وزيدت

ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد
فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما متصل به
وهو النون بعد صلاحيته وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن
اي شرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد حرف قصده وما اكد الفعل ... لئلا ينقص
غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مضموم كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون
المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط
في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على
الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة فاستثنى عما عدا ذلك
المذكور شمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقال وتقول في التثنية
وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في التثنية
اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث
بزيادة الالف بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات
متواليات ولا يدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوّز التقاء الساكنين على غير حده

ويجيء مخففا كما في الوقف وليس مرضيا عند الاكثرين ومع اي النون المخففة
والمخففة في غيرهما اي غير الاثنين وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو
جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل
آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما او كسرا او عوضه من هذا الكلام بيان الافعال للعلاقة الاخر
عند الحاق النون بهما ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي
واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير
البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذف في
نحو اغزوا الكفار وارموا الوحش وكذا ارمن واغزن يا امرأة بحذف الياء
كما حذف في اغزي الجيش وارمي الوحش وبضم الواو ما قبلها نحو اخشون كما
ضمتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل بكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع
المنفصل نحو اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة وهو ههنا الف
التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما في اغزوا
وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع
الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما تقول ترميان هذا مثال
لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل تردن في هل

يا ... لالتقاء الساكنين ... نون التأكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم
... مثال ما فيه بارز ... فيه هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترى ابن الناس فهذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون
واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد
الواو المحذوفة كما ... مع الضمير المستتر في اغزوا واغزون ... الواو
المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب
تقريبها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن لالتقاء الساكنين المذكور
بعدها وفي بعض النسخ للساكن اي لالتقائها الساكن كقول الشاعر
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن فحذفت النون
المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها اذا التقت فحركها ليسهل
عليها الا لكان الواجب ان تحال الالتقاء او لم تحركها كما تحرك
التنوين فرقا بينهما وان لم تنكس حطا لمرتبة ... الفعل عن تنبيه
ما يتقبل الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف المخففة حال الوقف
على الملتقى به مخففا اذا انضم او كسر ما قبلها كما تحذف التنوين لذلك
ويرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة بنحو اغزوا واغزي
قلت اغزن او اغزن بحذف الواو والياء واذا وقف عليهما وجب
ان يرد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد
ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة

مجعل اللازم غرته بالقاء اثره على ما ليس بلازم المفتوح

ما قبلها تقلب الفا كقولك في امر بع احزب التثنية بالمعنيين

فان النون اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف

نحو اصبت خيرا او اصابني ضرر وانقم لي بخير اللهم فجعل خاتمة امورنا

خيرا وتحمي بنا من تبعة شرور نا خيرا واجعل نوبات تقلبهم خفوق

كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة الفا آداب عبد وجاها

نهج الاستقامة وصلى على من كلمة شفاعته في محو ارقام الفضلات

كافية ومن حضر استقام طهاله شاملة وعلى آله واصحابه وعلى من

سعهم من زمرة اصحابه قد انشرح من كدا الاشتغال بتحصيل

هذا الشرح من السواد والبياض العبد الفقير عبد الرحمن

الجامي وفقه الله سبحانه في خلائف جمع وده

لما عراه من مطالبه الا واتي

والاغراض محوه كسيت

الحادي عشر من رمضان

المعظم في سلك شهور

سنة سبع وتسعين وثمانمائة

قد وقع الفراغ من هذه الكتابة الشريفة للمسمى بشرح ملا

على يد الفقير الحقير الراجي الى رحمة الله الملك الباري محمد باقر الكوسار

غفر ذنوبه وستر عيوبه في تاريخ شهر ربيع الاول